

تنويع
الاقتصاد
إثراء للحياة



نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

أعضاؤه

يضم البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالم، والشروط الأساسية للانضمام إليه هي: أن يكون البلد المرشح لذلك عضواً في منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً)، ويسدد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك، ويقبل ما قرره مجلس المحافظين من شروط.

رأسماله

وافق مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية- في اجتماعه السنوي الخامس والأربعين- على قرار الزيادة العامة السادسة في رأس المال بمبلغ قدره 5.5 مليار دينار إسلامي. وفي نهاية سنة 2024، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 58.7 مليار دينار إسلامي.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تتألف مجموعة البنك من البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. هذا، فضلاً على كيان معني بالتخفيف من وطأة الفقر هو صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

مقره ومراكزه الإقليمية

يتخذ البنك مدينة جدة (المملكة العربية السعودية) مقراً له. وله 10 مراكز إقليمية في: أبوجا (نيجيريا)، وألماتي (قازاقستان)، وأنقرة (تركيا)، والقاهرة (مصر)، وداكار (السنغال)، ودكا (بنغلاديش)، وجاكرتا (إندونيسيا)، وكمبالا (أوغندا)، وباراماريبو (سورينام)، والرباط (المغرب). وله كذلك مركز تميز في كوالالمبور (ماليزيا).

سنته المالية

كانت سنة البنك المالية هي السنة الهجرية القمرية. غير أنها غُيّرت في 1 يناير 2016 إلى السنة الهجرية الشمسية، التي تبدأ من اليوم الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق للأول من شهر يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من شهر الجدي (الموافق للحادي والثلاثين من شهر ديسمبر) من كل سنة.

وحدته الحسابية

وحدة البنك الحسابية هي الدينار الإسلامي، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي.

لغته

العربية هي اللغة الرسمية في البنك، ولكن الإنكليزية والفرنسية تتخذان أيضاً لغتين للعمل.



إنشائه

البنك الإسلامي للتنمية (البنك) بنكاً إنمائياً متعدد الأطراف أنشئ بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394 (الموافق 12 أغسطس 1974) بمدينة جدة (المملكة العربية السعودية). وعقد الاجتماع التمهيدى لمجلس المحافظين في شهر رجب 1395 (شهر يوليو 1975)، وبدأ البنك أنشطته رسمياً في 15 شوال 1395 (20 أكتوبر 1975).

رؤيته

يعمل البنك على أن يكون بنكاً إنمائياً عالمياً الطراز، إسلامياً المبادئ، يساهم في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي إلى حد بعيد ويساعد هذا العالم على استعادة كرامته.

رسالته

تكمّن رسالة البنك في النهوض بالتنمية البشرية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات ذات الأولوية التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.



الفهرس

2

1

الفصل الأول:

أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

18	03
19	04
20	05
22	06
23	08
23	11
23	16
24	6.1
24	1.6.1
26	2.6.1
26	3.6.1
29	4.6.1
29	5.6.1
30	6.6.1
32	7.6.1
34	8.6.1

شكر وتقدير

خطاب الإحالة

رسالة رئيس البنك

مجلس المديرين التنفيذيين

الموجز: حيلة سنة

سنة 2024 بإيجاز

سنة 2024 بالأرقام



الملاحق

الفصل الثالث:

تعزيز الفعالية المؤسسية

56	36	مجلس المحافظين	1.3
57	37	مجلس المديرين التنفيذيين	2.3
58	37	الحكومة الشرعية	3.3
58	40	تدبير المخاطر	4.3
59	40	أنشطة المراجعة	5.3
59	42	الامتثال	6.3
60	44	الحكومة المؤسسية	7.3
60	44	التصنيف الائتماني	8.3
62	44	دعم البلدان المساهمة	9.3
62	44	استراتيجية الشراكة القطرية وإطار التعاون القطرية	10.3
64	44	التقييم المستقل	11.3
64	46	التوريد	12.3
65	48	الفعالية الإنمائية	13.3
66	50	تمكين النشاط المعلوماتي	14.3
66	54	تدبير الموارد البشرية	15.3
67		الأنشطة الإدارية	16.3

الملاحق 1 - 6: القوائم المالية

الملاحق 7 - 10: التمويل

الملحق 11: العقود الممنوحة سنة 2024 بحسب أصل المقاول أو المورد أو الاستشاري
الملحق 12: الهيكل التنظيمي العام للبنك الإسلامي للتنمية
الملحق 13: أين نعمل

الفصل الثاني:

النهوض بالتنمية الشاملة وغير المضرّة بالبيئة والقادرة على العمود والمستدامة

1.2	المساهمة في التنمية البشرية الشاملة
1.1.2	التعليم والصحة
2.1.2	التمكين الاقتصادي
3.1.2	النساء والشباب
4.1.2	المنح الدراسية
5.1.2	المعونة الخاصة
2.2	حفظ النمو غير المضر بالبيئة والمستدام والقادر على الصمود
1.2.2	الهشاشة والقدرة على الصمود
2.2.2	التمويل المستدام
3.2.2	تمويل العمل المناخي
4.2.2	تطوير البنى التحتية
5.2.2	العلوم والتكنولوجيا والابتكار



شكر وتقدير

هذا التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية عن سنة 2024 أعدته شعبة البحوث الاقتصادية التابعة لإدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك، وذلك بتوجيه عام من مجلس المديرين التنفيذيين، وإشراف من كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك، وبدعم استشاري من المكتب التنفيذي لرئيس البنك والأمانة العامة لمجموعة البنك، وبمساهمة من مختلف إدارات وكيانات مجموعة البنك.

منسق التقرير: بخاري م. س. سيلا

الفريق المكلف بالبيانات: أبو كمارا، ومحمد القوسي، وعلي راشد، ونوفيا بودي باروانتو

الترجمة: شعبة الخدمات اللغوية بالأمانة العامة لمجموعة البنك

فريق المالية: فاتح كزان، وعبد القادر فرح، وعبد الله محمد الفق المك

فريق الدعم الإداري: عبد الرشيد عبد المجيد.



بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية

صاحب المعالي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أنوب عن مجلس المديرين التنفيذيين في رفع التقرير السنوي عن عمليات البنك الإسلامي للتنمية وأنشطته خلال سنة 2024 إلى مجلس المحافظين الموقر، وذلك طبقاً للفقرتين 1 و3 من المادة 32 والفقرة 1 من المادة 41 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، والمادة 11 من النظام الداخلي للبنك.

ويتضمن هذا التقرير السنوي أيضاً القوائم المالية المراجعة للبنك وعمليات صندوق الوقف على حدٍّ سواء، وذلك وفقاً لأحكام المادة 13 من النظام الداخلي للبنك. فأرجو التفضل بالاطلاع والله الموفق.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة رئيس البنك



تمارس التوتراث والصرعات الجيوسياسية ضغوطاً هائلة على البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ("البنك")، فتزيد من حدة المشكلات الإنمائية القائمة، كانهدام الأمن الغذائي، وانتشار الفقر، وتغير المناخ. وهذه الحالة مثيرة للقلق، ولا سيما أن 43.9% من البلدان الأعضاء في البنك مصنفة في عداد البلدان الأقل نمواً، منها 18 بلداً هشة ومتضرراً من النزاعات، و31 بلداً شديد الاعتماد على السلم الأساسية، وهو ما يجعلها عرضة للخدمات الاقتصادية وعدم الاستقرار.

وقد واجه البنك هذه المشكلات المستعجلة، فأعاد موازنة استراتيجيته العشرية الحالية (2015-2025) مجارةً لتطور احتياجات بلدانه الأعضاء. وتنصب إعادة الموازنة هذه على ثلاثة محاور هي: تعزيز جهود التعافي، وبناء القدرة على الصمود، وحفز النمو غير المختر بالبيئة.

وأبان أداء البنك المالي، خلال سنة 2024، عن نمو قوي تمثل في دخل صاف قدره 388.1 مليون دينار إسلامي (وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22.5% عن صافي دخل سنة 2023). ويعزى هذا النمو إلى أداء فعال في جميع مجالات البنك الأساسية وإلى ظروف السوق المواتية، وذلك على الرغم من اضطراب البنك إلى زيادة مخضات انخفاض القيمة في إطار تمويل عملياته في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. ويتوقع أن يحقق البنك نمواً مطرداً سنة 2025 بفضل قوة ميزانيته العمومية، وتنوع مصادر دخله، واهتمامه بتدبير المخاطر.

واستطاع البنك تحقيق هذه الإنجازات الهامة بفضل ما تقدمه البلدان الأعضاء من دعم متواصل، اتخذ شكل مساهمات متعددة في الزيادات العامة والخاصة في رأس المال. وقد دخلت أحدث زيادة خاصة لجمهورية إندونيسيا حيز النفاذ سنة 2024. وعلى أثر ذلك، وُجّهت الدعوة إلى جميع البلدان الأعضاء لزيادة حصصها من الأسهم إلى مستويات ما قبل هذه الزيادة الخاصة في رأس المال. ويتوقع أن تؤدي هذه المبادرة إلى تدفقات رأسمالية إضافية كبيرة من شأنها أن تمكن البنك من تعزيز مركزه المالي وتمويل المزيد من المشاريع والمبادرات الإنمائية في بلدانه الأعضاء.

وأثنت وكالات التصنيف الائتماني العالمية على هذا الدعم الشديد الذي تقدمه البلدان المساهمة، واعتبرته عاملاً أساسياً في حصول البنك على تصنيف ائتماني ممتاز (AAA)، ما فتئ يتجدد منذ أكثر من عقدين من الزمن.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

ولما كانت الاستراتيجية الحالية تشارف الانتهاء سنة 2025، فإن البنك أخذ في صياغة استراتيجية عشرية جديدة تقوم على عوامل التمكين المنصوص عليها في "إعلان الخمسينية في الرياض"، الذي صدر في شهر مايو 2024 احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك. وتتمثل عوامل التمكين هذه في تطوير الحكومة؛ ورفع مستوى التمويل الميسر من أجل سد الاحتياجات التمويلية المتزايدة للبلدان الأعضاء؛ وزيادة حجم المنح المالية بفضل الشراكات؛ وترسيخ دور مجموعة البنك في القطاع المالي الإسلامي؛ وتوطيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وفي سنة 2024، أحرزت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ("مجموعة البنك") تقدماً كبيراً. فقد بلغت اعتماداتها الصافية التراكمية 194.8 مليار دولار أمريكي، وبذلك زادت زيادة مهمة عن مبلغ 150.0 مليار دولار أمريكي المحقق سنة 2020. وارتفعت اعتماداتها الصافية السنوية إلى 13.1 مليار دولار أمريكي مقابل 11.7 مليار دولار أمريكي سنة 2023. أما مساهمات مختلف كياناتها، فكانت كما يلي: 7.3 مليار دولار أمريكي من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، و5.1 مليار دولار أمريكي من موارد البنك الرأسمالية العادية، و663 مليون دولار أمريكي من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، و46.6 مليار دولار أمريكي من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، و12.9 مليار دولار أمريكي من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وانتماء الصادرات في إطار الأعمال المؤمّنة.

وقد عادت هذه الاعتمادات المالية بمنافع كبيرة على البلدان الأعضاء، وعلى الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء أيضاً. فساهمت مساهمة فعالة في حل مشكلات التنمية البشرية العويصة، ومكنت من تعزيز القدرة على الصمود، ومن النهوض بالاستدامة على المدى البعيد. فضلاً على ذلك، واهل البنك تحسين فعاليته المؤسسية، فأولى الاهتمام لمجالات كالحكومة الشرعية، وتدبير المخاطر، والموارد البشرية، وممارسات التوريد، وهو ما مكّنه من الاستمرار في الوفاء باحتياجات الأطراف المعنية.

مجلس المديرين التنفيذيين



معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين



سعادة الأستاذ سعد عقله حن العلاطي
الجنسية: الكويت
البلدان الممثلة: الكويت



سعادة الدكتور عباس مرادبور
الجنسية: إيران
البلدان الممثلة: إيران



سعادة الأستاذ عثمان ثشليق
الجنسية: تركيا
البلدان الممثلة: تركيا



سعادة الأستاذ البشير علي خلاط
الجنسية: ليبيا
البلدان الممثلة: ليبيا



سعادة الأستاذ حمد ماضي الهاجري
الجنسية: قطر
البلدان الممثلة: قطر



سعادة الأستاذ علي عبد الله عبد الرحمن
الجنسية: الإمارات العربية المتحدة
البلدان الممثلة: الإمارات العربية المتحدة



سعادة الدكتورة غدير ناجي حامد جازاري
الجنسية: مھر
البلدان الممثلة: مھر



معالي الدكتور محمد بن سليمان بن عبد الله البازعي
الجنسية: السعودية
البلدان الممثلة: السعودية



سعادة الأستاذ ديكاريديا ديمبلي
الجنسية: مالي
البلدان الممثلة: بوركينا فاسو وتوغو وغامبيا
والسنغال ومالي والنيجر



سعادة الأستاذ لينيس فرنسيس ليندونغو
الجنسية: الغابون
البلدان الممثلة: الاتحاد القمري وأوغندا
وتشاد وجيبوتي وموزمبيق والمومال والغابون



سعادة الأستاذ بارجيونو تشيبتو ویدارتو
الجنسية: إندونيسيا
البلدان الممثلة: إندونيسيا



سعادة الدكتور محمود عيسى دوتسي
الجنسية: نيجيريا
البلدان الممثلة: نيجيريا



سعادة الأستاذ زاهر بن مرهون بن
محمد القاري
الجنسية: سلطنة عمان
البلدان الممثلة: البحرين والسودان وسلطنة
عمان واليمن



معالي الدكتور محمود فريد أسعد أبو الرّب
الجنسية: فلسطين
البلدان الممثلة: الأردن وسوريا والعراق
وفلسطين ولبنان



معالي الأستاذ محمد سيديا بن محمد خالد بن
الشيخ محمد سيدنا
الجنسية: موريتانيا
البلدان الممثلة: تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا



سعادة الدكتور الحسن علي مانهاري
الجنسية: سرياليون
البلدان الممثلة: بنين وغينيا وغينيا بيساو
وسرياليون والكاميرون وكوت ديفوار



سعادة الأستاذ إندريّة لامي
الجنسية: ألبانيا
البلدان الممثلة: أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان
 وتركمانستان وطاجيكستان وقازاقستان
 وجمهورية قرقازستان



سعادة الأستاذ يوهان محمود ميريكان
الجنسية: الماليزيا
البلدان الممثلة: بروناي دار السلام وسورينام
 وغيانا وماليزيا



سعادة الأستاذ محمد شهريار قادر هديقي
الجنسية: بنغلاديش
البلدان الممثلة: أفغانستان وباكستان
ونغلاديش وجزر المالديف

الموجز:

حملة سنة

في سنة 2024، أبان البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") عن التزامه وقدرته على الصمود، فحقّق مساعدة مالية أساسية لبلدانه الأعضاء على الرغم من الصعوبات المتزايدة والأزمات الإنسانية المستمرة. وقد بلغ صافي الاعتمادات 13.2 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12.3% عن السنة السابقة. ويجسّد هذا النموّ جهود البنك المتواصلة الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء على التصدي لقضايا عاجلة، منها الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود، في أعقاب النزاعات في كل من أوروبا الشرقية وأفريقيا والشرق الأوسط. وإضافة إلى ذلك، استفاد البنك من موارد الجهات الشريكة، وأعاد تنشيط حوكمته حرصاً على تقديم التمويل الإنمائي المؤثّر. وفيما يلي أبرز اعتمادات سنة 2024:

النهوض بالتنمية البشرية

في سنة 2024، أحرز البنك تقدماً كبيراً في النهوض بمبادرات الصحة والتعليم والتغذية، وذلك طبقاً للهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) والهدف 4 (التعليم الجيد) والهدف 2 (القضاء على الجوع) من أهداف التنمية المستدامة.

اعتمد ما مجموعه 330.3 مليون دولار أمريكي لتمويل التعليم، ومن المشاريع الكبرى المنجزة مشروع تطوير جامعة غامبيا، ومشروع تطوير التعليم العالي الإسلامي في إندونيسيا، ومشروع مستشفى الأزهر التعليمي التخصصي في مصر.

قدّم البنك منحاً دراسية إلى 474 طالباً من 57 بلداً، منهم 265 مرشحاً من 22 جالية إسلامية في البلدان غير الأعضاء. ويواصل برنامج المنح الدراسية دعم 1,276 طالباً وطالبة يتابعون دراساتهم في الوقت الحالي.

في مجال الرعاية الصحية، اعتمد البنك 221.2 مليون دولار أمريكي. وشمل ذلك مشروع تعزيز النظام الصحي في موزمبيق (20.4 مليون دولار أمريكي) ومشروع تحسين خدمات علاج الأورام في تركمانستان (158.9 مليون دولار أمريكي). وخصّص ما يزيد عن 7 ملايين دولار أمريكي في شكل منح لحملات علاج الساذ في جيبوتي وبوركينا فاسو وموريتانيا وتوغو، وللتعليم الصحي عن بُعد في أفغانستان وبرامج علاج ناسور الولادة.

واضلت مجموعة البنك تفعيل برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي الذي تبلغ قيمته 10.54 مليار دولار أمريكي، والذي اعتمد في شهر يوليو 2022.

اعتمدت مجموعة البنك مشاريع تراكمية بمبلغ قدره 8.0 مليارات دولار أمريكي في إطار برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي، محققة بذلك 90.1% من الاعتمادات المقررة.

اعتمد البنك 745 مليون دولار أمريكي لمشاريع الزراعة والتنمية الريفية. ومن المشاريع البارزة في هذا القطاع مشروع الأمن الغذائي الطارئ (المرحلة الثانية) في الأردن (200 مليون دولار أمريكي)، ومشروع التخلص من الفقر في باكستان (118.40 مليون دولار أمريكي)، ومشروع التحول الزراعي في شمال السنغال (65.1 مليون دولار أمريكي).

خصّص البنك 4.0 ملايين دولار أمريكي للمساعدات الإنسانية في غزة، وللاجئين السودانيين في تشاد ومصر وليبيا. وحشدت هذه المبادرة أكثر من 42.0 مليون دولار أمريكي في شكل منح إضافية، ووفرت المواد الغذائية والطبية الأساسية للمحتاجين.

بناء القدرة على الصمود والاستدامة

يواصل البنك مكافحة الهشاشة وتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة بعدة طرائق، منها بناء القدرات، والتدخل في حالات الطوارئ، والشراكات الاستراتيجية، والبرامج الرائدة الانتقائية.

دمج البنك منظوري تغير المناخ والنمو غير المضر بالبيئة في جميع استراتيجيات الشراكة القطرية وأطر التعاون القطري التي أعدت سنة 2024، ولا سيما مع أذربيجان، وكوت ديفوار، وسورينام، وأوغندا، وتركيا، والجزائر، وبروناي.

تجاوز البنك الهدف الذي حدّده لتمويل العمل المناخي سنة 2025 في نسبة 35%، إذ حقق 46% من إجمالي الالتزامات المالية المخصّصة سنة 2024، أي ما يقارب 2.4 مليار دولار أمريكي.

في مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP16)، قدّم البنك تعهداً بمليار دولار أمريكي واحد لـ "شراكة الرياض العالمية للتكيف مع الجفاف"، وتعهداً مشتركاً لمجموعة التنسيق العربية بمبلغ قدره 10.0 مليارات دولار أمريكي لمكافحة تدهور الأراضي.

اعتمد البنك 1.1 مليون دولار أمريكي لتمكين النساء والشباب، في قطاعات مختلفة كالصحة، والموارد المائية، والنقل، والتنمية الاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد منها قازاقستان، وموزمبيق، وسيراليون، وتونس.



إضافة إلى ذلك، جَهَّز البنك مشاريع مؤثرة في إطار محفظة مبادرة تمويل رائدات الأعمال. وتركز هذه المشاريع على تعزيز حصول المرأة على التمويل وتطوير القدرات والموارد بمبلغ إجمالي يتجاوز قدره 6.5 مليون دولار أمريكي.



في سنة 2024، اعتمد البنك 2.27 مليون دولار أمريكي للمجتمعات المحلية في البلدان غير الأعضاء، وأولى في ذلك اهتماماً خاصاً لمجالات أساسية، كالصحة، والتعليم، والتدريب الفني والمهني، وتطوير القدرات.



استثمار الشراكات

أحرز البنك تقدماً كبيراً في هذا المجال سنة 2024، وذلك بتركيزه على تعزيز الشراكات وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ مبادرات إنمائية مؤثرة.



ساهمت الجهات المالية الشريكة بمبلغ قدره 5.5 مليار دولار أمريكي في المشاريع التي يمولها البنك، وهو ما حَسَّن من كفاءتها بفضل تقاسم المسؤوليات المالية والإدارية.



قُدِّمت مساهمات مهمة في إطار مبادرات التعليم، وأحرز تقدّم كبير في مبادرة "التمويل الذكي للتعليم" المشتركة بين مجموعة التنسيق العربية والشراكة العالمية من أجل التعليم في الكاميرون، التي حصلت على 500 مليون دولار أمريكي في المرحلة الأولى (دبي، 2021) و350 مليون دولار أمريكي في المرحلة الثانية (الرياض، 2024). وتدعم هذه المبادرة تطوير التعليم في الكاميرون وجمهورية قرقيزستان وأوزبكستان، ومشاريع مستقبلية في تشاد وغينيا ونيجيريا، وذلك من أجل النهوض بتكافؤ الفرص في مجال التعلم.



في إطار برنامج المهارات والتدريب والتعليم، حشد البنك 62.0 مليون دولار أمريكي لدعم 12 مشروعاً جارياً في الأردن، ولبنان، وتركيا، واليمن يستفيد منها مباشرة أكثر من 5,000 فرد و600 منشأة صغيرة ومتوسطة.



اعتمد البنك لمشاريع الطاقة 923.90 مليون دولار أمريكي، منها 472.92 مليون دولار أمريكي لمشروع محطة المنزل لتخزين الطاقة الكهرومائية بالضخ، و47.68 مليون دولار أمريكي لشبكة نقل الطاقة وتوزيعها في سورينام، و80 مليون دولار أمريكي لبناء محطة توليد الطاقة الحرارية بقدرة 40 ميغاوات في كانكان (غينيا)، و32.0 مليون يورو لتمويل مشروع كهربة المناطق الريفية في بنين.



اعتمد البنك 1.5 مليار دولار أمريكي لمشاريع النقل، منها 1.22 مليار دولار أمريكي لطرق عادية وطرق سريعة، و261.18 مليون دولار أمريكي لسكة حديدية، و15 مليون دولار أمريكي لأحد الموانئ.



وافق البنك على تمويل قطاع المياه بمبلغ قدره 2.1 مليار دولار أمريكي، وهو ما يدل على ريادته في مواجهة الصعوبات الشديدة في تدبير المياه في البلدان الأعضاء، وتمثلت أبرز العمليات في مشروع تنمية الموارد المائية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في قازاقستان بمبلغ قدره 1.15 مليار دولار أمريكي، ومشروع القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وتدبير الموارد المائية في "قيلز قلعه سي" [Maiden Tower] بأذربيجان بمبلغ قدره 96.5 مليون دولار أمريكي، وهو ما أدى إلى تحسين معايير 1.6 مليون شخص مباشرة.



وافق البنك على 24 مشروعاً للمساعدة الفنية بقيمة 4.17 مليون دولار أمريكي في سبعة بلدان من أجل تطوير منظومات المالية الإسلامية المستدامة.



واصل البنك تيسير نقل الحلول الإنمائية بين بلدانه الأعضاء- وكذلك من بلدان أخرى في جنوب الكرة الأرضية- بفضل مجموعة متنوعة من الآليات والبرامج، ولا سيما برنامج التعاون الفني وآلية تبادل المعارف والخبرات. واعتمد ما مجموعه 22 عملية من عمليات برنامج التعاون الفني بمبلغ قدره 713,000 دولار أمريكي، وحُصِّصت منحة قدرها 4.1 مليون دولار أمريكي لمشاريع تبادل المعارف والخبرات.



اعتمدت مشاريع التمكين الاقتصادي بمبلغ إجمالي تجاوز 5.26 مليون دولار أمريكي، وهو ما يجسّد التزام البنك بتمكين السكان المهمّشين والنهوض بالنمو الاقتصادي المطرد بفضل حلول مبتكرة موافقة للشريعة. وتشمل هذه المشاريع 1.10 مليون دولار أمريكي لمشروع "حرفتي" في الجزائر، و3.61 مليون دولار أمريكي لمبادرة "بناء" لحاضنات الأعمال في اليمن.



تعاون البنك مع الوكالة الإسلامية الدولية للتنظيف على تحسين الحوكمة الشرعية، وتقديم تصنيفات مالية وتصنيفات ائتمانية شرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في العالم أجمع.



اقترب تنفيذ مشروع تدبير المخاطر المؤسسية في عموم البنك، وإجراء تحليلات متقدمة للمخاطر والبيانات المالية- ولا سيما مستودع البيانات مندمج (DataMart)- من مرحلة الاكتمال.



أطلق البنك نظام تدبير المخاطر التشغيلية الذي يقوم على قياس ورصد وتدبير هذه المخاطر آلياً، وفعل أيضاً نظام الرقابة على المخاطر والتقييم الذاتي للمخاطر، والبيانات المتعلقة بالخسائر، والمؤشرات الأساسية للمخاطر.



طوال سنة 2024، واصل البنك التزامه الراسخ بأن تمثل جميع عملياته واستثماراته وأنشطته امتثالاً تاماً للأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، ومحاربة تمويل الإرهاب، ومعرفة العميل. وحافظ على سجل لا تشوبه شائبة، ولا انتهاكات كبيرة لبروتوكولات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما يدل على التزامه الراسخ بالحفاظ على أعلى معايير النزاهة المالية والامتثال للأنظمة.



يواصل البنك العمل على أن تكون ممارساته في مجال التوريد عادلة وتنافسية، وهو ما يوفر للمستفيدين أفضل قيمة مقابل المال. وفي سنة 2024، وقّع البنك عقوداً بمبلغ إجمالي قدره 1.43 مليار دولار أمريكي، استفادت منها شركات من 36 بلداً عضواً و10 بلدان غير أعضاء. وكان من بين أكبر البلدان الأعضاء المستفيدة إندونيسيا (231.3 مليون دولار أمريكي)، وغانا (160 مليون دولار أمريكي)، وكوت ديفوار (136 مليون دولار أمريكي).



اتخذ البنك مبادرات مهمة في مجال تدبير الموارد البشرية من أجل تعزيز القدرات القيادية، والثقافة التنظيمية، ومشاركة الموظفين، والتميز التشغيلي. وحقق البنك درجة رضا عامة بلغت 75% في استبيان "أفضل أماكن العمل"، الذي سلط الضوء على محاسن العمل الجماعي، ومرونة شروط العمل، والمزايا التنافسية القوية.



حشد مبلغ قدره 15.45 مليون دولار أمريكي من مؤسسة بيل وميلندا غيتس و22.66 مليون دولار أمريكي من وزارة الطاقة السعودية، وذلك من أجل تمويل مختلف المبادرات مثل "مبادرة القضاء على بقايا شلل الأطفال" و"الصندوق الاستثماراني للطهي النظيف".



مكّن إطار الشراكة الاستراتيجية الجديد مع مجموعة البنك الدولي من حشد أكثر من 4 مليارات دولار أمريكي في سنة واحدة (1.4 مليار دولار أمريكي من البنك، و2.9 مليار دولار أمريكي من مجموعة البنك الدولي)، ومن بلوغ 70% من الهدف المتمثل في 6 مليارات دولار أمريكي قبل سنة 2026. وتخصّ المشاريع الأساسية الاتحاد القمري، وإندونيسيا، وباكستان، وطاجيكستان، وتركيا.



حشد البنك 1.21 مليار دولار أمريكي من مختلف الجهات الشريكة لتمويل قطاع النقل في بلدانه الأعضاء، و2.3 مليون دولار أمريكي من "الصندوق الأخضر للمناخ" لفائدة جزر المالديف من أجل تحسين فرص حصولها على تمويل العمل المناخي.



في إطار التمويل المشترك للتعليم، قدّمت الشراكة العالمية من أجل التعليم منحة قدرها 55 مليون دولار أمريكي، ومجموعة التنسيق العربية منحة قدرها 55.51 مليون دولار أمريكي.



إعادة تنشيط الحوكمة المؤسسية

ينمّ أداء البنك المالي خلال سنة 2024 عن مسار نموّ جيّد بصافي دخل قدره 388 مليون دينار إسلامي (وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22.5% عما كان عليه الأمر سنة 2023). ويعزى هذا النمو إلى الأداء الممتاز في مجالات أساسية، كالخزانة وأصول المشاريع والاستثمارات، التي حققت -مجتمعة- نمواً بنسبة 22%.



يحتفل البنك في "إعلان الخمسينية في الرياض" بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائه، وذلك بعرض العوامل الأساسية التي تمكّنه من تحقيق النمو في المستقبل، وهي النهوض بالحوكمة، ورفع مستوى التمويل الميسر، وزيادة حجم المنح، وتعزيز مكانة مجموعة البنك في القطاع المالي الإسلامي، وفي مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.



استحدث البنك تطبيقاً لتكنولوجيا المعلومات مخصّصاً للتدقيق الشرعي يحسّن إجراءات التدقيق بفضل خاضيات متقدمة كتحويل البيانات، وتتبع خطط عمل هيئة الإدارة، والامتثال المؤتمت، واضعاً بذلك معياراً جديداً للحوكمة الشرعية.



سنة 2024 يايجاز

الريادة الفكرية في الاقتصاد والمالية الإسلامية



في سنة 2024، وافق المعهد لسبعة بلدان
وسبّ منظّمات شريكة على

24

مشروعاً جديداً للمساعدة
الفنية

بمبلغ قدره

4.17

مليون دولار أمريكي.
وأكمل أيضاً 10 مشاريع منح بقيمة تراكمية
قدرها مليون دولار أمريكي واحد

نظّم المعهد

16 برنامجاً تدريبياً

سنة 2024، استفاد منها نحو 500 متخصّص. وتناولت هذه البرامج مواضيع، منها أسواق
رأس المال، وتغيّر المناخ، وتدير السيولة، والحوكمة الشرعية، والتكنولوجيا الرقمية،
والمالية الاجتماعية الإسلامية.

الطول الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب



في سنة 2024، خُفّضت منحة قدرها
4.1 مليون دولار أمريكي
لتدخلات نُفّذت في إطار تبادل المعارف والخبرات.

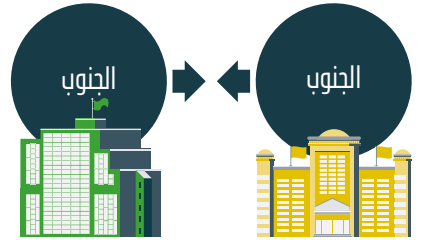
وُذِّمَت

6

تدخلات منها في

عمليات البنك العادية.

واستفادت منها أذربيجان، والكاميرون، والأردن،
وجزر المالديف، وطاجيكستان، وتونس في
مجالات كالزراعة، والتعليم، والمياه، والمنشآت
المغرى والصغيرة والمتوسطة، والتنمية
الريفية.



في سنة 2024، اعتمد ما مجموعه

22

عملية في

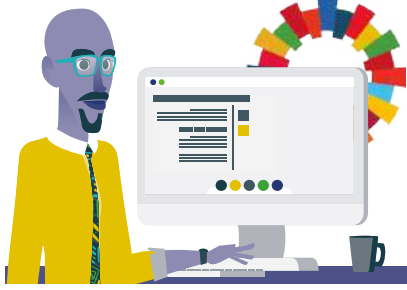
إطار برنامج التعاون

الذي بمبلغ قدره

713,000 دولار أمريكي.

النهوض بالتنمية الشاملة وغير المختر بالبيئة والقادرة على الحمود والمستدامة

التمكين الاقتصادي



في اليمن، ترمي مبادرة "حافنة الأعمال بناء"،
التي تبلغ تكلفتها
3.61 مليون دولار أمريكي،
والتي اعتمدت في شهر ديسمبر 2024، إلى
تذليل العوائق التي تحول دون استفادة الشركات
الناشئة والمنشآت الصغرى من الخدمات المالية
والموارد.



في الجزائر، يرمي مشروع "حرفتي" الذي تبلغ
تكلفته
1.10 مليون دولار أمريكي،
والذي اعتمد في شهر سبتمبر 2024، إلى دعم
صغار الحرفيين ورواد الأعمال والمنشآت الصغرى
والصغيرة.



مشاريع رائدة بمبلغ إجمالي يتجاوز
5.26 مليون دولار أمريكي
في إطار "برنامج الطول المعرفية المتعلقة
بالتمكن الاقتصادي" من أجل مكافحة الفقر
وتعزيز القدرة على الحمود.

النساء والشباب

في سنة 2024، دعم البنك الإسلامي للتنمية مبادرات للنساء والشباب في
قازاقستان وموزمبيق وسيراليون وتونس بمنح تجاوزت
1.1 مليون دولار أمريكي.



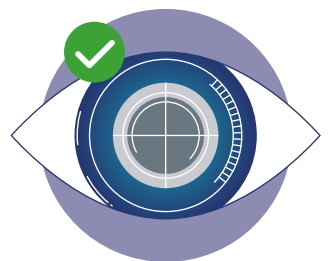
مُن مشروعان في بنغلاديش وإندونيسيا، هما
"المياه والحرف الصحي والنظافة العامة"
والمالية الإسلامية اللذان تجاوزت تكلفتهم
6.5 مليون دولار أمريكي،
من تحسين فرص حصول النساء على التمويل وبناء القدرات والموارد الأساسية.

الرعاية الصحية



بلغ إجمالي استثمارات الرعاية الصحية
221.2 مليون دولار أمريكي،
وشمل ذلك مشروع تعزيز النظام الصحي في موزمبيق (20.4 مليون
دولار أمريكي) ومشروع تحسين خدمات علاج الأورام في تركمانستان
(158.9 مليون دولار أمريكي).

خُص ما يزيد عن
7 ملايين دولار أمريكي
في شكل منح لعمليات علاج الساد في
جيبوتي وبوركينا فاسو وموريتانيا
وتوغو.



البرنامج المتعلق بمساعدة الجاليات

اعتمد "برنامج البنك المتعلق بمساعدة الجاليات"، الذي استُحدث سنة 1981، ما مجموعه

1,877 مشروعاً

بمبلغ قدره

910.27 مليون دولار أمريكي.

في سنة 2024، اعتمد البرنامج المتعلق بمساعدة الجاليات 8 مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدره

2.27 مليون دولار أمريكي.

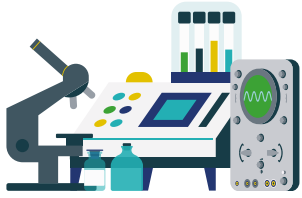
وفيما يلي أهم تلك المشاريع:

توسيع "مركز يتيم لرعاية الأطفال في إثيوبيا":
0.26 مليون دولار أمريكي



النهوض بجودة التعليم في "مدرسة عموم آسيا الدولية في تايلاند" بفضل الطاقات المتجددة:
0.26 مليون دولار أمريكي

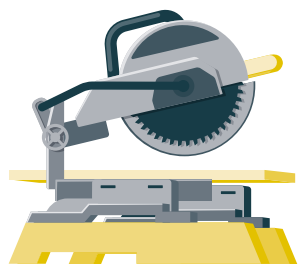
توسيع "مدرسة تربية وطن الابتدائية في تايلاند":
0.26 مليون دولار أمريكي



مختبرات العلوم المحدثة لأكاديمية "برايت هورايزونز" في الولايات المتحدة الأمريكية:
0.25 مليون دولار أمريكي



مستشفى تعليمي متعدد التخصصات تبلغ سعته 100 سرير في ماهاراشترا بالهند:
0.50 مليون دولار أمريكي



مركز البركة للتدريب المهني في إثيوبيا:
0.26 مليون دولار أمريكي

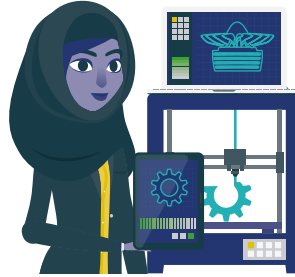
دعم التعليم الجامعي في جامعة ستيلنبوش بجنوب أفريقيا:
0.22 مليون دولار أمريكي

خدمات الصحة النفسية المتكاملة للنازحين داخلياً واللاجئين في كينيا:
0.27 مليون دولار أمريكي

المنح الدراسية

في سنة 2024، حصل على منح دراسية من

البنك 474 طالباً من 57 بلداً، منهم:



28

مرشحاً

من 26 بلداً عضواً لدراسة الدكتوراه وبحوث ما بعد الدكتوراه



265

مرشحاً

من 22 جالية إسلامية في البلدان غير الأعضاء



75

مرشحاً

من 21 بلداً من البلدان الأعضاء الأقل نمواً في إطار المنح الدراسية المشتركة بين البنك الإسلامي للتنمية ومندوق التضامن الإسلامي للتنمية.



106

مرشحين

من 19 بلداً من البلدان الأعضاء الأقل نمواً في إطار المنح الدراسية للماجستير في العلوم



تبلغ نسبة تمثيل الجنسين في الانتقاء العام

63% من الذكور

و 37% من الإناث.

في شهر ديسمبر 2024، كان

14,044 طالباً وطالبة

قد أكملوا دراساتهم وأبحاثهم في المجالات ذات الصلة بالتنمية، وهم يساهمون مساهمة فعالة في تقدم بلدانهم بمعارفهم وخبراتهم.

الهشاشة والقدرة على الصمود



في إطار برنامج "التضامن"، تمكّن نحو
670,000 شخص

ينتمون إلى مجتمعات محلية محصورة في 34 بلداً عفاً من الحصول على خدمات طبية أساسية، وتمكّن أكثر من 3,000 أسرة محرومة من إمكان ممارسة أنشطة مدّرة للدخل.

أمام الأزمات المتفاقمة، خفّض البنك مبلغاً قدره
4.0 ملايين دولار أمريكي

للمساعدات الإنسانية في غزة وللاجئين السودانيين في تشاد ومهر وليبيا.

حشد برنامج المهارات والتدريب والتعليم
62.0 مليون دولار أمريكي

لدعم 12 مشروعاً جارياً في الأردن ولبنان وتركيا واليمن، استفاد منها مباشرة أكثر من 5,000 فرد و600 منشأة صغيرة ومتوسطة.

تمويل العمل المناخي

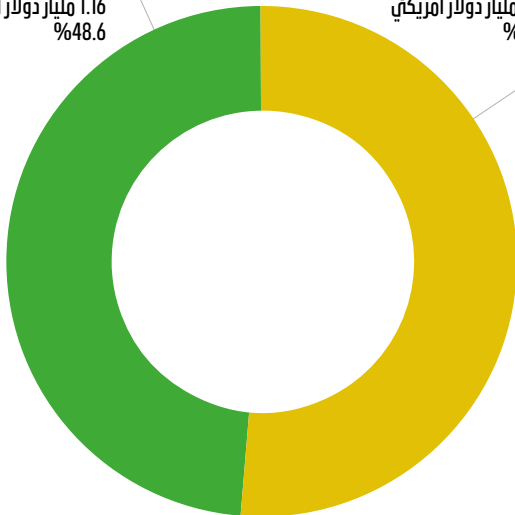
تجاوز البنك الهدف الذي حدّده لتمويل العمل المناخي سنة 2025 في نسبة 35%، إذ حقق 46% من إجمالي الالتزامات المالية المخططة سنة 2024، أي ما يقارب

2.4 مليار دولار أمريكي

تألف تمويل العمل المناخي من:

تمويل التخفيف من آثاره
بمبلغ قدره
1.16 مليار دولار أمريكي
48.6%

تمويل التكيف مع تغيّر المناخ بمبلغ قدره
1.23 مليار دولار أمريكي
51.4%



التمويل المستدام



نجح البنك حتى الآن في إهدار هكوك خفراء وهكوك استدامة بمبلغ يتجاوز

5.0 مليارات دولار أمريكي

خفّضت لمبادرات مراعية للمناخ ولمشاريع تتوخى التنمية الاجتماعية في البلدان الأعضاء

البنى التحتية

الزراعة



في سنة 2024، وافق البنك على 12 مشروعاً من مشاريع الزراعة والتنمية الريفية بتكلفة إجمالية قدرها

745

مليون دولار أمريكي.

من أبرز مشاريع هذا القطاع: مشروع الأمن الغذائي الطارئ (المرحلة الثانية) في الأردن؛

200 مليون دولار أمريكي

مشروع التحوّل الزراعيّ في شمال السنغال؛

65.1 مليون دولار أمريكي

مشروع التخلص من الفقر في باكستان؛

118.40

مليون دولار أمريكي

النقل

في سنة 2024، وافق البنك على 12 مشروعاً في قطاع النقل بمبلغ إجمالي قدره

2.71

مليار دولار أمريكي، منه تمويل البنك بمبلغ قدره 1.50 مليار دولار أمريكي (55.2%) وتمويل مشترك بمبلغ قدره 1.21 مليار دولار أمريكي (44.8%).

وتتوزع الاعتمادات كما يلي:



15.0 مليون دولار أمريكي
لأحد الموانئ



1.22 مليار دولار أمريكي

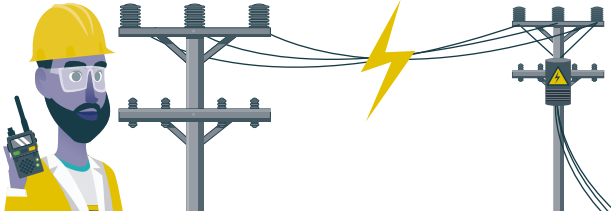
لطرق عادية وطرق سريعة (10 مشاريع)

261.18 مليون دولار أمريكي

لسكة حديدية



الطاقة



في سنة 2024، وافق البنك على 9 مشاريع طاقة بلغت قيمتها

923.90

مليون دولار أمريكي.

ويتمثل ذلك فيما يلي:

47.68

مليون دولار أمريكي

لشبكة نقل الطاقة وتوزيعها في سورينام

472.92

مليون دولار أمريكي

لتمويل مشروع محطة المنزل لتخزين الطاقة الكهربائية بالبخار

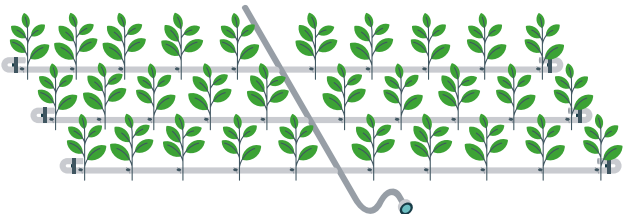
32 مليون يورو

لتمويل مشروع كهربة المناطق الريفية في بنين

80.0 مليون دولار أمريكي

لبناء محطة لتوليد الطاقة الحرارية بقدرة 40 ميغاواط في كانكان (غينيا)

المياه



في سنة 2024، وافق البنك على تمويل قطاع المياه بمبلغ قدره

2.1

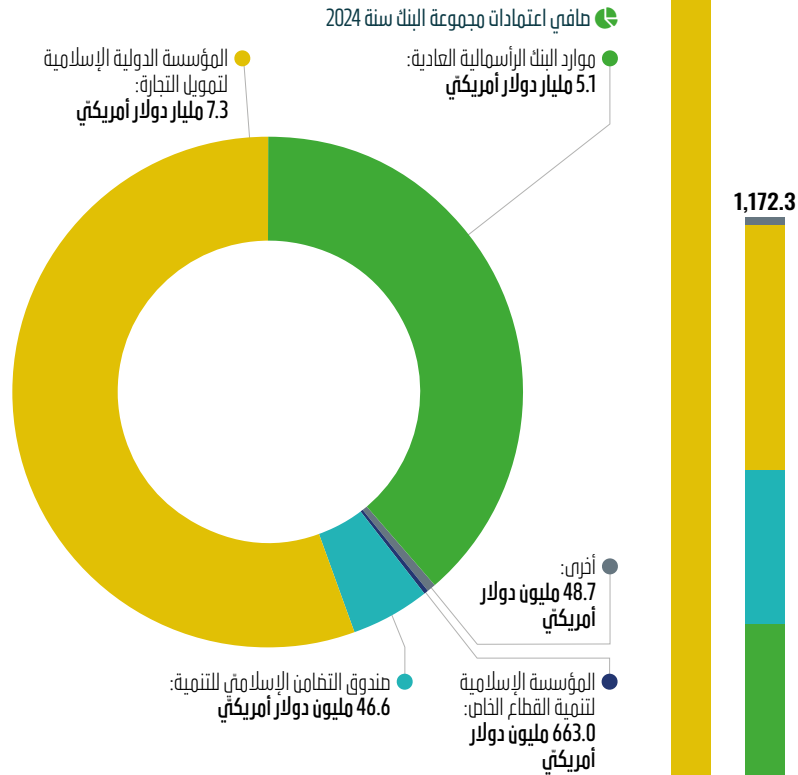
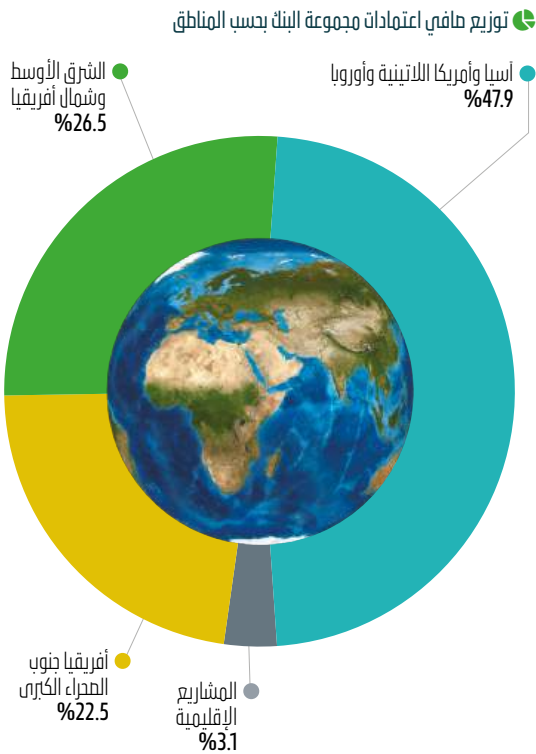
مليار دولار أمريكي، منها:

96.5 مليون دولار أمريكي

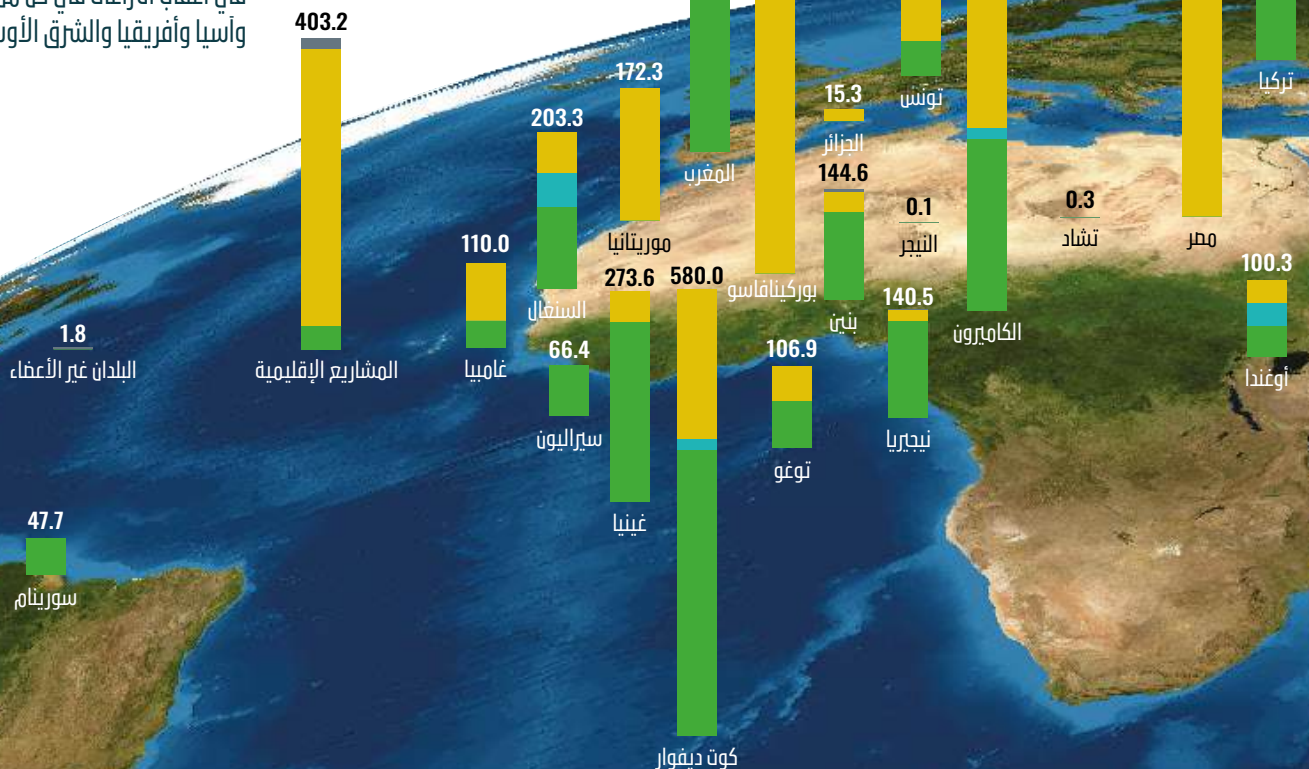
لمشروع الموارد المائية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في "قبر قلعه سي" (MAIDEN TOWER) بأذربيجان، الذي يساهم، بتطوير نظام رعي يغطي 8,400 هكتار، في تحسين معيشة 1.6 مليون شخص مباشرة

1.15 مليار دولار أمريكي

لمشروع تنمية الموارد المائية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في قازاقستان، الذي يشمل بناء أو إصلاح 11 خزاناً موسميّاً لتخزين المياه، وتحديث 3,400 كلم من شبكات الري



تجسد زيادة الاعتمادات جهود البنك المستمرة لمساعدة البلدان الأعضاء على التحدي لمجموعة من القضايا العاجلة، منها الأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر، وبناء القدرة على الصمود في أعقاب النزاعات في كل من أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.







الفصل 1:

أنشطة مجموعة البنك

يسلط هذا الفصل الضوء على الإنجازات الأساسية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي تتألف من البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية للتأمين الاستثمار واقتصادات، والمؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وإذا كان البنك الإسلامي للتنمية هو المؤسسة الإنمائية الأساسية، فإن هذه المؤسسات تنفذ مجموعة متنوعة من الحلول المالية، ومن أنشطة تيسير التجارة والاستثمار، ودعم القطاع الخاص لبلداننا الأعضاء.

انخفض النمو انخفاضاً حاداً من 5.8% سنة 2022 إلى 1.5% فقط سنة 2023، وانتعش انتعاشاً ضئيلاً بنسبة 1.6% سنة 2024، وكان يُتوقع أن يبلغ 3.0% سنة 2025. وفي المقابل، شهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة في معدل النمو من 3.7% سنة 2023 إلى 4.2% سنة 2024.

ويظل التضخم مشكلة مستعجلة. فقد انخفضت المعدلات العالمية من 6.6% سنة 2023 إلى 5.7% سنة 2024 و 4.3% سنة 2025. بيد أن التضخم أشد في البلدان الأعضاء في البنك حيث لم ينخفض إلا انخفاضاً طفيفاً من 16.6% سنة 2023 إلى 16.4% سنة 2024، ويُتوقع أن ينخفض إلى 12.1% سنة 2025. وكان تأثر منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالغاً، وواجهت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا أعلى معدل تضخم: الأولى بنسبة 19.0% والأخرى بنسبة 18.7% سنة 2024.

ولا تزال مستويات الديون مصدر قلق كبير، لأن متوسط الدين الحكومي في جميع البلدان الأعضاء في البنك شهد ارتفاعاً طفيفاً من 43.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 إلى 44.1% سنة 2023. غير أن هذا الارتفاع انخفض قليلاً إلى 43.5% سنة 2024، وكان يُتوقع أن ينخفض مرة أخرى إلى 43.2% سنة 2024.

وتتحمل بلدان البنك ذات الدخل المنخفض أثقل أعباء ديون بلغت 83.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2024، ويُتوقع أن تنخفض إلى 82.1% سنة 2025.

وارتفعت معدلات البطالة في البلدان الأعضاء في البنك ارتفاعاً طفيفاً من 5.4% سنة 2023 إلى 5.5% سنة 2024. غير أن هذه المعدلات لا تزال مرتفعة ارتفاعاً متفاوتاً بين النساء (6.2%) والشباب (11.2%). وفي سنة 2024، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى معدل بطالة بنسبة 10.0%، تليها منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا بنسبة 5.2%. ولا بد من إيجاد حل لمشكلات البطالة هذه حتى يمكن النهوض بالنمو الاقتصادي الشامل وتعظيم تأثير المشاريع الإنمائية.

1.1: الأداء الاقتصادي في الآونة الأخيرة

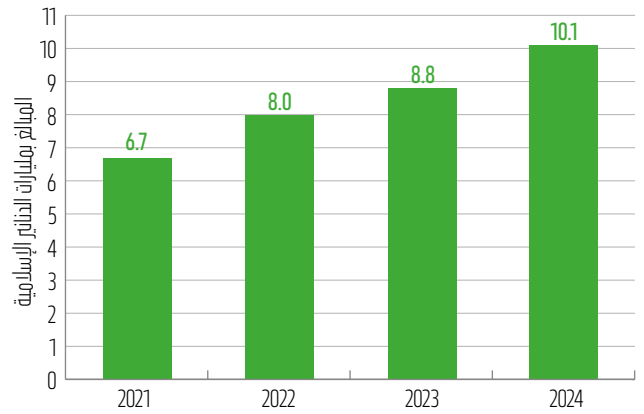
يواجه الاقتصاد العالمي عدداً من حالات عدم الاستقرار، منها الانقسامات الجيوسياسية. وهو ما أسفر عن انخفاض في معدل النمو من 3.5% سنة 2023 إلى 3.3% سنة 2024، ويُتوقع أن يبلغ هذا المعدل 2.8% سنة 2025. وشهدت البلدان المتقدمة زيادة ضئيلة من 1.7% سنة 2023 إلى 1.8% سنة 2024، ويُتوقع تباطؤ إلى 1.4% سنة 2025. كذلك، الأسواق الناشئة والبلدان النامية تباطؤاً في النمو من 4.7% سنة 2023 إلى 4.3% سنة 2024، ويُتوقع أن يحدث انخفاض آخر إلى 3.7% سنة 2025، وهو ما يشير إلى الصعوبات الاقتصادية العالمية.

ويعاني المشهد الاقتصادي للبلدان الأعضاء في البنك، حالياً، من صعوبات ناجمة في المقام الأول عن ارتفاع التضخم، واضطرابات سلاسل الإمداد، وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وشهدت معدلات النمو انخفاضاً شديداً من 5.6% سنة 2022 إلى 3.5% سنة 2023. غير أن معدل النمو ظل مستقرًا في 3.5% سنة 2024 وكان يُتوقع أن يبلغ 3.4% سنة 2025.

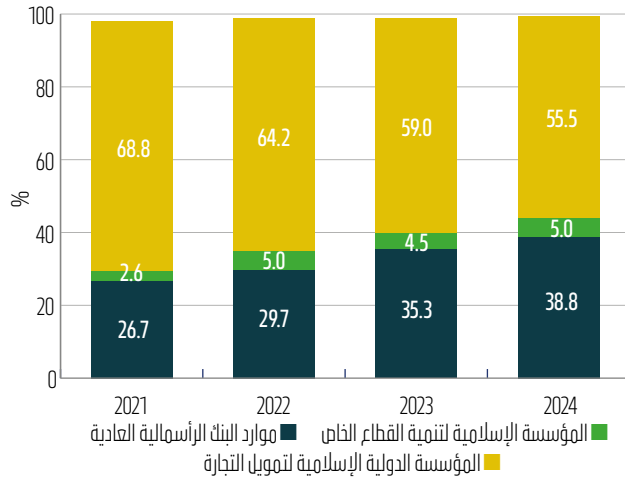
وزاد النزاع الدائر في غزة من حدة هذه المضاعفات الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تأثير مضاعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلها. وتدل الشواهد التاريخية على أنه يمكن أن يكون لهذه النزاعات الإقليمية انعكاسات خطيرة على النمو الاقتصادي، كما يتضح من خفض صندوق النقد الدولي تقديراته للنمو سنة 2024 عدة مرات. وأسفر النزاع عن خسائر بشرية هائلة، إذ تشير التقارير إلى أكثر من 46,000 شهيد فلسطيني وأكثر من 100,000 جريح، ونزوح كبير في لبنان الذي أجبر فيه أكثر من 833,000 شخص على مغادرة بيوتهم.

وعلى الصعيد الإقليمي، تتباين اتجاهات النمو تبايناً كبيراً. فمنطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهدان نتائج متباينة. فقد تباطأ النمو في منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا من 4.5% سنة 2023 إلى 4.3% سنة 2024. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد

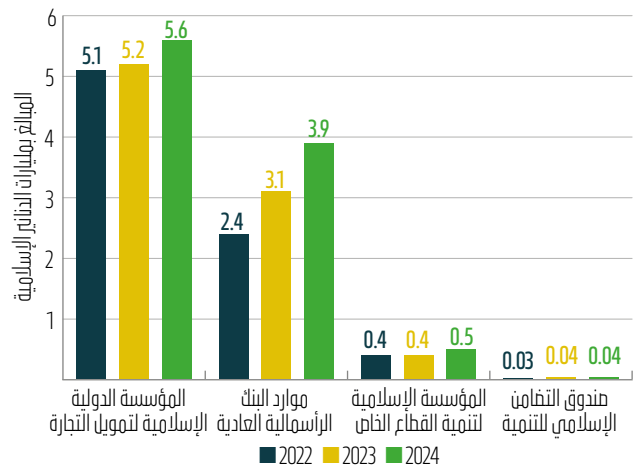
الشكل 1.1: مافي اعتمادات مجموعة البنك



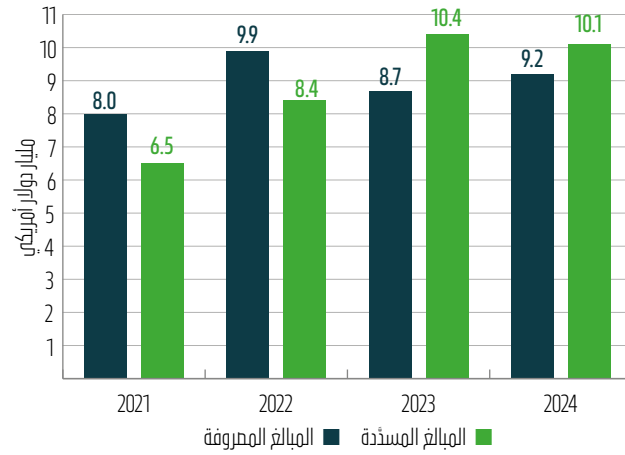
الشكل 2.1: اتجاهات حصص الكيانات من إجمالي مافي اعتمادات مجموعة البنك



الشكل 3.1: مافي الاعتمادات بحسب الكيانات والهيئات



الشكل 4.1: اتجاهات المرف والسداد في مجموعة البنك



2.1: أبرز النتائج التشغيلية

في سنة 2024، أبان البنك عن التزامه وقدرته على الصمود، فواصل تقديم الدعم المالي اللازم لبلدانه الأعضاء، على الرغم من الأزمات الإنسانية المستمرة والصعوبات المستجدة. وقد بلغ إجمالي الاعتمادات الصافية التراكمية لمجموعة البنك منذ إنشائها 194.8 مليار دولار أمريكي مقابل 181.7 مليار دولار أمريكي سنة 2023. وتجتهد هذه الزيادة جهود البنك المستمرة لمساعدة البلدان الأعضاء على التصدي لمجموعة من القضايا العاجلة، منها الأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر، وبناء القدرة على الصمود في أعقاب النزاعات في كل من أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

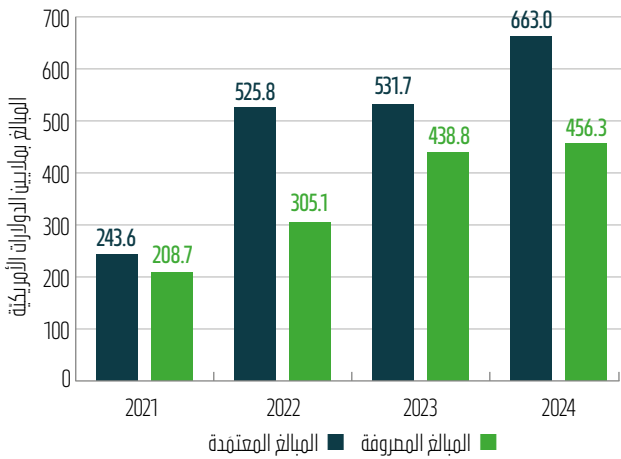
وزادت مجموعة البنك كثيراً من حجم عملياتها بسبب تعاضم الطلب. ففي سنة 2024، ارتفعت الاعتمادات الصافية إلى 13.2 مليار دولار أمريكي (10.1 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12.3% عما كانت عليه في السنة السابقة (الشكل 1-1).

ويكشف توزيع الاعتمادات عن أن موارد البنك الرأسمالية العادية مثل 38.8% من إجمالي الاعتمادات، وأن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ساهمت بنسبة 5.0%، وأن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة استأثرت بنسبة 55.5% (الشكل 2-1).

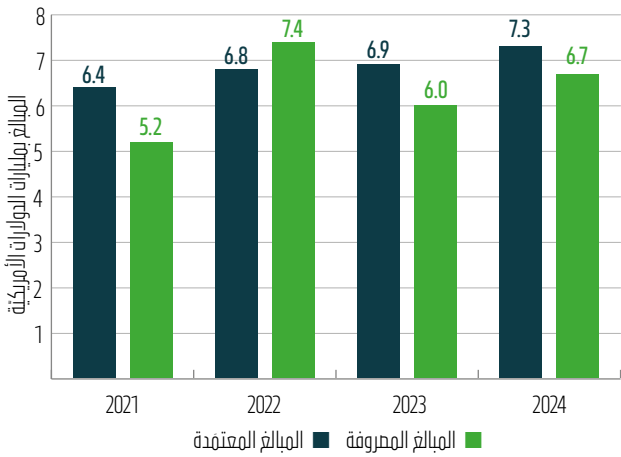
واضلت كيانات مجموعة البنك زيادة اعتماداتها خلال السنة الماضية بسبب الزيادة في طلب البلدان الأعضاء. وفي سنة 2024، نظراً لعودة سلاسل الإمداد إلى حالتها الطبيعية، زادت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من حجم التمويل المخصص للتجارة بمبلغ قدره 7.3 مليار دولار أمريكي (5.6 مليار دينار إسلامي)، وذلك لدعم قطاعات الطاقة والغذاء والزراعة. وارتفعت اعتمادات البنك الصافية من موارده الرأسمالية العادية إلى 5.1 مليار دولار أمريكي (3.9 مليار دينار إسلامي)، وهو ما يمثل زيادة تجاوزت 23%، وذلك لدعم تطوير رأس المال البشري، والحد من الفقر، وبناء القدرة على الصمود، والأمن الغذائي. كذلك، زادت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من اعتماداتها الصافية إلى 663.0 مليون دولار أمريكي (508.4 مليون دينار إسلامي) مقابل 531.7 مليون دولار أمريكي (396.3 مليون دينار إسلامي) في السنة السابقة (الشكل 3-1).

وكانت نتيجة الزيادة السريعة للاعتمادات وضرورة الإفراج عن بعض الالتزامات التراكمية غير المحروفة أن تدفقات الصرف لم تتجاوز تدفقات السداد حتى الآن. ويتوقع أن تكون هذه الحالة مؤقتة، وأن تتغير حالها يبدأ تحوّل المستوى الأعلى من الاعتمادات إلى مصروفات.

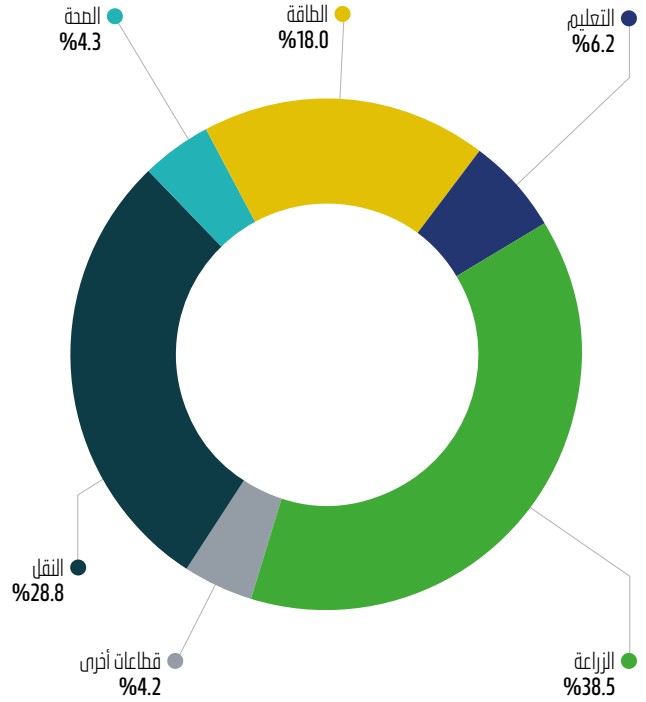
الشكل 6.1: اتجاهات هافي اعتمادات ومصرفات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص



الشكل 7.1: اتجاهات هافي اعتمادات ومصرفات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة



الشكل 5.1: توزيع هافي اعتمادات البنك من موارده الرأس مالية العادية بحسب القطاعات سنة 2024



تشير اتجاهات التمويل بحسب القطاعات إلى حدوث تحول كبير. فقد ارتفع تمويل الطاقة من 9.4% سنة 2023 إلى

18.0%

من هافي الاعتمادات السنوية.

اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص:

ارتفع هافي اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من 531.7 مليون دولار أمريكي سنة 2023 إلى 663.0 مليون دولار أمريكي سنة 2024، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 24.7% (الشكل 6-1). وتجسد هذه الزيادة تغيراً منهجياً يرمي إلى تركيز نموذج عمل المؤسسة على التمويل الائتماني من أجل تنمية القطاع الخاص. وتمثل التنمية في القطاع المالي 49.0% من تمويل المؤسسة، تليها الصناعة والتعدين (20.4%)، فالنقل (12.0%).

اعتمادات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة:

في الوقت الذي تزداد سلاسل الإمداد عودةً إلى حالتها الطبيعية، تلقى تمويل التجارة من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دعماً بلغ قدره 7.3 مليار دولار أمريكي سنة 2024 مقابل 6.9 مليار دولار أمريكي سنة 2023 (الشكل 7-1). وزادت هذه المؤسسة صرف التمويل، بنسبة 10.5%، إلى 6.7 مليار دولار أمريكي سنة 2024، وهو ما يمثل 91.2% من هافي الاعتمادات

وفي سنة 2024، زادت المبالغ المصروفة من 8.7 مليار دولار أمريكي سنة 2023 إلى 9.2 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 69.5% من هافي اعتمادات مجموعة البنك. وفي الوقت نفسه، كان دعم البلدان الأعضاء لمجموعة البنك خفياً، فقد زادت المبالغ المسددة من 8.4 مليار دولار أمريكي سنة 2022 إلى 10.1 مليار دولار أمريكي سنة 2024 (الشكل 4-1).

وقد أعطى البنك الأولوية للأمن الغذائي، فاتخذ مبادرات مثل برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي، الذي يرمي إلى سدّ الاحتياجات الفورية مع تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة لفائدة الأجيال المقبلة. كذلك، كان إيلاء الاهتمام لإنشاء بنى تحتية غير مخررة بالبيئة وقادرة على الصمود في مجالي الطاقة والنقل جانباً أساسياً في استراتيجية البنك المتعلقة بالتمويل الائتماني.

وتشير اتجاهات التمويل بحسب القطاعات إلى حدوث تحول كبير. فقد ارتفع تمويل الطاقة من 9.4% سنة 2023 إلى 18.0% من هافي الاعتمادات السنوية (الشكل 5-1). وظلّ قطاع الزراعة هو القطاع المهيمن بنسبة 38.5% من إجمالي الاعتمادات سنة 2024 مقابل 8.0% في السنة السابقة. وانخفض تمويل النقل انخفاضاً طفيفاً من 29.6% سنة 2023 إلى 28.8%.



3.1: التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية مجموعة البنك 2025

أجرى البنك عملية إعادة مواءمة استراتيجية كبرى وفاء بالاحتياجات الإنمائية المتغيرة لبلدانه الأعضاء السبعة والخمسين، ولا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19. وقد جاءت هذه المبادرة بطلب من مجلس المحافظين خلال الاجتماعات السنوية السادسة والأربعين التي عُقدت في شهر سبتمبر 2021 بطشقند (أوزبكستان). ولما كان البنك يدرك تبعات الجائحة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، فإنه أعاد النظر في استراتيجيته العشرية الحالية المعتمدة سنة 2014 حتى تكون أكثر مواءمة للأولويات الحالية للبلدان الأعضاء.

وقد أسفر هذا الفحص عن إقرار الاستراتيجية المعادة مواءمتها (2023-2025)، بعنوان "إعادة المواءمة الاستراتيجية للبنك الإسلامي للتنمية (2023-2025): تعزيز التنمية البشرية الشاملة والبنى التحتية المستدامة"، التي اعتمدت في 3 يونيو 2022، خلال الاجتماعات السنوية السابعة والأربعين التي عُقدت بشرم الشيخ (مصر). وترمي هذه الاستراتيجية الجديدة إلى تعزيز تحدي البنك للمشكلات الإنمائية العاجلة التي تواجهها بلدانه الأعضاء.

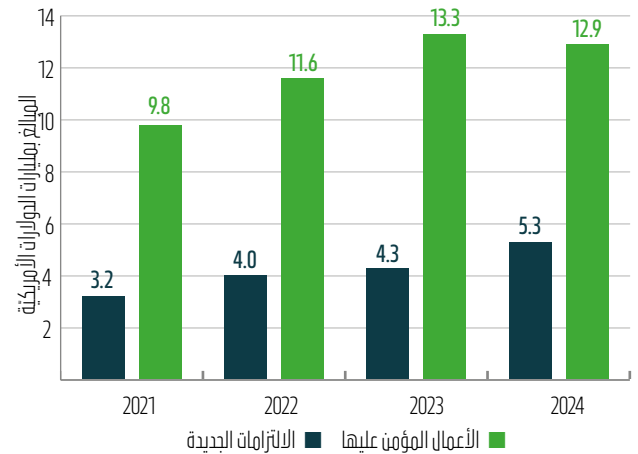
وُدمجت الاستراتيجية المعاد مواءمتها في إطار للإدارة القائمة على النتائج يتضمن مجموعة من مؤشرات الأداء الأساسية، وذلك لضمان تنفيذها الفعال. ويُعدُّ تقرير سنوي مفصّل عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المعاد مواءمتها ويُعرض على مجلس المحافظين. وقد نجح البنك حتى الآن في تحقيق أهدافه المتعلقة باعتماد العمليات تحقيقاً تتجاوز التوقعات سنة 2024، وهو ما يدل على سلوكه مساراً إيجابياً في بلوغ أهدافه الاستراتيجية.

وينقسم تنفيذ الاستراتيجية المعاد مواءمتها إلى ثلاث مراحل مختلفة هي: (1) مراجعة وإعادة مواءمة الاستراتيجية؛ (2) التحضير والاستعداد لتنفيذ الاستراتيجية؛ (3) بدء تنفيذ الاستراتيجية. وقد اكتملت المرحلتان الأوليان، فكانتا أساساً هلباً للمرحلة الثالثة الجارية، التي تتمثل في التنفيذ الفعلي للاستراتيجية. وبعد سنتين من إقرار الاستراتيجية، بدأ البنك يُعدُّ توجهه الاستراتيجي التالي كي يواحد الوفاء بالاحتياجات المتغيرة لبلدانه الأعضاء.

الأعمال المؤمّنة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإئتمان الصادرات:

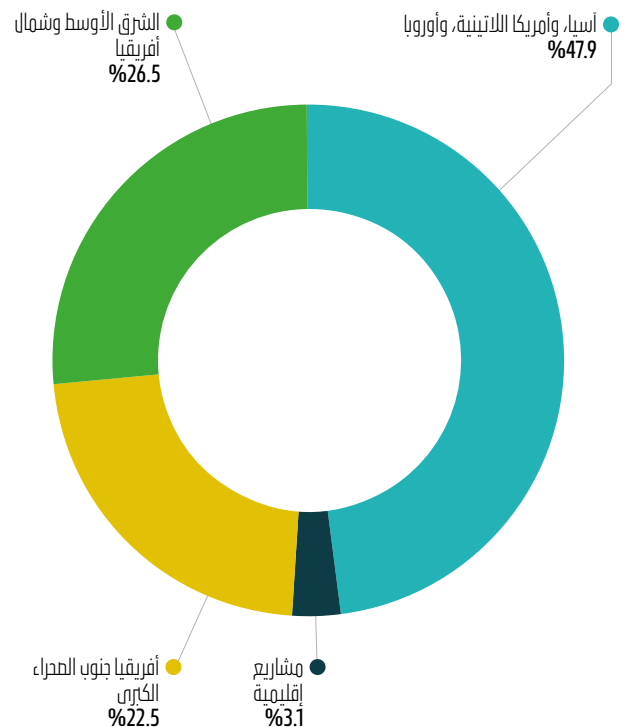
في سنة 2024، قدّمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإئتمان الصادرات ما مجموعه 12.9 مليون دولار أمريكي لتأمين الأعمال (الشكل 8.1)، وكان معظمها في المتاجرة القصيرة المدة بمختلف السلع والخدمات في معظم البلدان الأعضاء في هذه المؤسسة، وفي العديد من البلدان غير الأعضاء. وتقدم هذه المؤسسة خدمات التأمين التي لها تأثير إيجابي على مبادرات الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والعمل المناخي.

الشكل 8.1: اتجاهان الأعمال المؤمّنة والاتفاقات التأمينية الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإئتمان الصادرات



وعلى الصعيد الإقليمي، شهد توزيع الأموال تغييراً طفيفاً. فقد انخفضت حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 26.8% سنة 2023 إلى 22.5% سنة 2024 (الشكل 9.1)، وارتفعت حصة آسيا من 41.7% سنة 2023 إلى 47.9% سنة 2024.

الشكل 9.1: توزيع هافي اعتمادات مجموعة البنك سنة 2024 بحسب المناطق



4.1: إعلان الخمسينية في الرياض

مثلت الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء البنك مرحلة استراتيجية مهمة، اعتمد فيها المحافظون إعلاناً رسمياً هو "إعلان الخمسينية في الرياض". وكان الهدف من هذا الإعلان هو الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك بتقدير إنجازاته، وإعادة تأكيد مبادئه، وتجديد المحافظين التزامهم بأهدافه، وتقديم توجيهات تمكنه من التخطيط لمستقبله. وينص الإعلان على عوامل تمكين أساسية تتعلق بتحسين جاهزية مجموعة البنك من الناحية المؤسسية، وتوفير الموارد اللازمة، والتموضع الاستراتيجي. وتلك العوامل الأساسية هي:

- تعزيز هيكل مجموعة البنك وإطار حوكمتها؛
- زيادة التمويل الميسر للوفاء بالاحتياجات المالية المتزايدة للبلدان الأعضاء وضمان الاستدامة المالية لمجموعة البنك؛
- زيادة المنح بإقامة شراكات دولية من أجل تعبئة موارد إضافية من الجهات المانحة الرسمية، والقطاع الخاص، والقطاع الثالث؛
- تعزيز مكانة مجموعة البنك في القطاع المالي الإسلامي؛
- تعزيز مكانة مجموعة البنك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وسيؤجّه هذا الإعلان التاريخي تدخلات البنك في إطار دورة جديدة من التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد، ترمي إلى وضع إطار استراتيجي عشري جديد. وإضافة إلى ذلك، يعمل البنك على إطلاق مبادرة خاصة من أجل إنشاء نافذة ميسرة لبلدانه الأعضاء الأقل نمواً، وذلك طبقاً لعامل التمكين الأساسي الثاني المنصوص عليه في الإعلان.

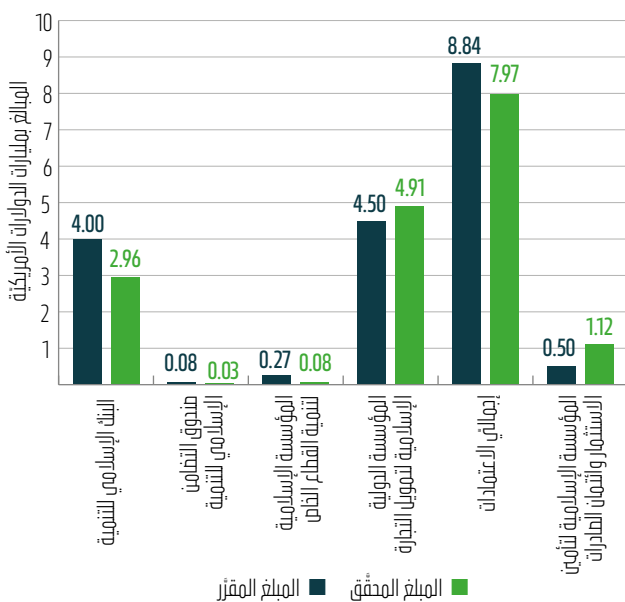
5.1: برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي

في سنة 2024، واصلت مجموعة البنك تنفيذ برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي الذي تبلغ قيمته 10.54 مليار دولار أمريكي والذي اعتمد في شهر يوليو 2022 من أجل دعم البلدان الأعضاء فيما تبذله من جهود لتفادي الأزمات الغذائية وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية.

وفي إطار هذا البرنامج، تتضمن مساهمة البنك اعتمادات قدرها 4.0 مليارات دولار أمريكي، وتسريع صرف التمويل للعمليات الجارية التي تبلغ قيمتها 1.7 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن تكون مساهمات كيانات مجموعة البنك كما يلي: (أ) المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة - 4.5 مليار دولار أمريكي؛ (ب) المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص - 269 مليون دولار أمريكي؛ (ج) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية - 75 مليون دولار أمريكي؛ (د) المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات - 500 مليون دولار أمريكي للتأمين من المخاطر الائتمانية والسياسية.

وقد أحرزت مجموعة البنك تقدماً كبيراً في إطار برنامج معالجة قضية الأمن الغذائي. ففي 31 ديسمبر 2024، كانت مجموعة البنك قد اعتمدت مبلغاً تراكمياً قدره 7.97 مليارات دولار أمريكي في إطار المشاريع، منها مبلغ 0.08 مليار دولار أمريكي من المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص، و4.91 مليار دولار أمريكي من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، و0.03 مليار دولار أمريكي من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، و1.12 مليار دولار أمريكي من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وشرّع صرف 0.92 مليار دولار أمريكي.

الشكل 1-10: الحالة العامة لبرنامج معالجة قضية الأمن الغذائي (بمليارات الدولارات الأمريكية)



سيؤجّه هذا الإعلان التاريخي تدخلات البنك في إطار دورة جديدة من التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد، ترمي إلى وضع إطار استراتيجي عشري جديد.

6.1: إنجازات مجموعة البنك

1.6.1: الأنشطة الإنمائية الأساسية

في سنة 2024، بلغت اعتمادات البنك من موارده الرأسمالية العادية 5.1 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة مهمة من 4.1 مليار دولار أمريكي سنة 2023 و3.1 مليارات دولار أمريكي سنة 2022. ولا يجسد هذا النمو التزام البنك بالوفاء بالاحتياجات الإنمائية للبلدان الأعضاء فحسب، بل يتجاوز أيضاً الهدف السنوي بنسبة 12.8%. ويبلغ مجموع المشاريع المعتمدة 45 مشروعاً في 28 بلداً عضواً، وتركز أساساً على قطاعي الزراعة والنقل.

النتائج الإنمائية المتوقعة:

الزراعة

سيستفيد نحو

1.7 مليون

مزارع من الخدمات الزراعية؛

زيادة متوقعة قدرها

190,000 طن

في إنتاج المحاصيل؛

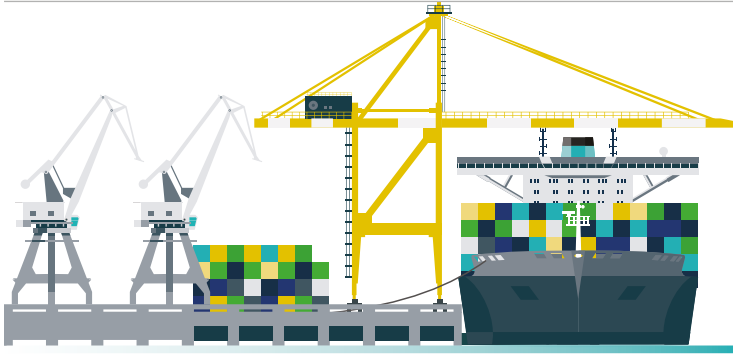
توفير أكثر من

145 مليون م³

من الموارد المائية.



النقل



سيُهد أو يُحسن أو يعاد
تأهيل

660 كلم

من خطوط السكك الحديدية.



تحسين فرص حصول

3.5 مليون

شخص على خدمات النقل.

زيادة متوقعة في
القدرة البحرية قدرها

50,000 طن

في السنة.

المعاشيش والمنشآت



تحسين معاشيش نحو

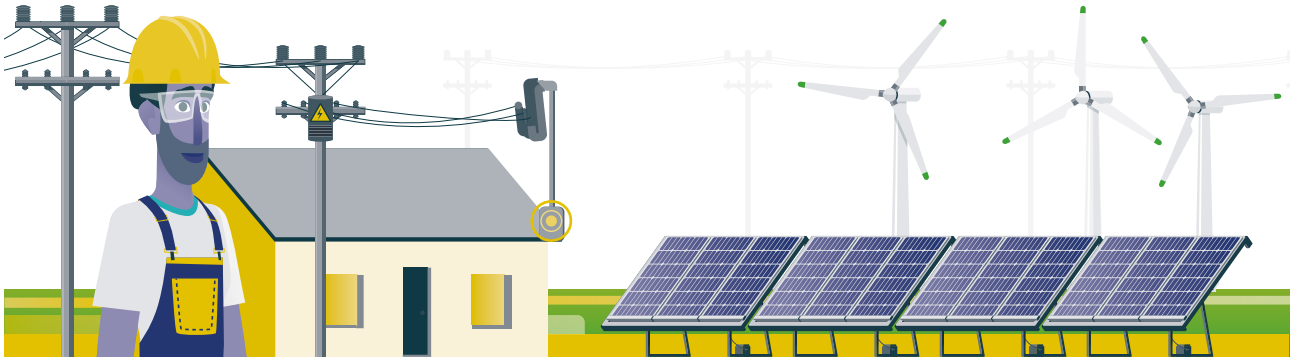
80,000

شخص؛

إنشاء أو تحسين أكثر من

60,000

منشأة.



الطاقة

سُكِّبَ أو تُحْدَثْ أو يُعَاد تَأْهِيل
1,250 كلم
من خطوط النقل والتوزيع.

اتركب أكثر من
10,000 ميغافوات
من قدرة توليد الطاقة المتجددة.

ربط
864,000
بيت بالكهرباء.

التعليم والرعاية الصحية

سيستفيد
150,000
شخص من خدمات العيادات الخارجية.

سيستفيد
98,000
طالب من مشاريع التعليم.

ومول حملات الرعاية الصحية
الوقائية إلى
61,000
شخص.

سيستفيد
16,500
شخص من خدمات العيادات الداخلية.

مبادرات التمكين

استفادة
18,000
شاب من مبادرات تمكين الشباب.

استفادة
83,000
امرأة من مبادرات تمكين المرأة.



بناء القدرة على الصمود:

تعزيز قدرة
11.3 مليون
شخص على الصمود في مواجهة
الكوارث وتغير المناخ والخدمات الخارجية.



2.6.1: تعزيز تنمية القطاع الخاص

تحرص المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، بصفتها كيان مجموعة البنك المعنوي بالقطاع الخاص، على تعزيز تنمية هذا القطاع، وذلك بالتصدي لمهام أساسية، كتوفير التمويل، ولا سيما للقطاعات الاقتصادية الأساسية (كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنى التحتية) من أجل حفز التقدم المستدام والشامل.

وفي سنة 2024، بلغت اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 663.0 مليون دولار أمريكي، ووُجّهت للدعم المالي للمؤسسات الشريكة والاستثمار في مبادرات تنمية القطاع الخاص. وفي هذه السنة، توزعت هذه الاعتمادات بين خطوط تمويل (49.02%) وتمويل أجل (50.98%)، طبقاً لتركيز المؤسسة على مهامها الاستراتيجية والأساسية. وهكذا بلغ إجمالي الاعتمادات التراكمية للمشاريع منذ إنشاء المؤسسة 7.58 مليار دولار أمريكي.

ومن حيث التوزيع القطاعي، خُصّصت 49.02% من اعتمادات المشاريع الجديدة لقطاع التمويل، ووُجّهت الاعتمادات الأخرى للقطاعات غير المالية الشديدة التأثير، كالصناعة والتعدين (20.43%)، والنقل (12.02%)، والطاقة (11.16%)، والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى (7.36%).

في سنة 2024، بلغت اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

663.0 مليون دولار أمريكي،
وُجّهت للدعم المالي للمؤسسات الشريكة والاستثمار في مبادرات تنمية القطاع الخاص

3.6.1: تمويل التجارة والتنمية

تواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مساعدة بلدانها الأعضاء على سدّ احتياجاتها الحالية والمستجدة في قطاعات أساسية، كالطاقة، والأغذية، والزراعة، والقطاع الخاص.

وفي سنة 2024، حققت المؤسسة رقماً قياسياً آخر في الاعتمادات المخصّصة لتمويل التجارة، وذلك باعتماد أكثر من 7.3 مليار دولار أمريكي لتمويل 110 عمليات. والجدير بالذكر أن 38% من هذه الاعتمادات خُصّصت للبلدان الأقل نمواً. وتمكّنت المؤسسة أيضاً من صرف أكثر من 6.6 مليار دولار أمريكي خلال هذه السنة.

ومن أجل 7.3 مليار دولار أمريكي من الاعتمادات، خصّصت 4.8 مليار دولار أمريكي لدعم المبادلات التجارية فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي إطار استراتيجية التنويع، بلغت قيمة اعتماداتها لقطاعات غير قطاع الطاقة 3.0 مليارات دولار أمريكي. وإضافة إلى ذلك، وسعت المؤسسة دعمها للقطاع الخاص، إذ قدمت تمويلًا استفادت منه 47 مؤسسة مالية وشركة، وبلغ إجمالي الاعتمادات 1.09 مليون دولار أمريكي. فضلاً على ذلك، واصلت المؤسسة جهودها في سبيل تنويع عملائها، فتمكّنت من استقطاب 19 عميلاً جديداً سنة 2024، معظمهم من القطاع الخاص.

وقادت المؤسسة أيضاً مبادرات تنمية التجارة من أجل توطيد التعاون الاقتصادي الإقليمي، والنهوض بالتعاون التجاري فيما بين الأقاليم، وتعزيز القدرات والبنى التحتية التجاريين. وكان هذا التقدم ناجماً عن القيادة الاستباقية للمؤسسة وعن شراكاتها المتينة في تنفيذ برامج إقليمية ومشاريع مساعدة فنية لفائدة 46 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا، والعالم العربي، وآسيا الوسطى. وفي سنة 2024، اعتمد 31 مشروعاً من مشاريع المساعدة الفنية بقيمة 3.7 مليون دولار أمريكي، وذلك أساساً لفائدة قطاعات أساسية كالزراعة، والتجارة، والمالية الإسلامية، والطاقة. وتعززت هذه الجهود بإطلاق "الخدمات الاستشارية المتعلقة بالمالية الإسلامية والتجارة".

في سنة 2024، حققت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة رقماً قياسياً آخر في الاعتمادات المخصّصة لتمويل التجارة، وذلك باعتماد أكثر من

7.3 مليار دولار أمريكي
لتمويل 110 عمليات.





يسّرت "شركة طيبة للتمويل" تمويل أكثر من 50.0 مليون دولار أمريكيّ بأكثر من 500 معاملة تأجير، ودعّمت زهاء 450 عميلاً، وساهمت في إنشاء أكثر من 5,000 فرصة عمل، خُصّصت

33%
منها للنساء.



الإطار 1: شركة طيبة للتمويل رائدة التأثير الإنمائي في أوزبكستان

صارت شركة طيبة للتمويل - التي كانت تُعرف سابقاً باسم طيبة للتأجير ش.م.م - جهة فاعلة أساسية في قطاع المالية الإسلامية في أوزبكستان، وذلك بالتغلب على العوائق التاريخية التي تحول دون التوفير العادل للخدمات المالية، ولا سيما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وسكان المناطق الريفية. وقد استثمرت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 5.1 مليون دولار أمريكيّ في شركة طيبة للتمويل، وهو ما ينم عن حرصها على النمو الاقتصاديّ المطرد والشمول الماليّ في الأسواق الناشئة.

وقد يسّرت شركة طيبة للتمويل تمويل أكثر من 50.0 مليون دولار أمريكيّ بأكثر من 500 معاملة تأجير لفائدة زهاء 450 عميلاً، وساهمت في إنشاء أكثر من 5,000 فرصة عمل، منها 33% للنساء. ووسّعت الشركة نطاق خدماتها توسيعاً استراتيجياً تجاوز المراكز الحضرية إلى المناطق الريفية التي يكون فيها الحصول على التمويل التقليديّ محدوداً، ومن ثمّ قدمت الدعم الأساسيّ للمزارعين وأصحاب المنشآت الصغيرة.

وكان لشركة طيبة للتمويل تأثير إنمائيّ كبير. فقد خصّصت 5.4 مليون دولار أمريكيّ للسلم والخدمات المحلية (فساهمت بذلك في دعم الصناعات المحلية)، وساهمت في الإيرادات الحكومية بمبلغ قدره 192,000 دولار أمريكيّ من الضرائب. وموّلت أيضاً كيانات الرعاية الصحية التي أمدت 15,000 مريض بالرعاية الطبية، وهو ما ينم عن حرصها على الرعاية الاجتماعية. وفضلاً على ذلك، خصّصت 17.5% من محفظتها لقطاع الزراعة، الذي يؤدي دوراً أساسياً في الناتج المحليّ الإجماليّ لأوزبكستان، و15% لقطاع الإنشاءات من أجل النهوض بتطوير البنى التحتية.

وتتواءم عمليات شركة طيبة للتمويل عن كثب مع عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، ومنها الهدف 1 (القضاء على الفقر) بتمكين الشركات من النمو وإيجاد فرص العمل، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) بتمكين رائدات الأعمال. وشرعت الشركة أيضاً في تأجير المعدات الموفرة للطاقة والمركبات الكهربائية، فساهمت في العمل المناخي والممارسات المستدامة. وبفضل تعاونها مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، اجتذبت استثمارات إضافية إلى أوزبكستان، فعزّزت القدرات المالية والمؤسسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.



سيركز المشروع على المناطق المستهدفة في ولايتي النيجر وناساراوا، ويغطي مساحة

5,000 هكتار.

وتتمثل المحاصيل المختارة في الذرة، واللوبياء، والذرة البيضاء، والقمح، والكسافا، وزبدة الشيا، والمانغو.

وسيركز المشروع على المناطق المستهدفة في ولايتي النيجر وناساراوا، ويغطي مساحة 5,000 هكتار. وتتمثل المحاصيل المختارة في الذرة، واللوبياء، والذرة البيضاء، والقمح، والكسافا، وزبدة الشيا، والمانغو.

ويؤيد هذا المشروع علاقات التعاون بين البلدان الأعضاء في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وذلك بتعزيز التعاون بين نيجيريا والمغرب. ويعمل مشروع المكتب الشريف للفوسفات فرع أفريقيا على بناء مهارات المزارعين النيجيريين في مجال الزراعة المتجددة، جاعلاً من بناء القدرات عنصراً أساسياً في تدخلاته. وسيتلقى المزارعون تدريباً على ممارسات التدبير الفعال للتربة، كالزراعة المغطاة، والزراعة من دون حرث، والحد الأدنى من الحرث، التي تعمل على تحسين صحة التربة بزيادة محتوى المواد العضوية وتعزيز بنية التربة.

الإطار 2: الزراعة الكربونية تمكّن المزارعين النيجريين وتساعد على مكافحة تغير المناخ

تعاونت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع المكتب الشريف للفوسفات - فرع أفريقيا (OCP Africa) على تنفيذ مشروع للزراعة الكربونية في نيجيريا، تمثل فيه الزراعة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ويشغل ما يناهز 38% من القوى العاملة. ولما كانت الأراضي الزراعية تغطي 77% من المساحة الإجمالية للبلاد، فإن الزراعة مصدر مهم لانبعاثات غازات الدفيئة، ولكنها تواجه أيضاً المشكلات الملازمة للظواهر الجوية القاسية. ويقف المزارعون النيجيريون، مثل غيرهم من المزارعين في ربوع أفريقيا، في الخطوط الأمامية لمواجهة هذه التأثيرات المناخية.

وتوفر الزراعة الكربونية إطاراً يمكن من مكافحة المزارعين الذين يعتمدون ممارسات مستدامة تشجّع حجز الكربون في التربة والنباتات، وهو ما يقلل من الانبعاثات ويدّر دخلاً إضافياً بفضل مبيعات رصيد انبعاث الكربون. ويجمع هذا التوجّه بين الزراعة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ وسوق الكربون. ويمكن اعتماد ممارسات - مثل تناوب المحاصيل، والحراثة الزراعية، والحد الأدنى من الحراثة - المزارعين من تحسين إنتاجيتهم وهم يكافحون المشكلات المناخية في الوقت نفسه.

4.6.1: التأمين من المخاطر الائتمانية والفُطرية

تؤدي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دوراً أساسياً في تعزيز التجارة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتوفر المؤسسة، بصفقتها أحد كيانات مجموعة البنك، خدمات تعزيز الائتمان والتأمين من المخاطر السياسية الموافقين للشريعة الإسلامية، وهو أمر ضروري لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار في هذه المناطق.

وفي سنة 2024، أمّنت المؤسسة 12.9 مليار دولار أمريكي من الأعمال التجارية، منها 9.3 مليار دولار أمريكي للتجارة القصيرة المدّة، و3.0 مليارات دولار أمريكي لمشاريع استثمارية في قطاعات أساسية، كالبنى التحتية، والرعاية الصحية، والطاقة.

وفي مواجهة أزمة الغذاء العالمية التي تفاقمّت بسبب جائحة كوفيد-19 والنزاع الروسي الأوكراني، كانت المؤسسة استباقية في دعم مبادرات الأمن الغذائي. فقد وافقت على تخصيص 1.12 مليار دولار أمريكي للمعاملات المتعلقة بالأغذية، متجاوزةً بذلك التزامها الأولي البالغ 500 مليون دولار أمريكي. وقد كان لهذا الدعم تأثير إيجابي على ملايين الأشخاص في مختلف البلدان الأعضاء، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأجزاء من آسيا.

وأيضاً التزمت المؤسسة أيضاً بالمراسخ بالعمل المناخي بأن حققت الهدف المحدّد في 13%. وتجسّد هذا الالتزام في سياستها المتعلقة بمكافحة تغيّر المناخ، التي تتواءم مع أهداف البنك العامة.

ومن الناحية المالية، حافظت المؤسسة على مركز قوي، إذ حصلت على تصنيف ائتماني طويل الأمد بدرجة Aa3 من وكالة موديز وبدرجة AA- من وكالة ستاندرد أند بورز سنة 2024. وقد سجلت المؤسسة انخفاضاً بنسبة 27% في تسوية المطالبات، وهو ما يدل على تدبير فعال للمخاطر وممارسات الاكتتاب الحكيمة، ونسبة مطالبات ضعيفة قدرها 2.89%.

5.6.1: الريادة الفكرية في الاقتصاد والمالية الإسلاميّين

معهد البنك الإسلامي للتنمية ("المعهد") مؤسسة معرفية ترمي إلى تذليل الصعوبات الاقتصادية بفضل حلول مبتكرة في إطار الاقتصاد الإسلامي. وفيما يلي بعض المبادرات الأساسية المتخذة سنة 2024:

تحويل قطاع المالية الإسلامية: يدعم هذا البرنامج تطوير منظومات مستدامة للمالية الإسلامية بواسطة مشاريع منح. وفي سنة 2024، وافق المعهد لسبعة بلدان وست منظّمات شريكة على 24 مشروعاً جديداً للمساعدة الفنية بمبلغ قدره 4.17 مليون دولار أمريكي. وأكمل أيضاً 10 مشاريع منح بقيمة تراكمية قدرها مليون دولار أمريكي واحد.

المشاريع الرائدة: تسعى مشاريع المعهد الرائدة إلى تذليل الصعوبات الإنمائية الأكثر استعجالاً التي تواجه البلدان الأعضاء. ومن هذه المشاريع "المناطق الحرة للأوقاف" الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والطاقّي، و"النظام الذكي لصفقات التجارة المكافئة بين دول منظمة التعاون الإسلامي" الرامي إلى تبسيط التجارة الدولية، و"الخدمات المالية الإسلامية البريكية الرقمية" الرامية إلى تعزيز الشمول المالي. وتوجد هذه المشاريع في مرحلة دراسات الجدوى.

بناء القدرات: في سنة 2024، نظّم المعهد 16 برنامجاً تدريبياً تناولت مواضيع، منها أسواق رأس المال، وتغيّر المناخ، وتدير السيولة، والحوكمة الشرعية، والتكنولوجيات الرقمية، والمالية الاجتماعية الإسلامية. واستفاد من هذه البرامج نحو 500 متخصص من عدة بلدان. وإضافة إلى ذلك، شارك 930 متعلماً من 130 بلداً في دورات المعهد الإلكترونية عن المالية الإسلامية على منصة edX.

تأثر التكنولوجيا والمالية الإسلامية: أحرز المعهد تقدماً كبيراً في تنفيذ المشاريع التي تدمج تكنولوجيا المعرفة مع المالية الإسلامية. ومن هذه المشاريع نظام التثبيت الذكي، الذي يرمي إلى تحقيق الاستقرار في أسواق الأصول بتدبير التفاوت بين العرض والطلب، الذي قدّم عرض عمليّ عنه سنة 2024. وحار مساعد المالية الإسلامية القائم على الذكاء الاصطناعي، الذي أطلق سنة 2023، منصة مفتوحة سنة 2024، وهو ما يمكّن من التطوير السريع مع الحفاظ على المرونة.

إنتاج ونشر المعارف: في سنة 2024، نشر المعهد 10 كتب وتقارير، وأطلق مجموعة من التقارير عن "فخاخ التنمية"، ووقّع شراكة استراتيجية مع مؤسسة DinarStandard لنشر التقارير عن الاقتصاد الإسلامي العالمي، وأطلق المجلة الدولية للمالية الإسلامية والتنمية المستدامة بالاشتراك مع جامعة المركز الدولي للتعليم في المالية الإسلامية (INCEIF). واستفاد المعهد من التقدم التكنولوجي، فأطلق تطبيقاً للقراءة السحابية يمكّن المستخدمين من قراءة الكتب الإلكترونية على شاشات عريضة، وهو مكمل لتطبيق قراءة كتب المعهد الإلكترونية على الأجهزة الذكية.

جائزة البنك الخاصة بالإنجاز الفعال في مجال الاقتصاد الإسلامي: مُنحت هذه الجائزة للبروفيسور محمد أسوتاي، أستاذ الاقتصاد السياسي والمالية الإسلامية والشرق الأوسطية في جامعة دورهام، تقديراً لأعماله عن الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي ومساهمة المالية الإسلامية في التنمية المستدامة.

6.6.1: الشراكة من أجل الحد من الفقر

في سنة 2024، حقق صندوق التضامن الإسلامي للتنمية تقدماً كبيراً في مهمته الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر وتحسين أحوال الناس، وذلك بإطلاق مختلف المبادرات الانتقائية. ورُكِّز الصندوق، الذي بلغت مخصصاته الاستراتيجية 46.6 مليون دولار أمريكي، على عدة مجالات أساسية، منها التعليم، والتمكين الاقتصادي، والصحة.

وكان من مبادراته الأساسية برنامج التمويل الذكي للتعليم، الذي تلقى 20.0 مليون دولار أمريكي لتحسين النتائج التعليمية في أوزبكستان وجمهورية قرغيزستان. وترمي هذه المبادرة إلى تعزيز التعلم الشامل والقائم على الكفاءة، ومن ثمّ تمكين جيل جديد وإرساء أسس النمو المظرد والحد من الفقر. ويسلّط تعاون الصندوق مع البنك الضوء على التزامه بإصلاح التعليم الذي هو مكون أساسي من مكونات التخفيف من وطأة الفقر.

وكما دعم الصندوق التعليم، ف كذلك أطلق مشروع مساعدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال للشباب والنساء في تونس، في إطار البرنامج التمويلي "اغتنام الفرص من أجل القضاء على الفقر" [HOPE]. وترمي هذه المبادرة الرائدة إلى تحسين أحوال الفئات الاجتماعية المستضعفة، وذلك بمساعدة صغار المزارعين، والتعاونيات، والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ويولي هذا المشروع اهتماماً خاصاً لتمكين النساء والشباب، أهم محركات للنمو الاقتصادي، وذلك في سبيل تهييء محيط اقتصادي شامل وقادر على الصمود.

ويشكّل مشروع الإطعام المدرسي، والتغذية، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس في بنين جهداً مهماً آخر يرمي إلى تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد والأحوال العامة للأطفال المحتاجين. وتؤكد هذه المبادرة الطريقة الشاملة التي يتبناها الصندوق في الحد من الفقر، وذلك بالوفاء بالاحتياجات التعليمية والتغذوية على حدّ سواء.

وأطلق الصندوق أيضاً مبادرة "العناية بالعيون لتمكين الأطفال في أفريقيا"، التي ترمي إلى الحد من انتشار الأخطاء الانكسارية غير المصححة بنسبة 25% في 13 بلداً من البلدان الأعضاء في البنك قبل سنة 2030. وتعتمد هذه المبادرة على نجاح البرامج السابقة وتسلّط الضوء على أهمية الصحة في السياق الأوسع المتمثل في التخفيف من وطأة الفقر.

وفي سنة 2024، تجسّد جهود الصندوق التزاماً قوياً بالتنمية المستدامة عن طريق تطوير رأس المال البشري والتمكين الاقتصادي. والصندوق، إذ يقوم بالتوزيع الاستراتيجي للموارد وعقد الشراكات مع البنك وغيره من الأطراف المعنية الأساسية، يواصل الاضطلاع بدور أساسي في تحسين الأحوال المعيشية لملايين الناس في البلدان الأعضاء في البنك، وهو ما يدل على أن التدخلات المستهدفة يمكن أن تُحدث تغييرات مهمة في مكافحة الفقر.



الإطار 3: مجتمع محليّ دوله برنامج التضامن

لطالما كافحت قرية بونيكاسيه الهادئة، الواقعة وسط مقاطعة جاوة الغربية بإندونيسيا، في سبيل تحقيق التوازن بين الاحتياجات البشرية والحفاظ على البيئة. وقد درج القرويون، الذين هم حراس مستجمع المياه في سيبوناغارا، على الاعتماد على الغابة في معيشتهم وازدهارهم. غير أن إزالة الغابات وتغيّر المناخ يهددان هذه العلاقة الدقيقة في الوقت الحاضر، وهو ما يهدّد مستقبل السكان المحليين.

ولما كانت منظمة "ياياسان إينارا" (Yayasan Inara)، وهي منظمة غير حكومية محلية مختصة، تدرك الحاجة الماسة إلى إعادة تأهيل البيئة وتمكين المجتمعات المحلية، فإنها أطلقت مبادرة تحويلية. وشرعت في إحداث تغييرات مهمة بدعم من "برنامج التضامن" (المعروف أيضاً باسم "برنامج تمكين المنظمات غير الحكومية من أجل الحد من الفقر") تمثّل في منحة كبيرة وتدريب مكثف.

واعتمد المشروع طريقة شاملة تركز على المعايير المستدامة وإعادة التشجير. وقد رُوّد القرويون بالمهارات اللازمة لإنتاج سكر النخيل، وهو بديل مستدام ومربح لاستخراج الأخشاب، يوفر مصدر دخل مظرد. ومكّن تركيب محطة صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية أيضاً من خفض تكاليف الإنتاج والتأثير البيئي، وهو ما يضمن استدامة المبادرة.



لقد حقق المشروع منافع ملموسة لسكان بونيكاسيه. فحسّن كثيراً من نوعية حياة العديد من القرويين بزيادة الدخل، وتحسين المعيشة، وتوفير الكهرباء.

نبذة عن برنامج "التضامن" (برنامج تمكين المنظمات غير الحكومية من أجل الحد من الفقر)

برنامج تمكين المنظمات غير الحكومية من أجل الحد من الفقر ("التضامن") مبادرة تعاونية يمولها صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وتديرها إدارة القدرة على الصمود والعمل المناخي في البنك الإسلامي للتنمية، وينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويرمي هذا البرنامج إلى إحصاء واستقصاء منظمات المجتمع المدني في البلدان الأعضاء في البنك، وتعزيز قدراتها، وتحسين قوة حضور مشاريعها، وتيسير حصولها على التمويلات البديلة، وربطها بالجهات الشريكة والجهات الداعمة المحتملة.

وفي الوقت نفسه، بذلت منظمة "يافاسان إنارا" جهودها في سبيل إعادة التشجير وزراعة أنواع الأشجار المحلية لإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة. وهي جهود لم تعزز التنوع الأحيائي فحسب، بل عززت أيضاً قدرة مجتمع المياه على الصمود، وحماية المجتمع المحلي من الكوارث الطبيعية.

وقدّمت برامج "التضامن" التدريبية دعماً إضافياً بتمكين القرويين بالمهارات الأساسية في التدبير المالي، والزراعة المستدامة، والتأهب للكوارث. وقد أدت هذه المبادرات إلى بناء القدرات المحلية، وهو ما مكّن القرويين من اتخاذ قرارات مستنيرة واعتماد ممارسات تؤثر إيجاباً في حياتهم ومحيطهم.

وقد حقق المشروع منافع ملموسة لسكان بونيكاسيه. فحسّن كثيراً من نوعية حياة العديد من القرويين بزيادة الدخل، وتحسين المعيشة، وتوفير الكهرباء.

ومكنت الشراكة الاستراتيجية بين برنامج "التضامن" ومنظمة "يافاسان إنارا" من تحقيق تقدم كبير بالتصدي للأسباب الجذرية للدهور البيئي والفقر في بونيكاسيه. ولم يؤد هذا التعاون إلى تعزيز بيئة أكثر صحة فحسب، بل فتح الطريق أيضاً نحو مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة للقرويين.

7.6.1: نقل الحلول الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب

يعمل البنك بنشاط على تعزيز التكامل الإقليمي وتطوير قدرات بلدانه الأعضاء وغيرها عن طريق مبادرات من قبيل "آلية تبادل المعارف والخبرات"، ومختلف المشاريع تعاونية الرامية إلى الوفاء بالاحتياجات المشتركة كالأمّن الغذائي، والتعليم، والتمكين الاقتصادي.

آلية تبادل المعارف والخبرات

في سنة 2024، واصل البنك تيسير تنقل الحلول الإنمائية فيما بين البلدان الأعضاء وبلدان أخرى من الجنوب بواسطة آليات وبرامج، منها برنامج التعاون الفني وآلية تبادل المعارف والخبرات.

فأما برنامج التعاون الفني، فهو وسيلة يستخدمها البنك في توفير تدخلات تطوير القدرات القصيرة المدة، وذلك من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء. وفي سنة 2024، اعتمد ما مجموعه 22 عملية في إطار برنامج التعاون الفني بمبلغ قدره 713,000 دولار أمريكي. وتمثلت هذه العمليات فيما يلي: (أ) ثلاث زيارات دراسية بمبلغ قدره 117,500 دولار أمريكي؛ (ب) 15 فعالية لتبادل المعارف بمبلغ قدره 484,500 دولار أمريكي؛ (ج) تعيين واحد لخبراء بمبلغ قدره 35,000 دولار أمريكي؛ (د) دورتين تدريبيتين أثناء العمل بمبلغ قدره 76,000 دولار أمريكي. وأعطيت الأولوية للبلدان الأعضاء الأقل نموًا، وللأنشطة المتعلقة بالأمّن الغذائي، والتعليم، والصحة، والمالية الإسلامية، وإقامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأما آلية تبادل المعارف والخبرات، فواصل البنك الربط في إطارها بين البلدان الأعضاء وبينها وبين بلدان أخرى من جنوب العالم من أجل التغلب على الصعوبات الإنمائية المشتركة. وفي سنة 2024، خُصصت منحة قدرها 4.1 مليون دولار أمريكي لتدخلات نُفذت في هذا الإطار. ودمجت ستة تدخلات منها في عمليات البنك العادية. واستفادت منها أذربيجان، والكاميرون، والأردن، وجزر المالديف، وطاجيكستان، وتونس في مجالات الزراعة، والتعليم، والمياه، والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال، والتنمية الريفية.

وفي سنة 2024، اعتمد البنك أيضاً أول مشروع لتبادل المعارف والخبرات على الإطلاق لفائدة جالية إسلامية في بلد غير عضو. وفي إطار هذا المشروع، ستستفيد "رابطة مسلمي فيجي" من معارف وخبرات شركة سيروناي للتجارة الماليزية لاستحداث منظومة رقمية خلال مخصصة. وسيتمكن ذلك من تحسين وتبسيط تدبير ومراقبة إصدار شهادات الحلال وآليات العمل ذات الصلة في جمهورية فيجي. وسيتمكن هذا المشروع "رابطة مسلمي فيجي" من تحديث وتحسين آليات إصدار شهادات الحلال وتوفير فرص عمل للجالية الإسلامية في فيجي.

التكامل الإقليمي

في السنوات الأخيرة، اكتسب التكامل الإقليمي أهمية كبيرة نتيجة عوامل عديدة. فقد دفع عدم الاستقرار الاقتصادي، مثلاً، البلدان إلى توطيد التعاون داخل مناطقها لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المحتملة. وفضلاً على ذلك، أذى التقدم في تكنولوجيا الاتصالات إلى تيسير تكامل الأسواق، في حين دفعت ضرورة التصدي للمشكلات المشتركة - مثل تغير المناخ والأمن الغذائي - إلى التعاون بين الدول.

وفي سنة 2024، نظم البنك عمليات التكامل الإقليمي حول ثلاث ركائز أساسية هي: الترابط العابر للحدود، والتكامل التجاري، وتشجيع الاستثمار. ومن التدخلات المهمة في إطار ركيزة الترابط العابر للحدود دمج منحة إقليمية في "مشروع إعادة تأهيل الطريق الرابط بين حدود غانا وحدود بنين والتابع للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (CU18)" في توغو، وذلك من أجل إنشاء باحة وقوف عابرة للحدود لفائدة المركبات ذات الحمولة الثقيلة.

ولكي يحسّن البنك فعالية جهوده في مجال التكامل الإقليمي، أطلق مبادرتين هامتين هما: مبادرة الترابط في آسيا الوسطى، ومبادرة الساحل. فأما مبادرة الترابط في آسيا الوسطى، فتمثلت في إجراء ثلاثة تحليلات لقابلية تمويل مشاريع الترابط في مجالي النقل والطاقة، وذلك بالتعاون مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية ومركز التعاون المتعدد الأطراف للتمويل الإنمائي. وأما مبادرة الساحل، فبدأت عملية صياغة البرنامج بالتعاون مع منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وركزت على تحديد مشاريع الاستثمار وتطوير القدرات في المنطقة.

وفي سنة 2024، نظم البنك ستّ فعاليات للتكامل الإقليمي، منها "المنتدى التشاوري الرابع لمنظمات التعاون الإقليمي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي"، الذي عُقد يومي 19 و20 نوفمبر في مراكش (المغرب). وقد جمعت هذه الفعالية 22 منظمة دولية وأسفرت عن برنامج مشترك يضم مقترحات مشاريع ملموسة.

وعلى الصعيد المالي، خُصص البنك مبلغ مليون دولار أمريكي واحد سنة 2024 لدعم التكامل الإقليمي، وحشد 3.55 مليون دولار أمريكي لعمليات جديدة خلال السنة. ووُجّهت أموال المنح نحو دعم ثمانية مشاريع تركز على مجالات مختلفة، منها رقمنة التجارة، وتشجيع الاستثمار، وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأمن الغذائي، والربط البحري، وأسواق الطاقة الإقليمية، وتطوير الخدمات اللوجستية، وريادة الأعمال، وتخطيط النقل.

الإطار 4: توفير الرعاية المكثفة في الصومال بفضل آلية تبادل المعارف والخبرات

وتركيب محطة الأكسجين، وتنظيم برامج تدريبية للطاقم الطبي. وقد اضطلع الخبراء الطبيون المصريون بدور أساسي في المشروع، فقدموا التدريب أثناء العمل والاستشارات عن بُعد للطاقم الطبي الصومالي. وضمّ هذا الدعم لتزويد الجهات المحلية المقدمة للرعاية الصحية بالمهارات والثقة اللازمة لتدبير وحدة العناية المركزة تدبيراً مستقلاً.

ويمثّل إنشاء وحدة العناية المركزة في مستشفى جامعة شرق أفريقيا مرحلة مهمة في تحسين الرعاية الصحية لسكان منطقة بوساسو البالغ عددهم 700,000 نسمة، فهو يسدّ نقصاً كبيراً في الخدمات الطبية، ويتيح للمرضى الذين يحتاجون إلى العناية المركزة فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة، ويساعد على تحقيق نتائج صحية أفضل للمنطقة.

يمثّل إنشاء وحدة العناية المركزة في مستشفى جامعة شرق أفريقيا مرحلة مهمة في تحسين الرعاية الصحية لسكان منطقة بوساسو البالغ عددهم

700,000 نسمة

لطالما واجه مستشفى جامعة شرق أفريقيا في منطقة بوساسو بولاية بونتلاند في الصومال مشكلة كبيرة هي عدم وجود وحدة عناية مركزة، وهي وحدة مهمة لإنقاذ الأرواح. وقد أنشئ هذا المستشفى سنة 2010، ويضم 50 سريراً ويخدم نحو 700,000 شخص في المنطقة. وساهم عدم وجود وحدة عناية مركزة في منطقة بوساسو أو منطقة باربي عموماً في ارتفاع معدلات وفيات المرضى الذين يحتاجون إلى عناية مركزة، وهو ما يؤكد الحاجة الماسة إلى تحسين البنى التحتية الطبية.

وتداركاً لهذا النقص، أطلق البنك مشروع تبادل المعارف والخبرات بالتعاون مع مصر من أجل تحسين الخدمات الصحية بفضل التطبيق عن بُعد. وركز المشروع على إنشاء وحدة عناية مركزة جديدة في مستشفى جامعة شرق أفريقيا بالاستفادة من خبرات المستشفى الافتراضي التابع لجامعة عين شمس بمصر. وقد شارك البنك الإسلامي للتنمية والوكالة الإندونيسية للتنمية الدولية في تمويل هذا المشروع، وبدأ تنفيذه في شهر يناير 2024.

وفي شهر نوفمبر 2024، أطلقت وحدة العناية المركزة بعد الانتهاء من المهام الأساسية، ومنها توريد المعدات الطبية،



8.6.1: تسخير الموارد العالمية للمبادرات الإنمائية المؤثرة

في سنة 2024، أحرزت "إدارة الشراكات والترويج العالمي" وتعبئة الموارد" في البنك تقدماً كبيراً، وذلك بإيلاء الاهتمام لتعزيز الشراكات وحشد الموارد لأجل المبادرات الإنمائية المؤثرة. وكان أحد إنجازاتها الكبرى هو تعبئة 41.0 مليون دولار أمريكي في شكل منح، مع توقع الحصول على 28.0 مليون دولار أمريكي إضافية. ومن بين المساهمات الكبيرة 15.45 مليون دولار أمريكي من مؤسسة بيل وميلندا غيتس و 22.66 مليون دولار أمريكي من وزارة الطاقة السعودية، من أجل تمويل مختلف المبادرات، مثل "مبادرة القضاء على بقايا شلل الأطفال" و"الصندوق الاستثماري للطهي النظيف". وفي سنة 2024، ساهمت الجهات المالية الشريكة في التمويل بمبلغ قدره 5.5 مليار دولار أمريكي في المشاريع التي يمولها البنك، وهو ما حسن من كفاءتها بفضل تقاسم المسؤوليات المالية والإدارية.

وإضافةً إلى تعبئة الموارد المالية، كانت "إدارة الشراكات والترويج العالمي" وتعبئة الموارد" استباقية في إعداد إطار فعال للترويج العالمي. فقد أطلقت أول إطار عالمي لها من نوعه يرمي إلى وضع منهجية موحدة واستراتيجية في مبادرات الترويج، وتحققت هذه المبادرة باستكمال عدة مذكرات تفاهم مع الجهات الشريكة الأساسية، ومنها البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الأفريقي. كذلك، تعززت الجهود التعاونية عن طريق مبادرات تعاون عميق نُظمت مع مختلف الجهات الشريكة- ومنهم أعضاء مجموعة التنسيق العربية والبنك الدولي- التي شجعت التعاون وتبادل المعارف.

وعلى الصعيد المالي، أدت هذه الإدارة دوراً حاسماً في تنسيق مساهمات البنك في المبادرات العالمية المهمة، منها المذكرة الإعلامية للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف وخارطة طريق مجموعة العشرين، اللتان كانتا أول وثيقتين تسلمهما مجموعة رؤساء البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف لمنتدى مجموعة العشرين. ونشرت أيضاً "مختصر أهداف التنمية المستدامة" بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك، ووثيقة بعنوان "الحياة على الأرض: مسارات نحو مستقبل مستدام"، في إطار مؤتمر الأطراف السادس عشر الذي عُقد بالرياض.



تطوير القدرات

يولي البنك اهتماماً كبيراً لتطوير القدرات، لأنه يعتبره استراتيجية ضرورية لتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي المطرد في بلدانه الأعضاء. وتتواءم هذه المبادرة مع استراتيجية البنك المعاد مواءمتها (2023-2025)، التي يمثل فيها تطوير القدرات مجالاً نظامياً أساسياً. وتشمل مبادرة البنك مختلف الأنشطة التي ترمي إلى تحسين قدرات الأفراد، والمنظمات، والبيئات المؤاتية بمعناها الواسع.

وفي سنة 2024، بُذلت جهود جادة، منها مساعدة "مديرية التعاون الفني في أفريقيا" بنيجيريا على تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية، ولا سيما في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وآلية تبادل المعارف والخبرات. وينم هذا التعاون عن التزام البنك بالعمل مع الجهات الإنمائية الشريكة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

ونظّم البنك، طوال السنة، عدة ورشات ومبادرات تدريبية مؤثرة. ففي شهر نوفمبر، نُظمت ورشة في الجزائر عن التمكين الاقتصادي والتمويل الأصغر وتحليل الفقر، وضمت مصرف السلام و 15 منظمة غير حكومية شريكة. كذلك، نُظمت دورة تدريبية افتراضية عن حاضنات الأعمال والتمكين الاقتصادي وضمت أكثر من 100 مشارك اكتسبوا استراتيجيات عملية من أجل تحسين مبادراتهم.

وتعاون البنك أيضاً مع معهد التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى من أجل إجراء حوار استراتيجي بشأن دور تكنولوجيا التعليم في تحسين نوعية التعليم في منطقة معهد التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى. وقد شاركت في هذا الحوار، الذي يرمي إلى وضع برنامج لدعم دمج التكنولوجيات المناسبة في التعليم، وزارات التعليم بأوزبكستان وقازاقستان وطاجيكستان وباكستان.

واحتفالاً باليوم الدولي للقضاء على الفقر الذي تُحييه الأمم المتحدة، نظم البنك الإسلامي للتنمية- بالتعاون مع مركز الدراسات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (سيسريك) - ورشة إلكترونية ركزت على استخدام آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للتخفيف من وطأة الفقر في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وفضلاً على ذلك، استفاد أكثر من 250 مشاركاً من 44 بلداً، ولا سيما في أفريقيا، من دورة تدريبية إلكترونية عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ونظّم البنك أيضاً- بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) والمركز الإسلامي للتنمية التجارة- ورشة عن الخيارات الجديدة لاتفاقيات الاستثمار الدولية في أفريقيا، وورشة عن المالية الإسلامية والتمكين الاقتصادي اجتذبت أكثر من 40 مشاركاً، منهم محافظو بنوك مركزية وصناع قرارات.

وفي قطاع الصحة، أحرز "برنامج البنك المتعلق بالتحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه" تقدماً كبيراً في تطوير القدرات بتحسين خدمات رعاية العيون في البلدان الأفريقية الأعضاء. وفي نهاية سنة 2024، كان البرنامج قد دعم 24 طبيباً عاماً في تدريبهم التخصصي في طب العيون، و9 أطباء عيون في تدريب تخصصي فرعي، و95 فنياً كي يصبحوا من كبار فنيي طب العيون.



الإطار 5: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي - شراكة طويلة الأمد

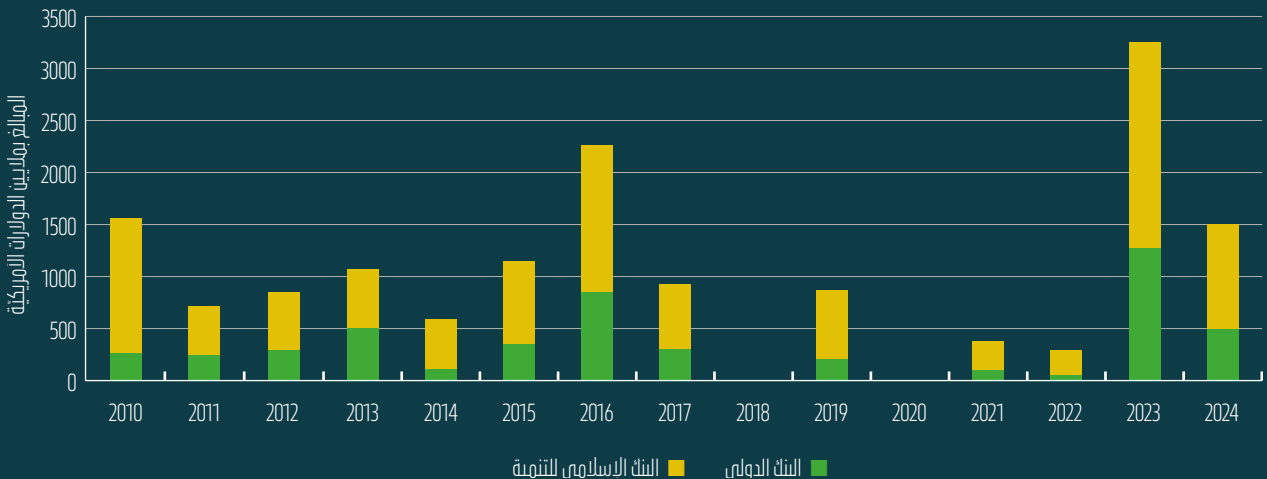
أمريكي في سنة واحدة (1.4 مليار دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية و2.9 مليار دولار أمريكي من مجموعة البنك الدولي)، أي 70% من الهدف المتمثل في 6.0 مليارات دولار أمريكي قبل سنة 2026. وقد أطلقت المشاريع الرئيسية في الاتحاد القمري واندونيسيا وباكستان وطاجيكستان وتركيا، ويضم إصدار تقرير مشترك رائد عن التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنة 2025

وتتضمن مذكرة التفاهم (2023) هدفاً صريحاً هو التمويل المشترك من أجل تعزيز التعاون. وخلال السنة الأولى، تجاوز حجم التمويل المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي حجمه في السنوات الخمس السابقة، وهو ما يدل على تأثير تعزيز الجانب التشغيلي.

بدأت الشراكة بين البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي سنة 1976، وأضيف عليها الطابع الرسمي سنة 2002 بمذكرة تفاهم للتعاون المؤسسي جددت في السنوات 2005 و2008 و2019. ويرمي إطار الشراكة الاستراتيجية التاريخي الذي أطلق سنة 2015، إلى زيادة التمويلات المشتركة، وجدد بموجب مذكرة تفاهم جديدة في شهر أكتوبر 2023.

وعلى الرغم من تراجع التمويلات المشتركة فيما بين سنتي 2020 و2022، فقد مكنت مذكرة التفاهم (2023) من إعادة تنشيط الجهود، وهكذا قدمت أكثر من 4.0 مليارات دولار

الشكل 11-1: التمويل المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي (بملايين الدولارات الأمريكية)



2



الفصل 2:

النهوض بالتنمية الشاملة وغير الماهرة بالبيئة والقادرة على الصمود والمستدامة

في سنة 2024، ظل البنك الإسلامي للتنمية حريصاً على التثبُّت من عدم إهمال أحد في المسيرة الإنمائية لبلدانه الأعضاء. ويعطي البنك الأولوية للتعليم والبنى التحتية والصحة والبيئة والمساواة بين الجنسين، مواصلاً بذلك تشجيع التقدم الشامل والمستدام. وتتواءم مبادراته مع أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يعزز القدرة على الصمود والنمو الطويل الأمد في مختلف المجتمعات والمنطق.

وفي سنة 2024، اكتملت أول عملية مع الشراكة العالمية للتعليم في طاجيكستان. وهذا المشروع، الذي استفاد من تمويل مختلط قوامه منحة من الشراكة العالمية من أجل التعليم بمبلغ قدره 15.0 مليون دولار أمريكي، وتمويل من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التنمية الإسلامي للتنمية قدره 45.0 مليون دولار أمريكي، وقرض من منظمة الدول المصدرة للنفط قدره 8.0 ملايين دولار أمريكي، مكّن الحكومة من وضع منهاج دراسي قائم على الكفايات، ومن تحديث نظام معلومات تدبير التعليم الخاص بها. وشكّل أيضاً أساساً مهماً لتحويل نظام التعليم في البلد وتحسين نتائج التعلم.

ومن المساهمات الأخرى في مجال التعليم مشروع توسيع مدرسة تربية وطن الابتدائية في تايلاند (260,000 دولار أمريكي) ومشروع تسخير التكنولوجيا لتعزيز التعليم الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية (252,520 دولار أمريكي). وفي بنين، يتوخى من مشروع الإطعام المدرسي والتغذية والتعليم (19.8 مليون دولار أمريكي) مكافحة سوء التغذية وتسرب الطلاب من المدارس. ويمكن مشروع بناء المدارس بعد الزلزال في تركيا (165 مليون دولار أمريكي) من توفير أماكن تعليمية آمنة في مرحلة ما بعد الكارثة.

وفي مجال الرعاية الصحية، تشمل الاستثمارات الكبرى، التي يبلغ إجمالي تمويلها 221.2 مليون دولار أمريكي، مشروع تعزيز النظام الصحي في موزمبيق (20.4 مليون دولار أمريكي)

1.2: المساهمة في التنمية البشرية الشاملة

1.1.2: التعليم والصحة

في سنة 2024، حقق البنك تقدماً كبيراً في النهوض بمبادرات الصحة، والتعليم، والتغذية، وذلك طبقاً للهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) والهدف 4 (التعليم الجيد) والهدف 2 (القضاء على الجوع) من أهداف التنمية المستدامة.

واعتمدت أربع شرائح من تمويل التعليم بمبلغ إجمالي قدره 465.85 مليون دولار أمريكي، تمويل من البنك قدره 330.34 مليون دولار أمريكي (منه 0.5 مليون دولار أمريكي في شكل منح لدعم الإدماج الرقمي)، وتمويل من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية قدره 25.0 مليون دولار أمريكي، وتمويل في شكل منح من الشراكة العالمية من أجل التعليم قدره 55.0 مليون دولار أمريكي، وتمويل من شركاء مجموعة التنسيق العربية قدره 55.51 مليون دولار أمريكي.

ومن المشاريع الأساسية المكتملة مشروع تطوير جامعة غامبيا، ومشروع تطوير التعليم العالي الإسلامي في إندونيسيا، والمشروع الوطني للوقاية من الملاريا والقضاء عليها في السنغال، ومشروع مستشفى الأزهر التعليمي التخصصي في مصر، ومشروع الصحة الطارئة في الأردن. وقد ساهمت هذه المبادرات في زيادة قدرات التعليم العالي، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية، وتحسين الوقاية من الأمراض، وهو ما ساهم في تحقيق القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود على المدى البعيد.

وأحرز تقدم كبير في مجال التعليم بمبادرة "التمويل الذكي للتعليم" المشتركة بين مجموعة التنسيق العربية والشراكة العالمية من أجل التعليم، التي حصلت على 500 مليون دولار أمريكي في المرحلة الأولى (دي، 2021) وعلى 350 مليون دولار أمريكي في المرحلة الثانية (الربيع، 2024). وتدعم هذه المبادرة تطوير التعليم في الكاميرون وجمهورية قرغيزستان وأوزبكستان، ومشاريع مستقبلية في تشاد وغينيا ونيجيريا، وذلك من أجل النهوض بتكافؤ الفرص في مجال التعلم.



الإطار 6: تحويل التعليم العالي في أوزبكستان



في سنة 2024، حشد البنك
45.4 مليون دولار أمريكي
في شكل منح لتمويل مشاريع الصحة
والتعليم.

مشروع دعم تطوير التعليم العالي في أوزبكستان مثال على التقدم في مجال إصلاح التعليم، لأنه مكن من إحراز تقدّم هائل في التعليم العالي بالبلد. وكان الهدف من هذا المشروع - الذي اشترك البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، وحكومة أوزبكستان في تمويله - هو تحديث البنى التحتية الأكاديمية، وتعزيز القدرات البحثية، وتحسين فرص الحصول على التعليم الجيد.

وقد حققت هذه المبادرة نتائج غير مسبوقة. إذ جُهِز أكثر من 256 مختبراً في 61 جامعة بأحدث التكنولوجيا، وهو ما عزز نقلة نوعية في منهجيات التدريس والبحث. وساهمت هذه التحديات مساهمة مباشرة في زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات إلى خمسة أضعاف، من 274,000 طالب سنة 2011 إلى أكثر من 1.3 مليون طالب سنة 2024. وكان نحو نصف هؤلاء الطلاب الجدد من الإناث، وهو ما يدل على تقدّم مهم في مجال المساواة بين الجنسين.

ولما كان المشروع شمولياً في تطوّره، فإنه اشتمل أيضاً على تدريب مكثف لأعضاء هيئة التدريس يمكّنهم من الاستفادة من إمكانات لمنشآت الجديدة. فقد جرى توريد واستخدام أكثر من 400 نوع من المعدات المختبرية المتقدمة، وهو ما أتاح التعلم العملي والبحث الفعال في مجالات أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أوزبكستان.

وإضافة إلى البنى التحتية، حفز المشروع إصلاحات في المناهج الدراسية توائم المعايير الدولية، وهو ما مكن المؤسسات من إعداد خريجين جاهزين للاندماج في سوق العمل العالمي. وزادت قدرات البحث والتطوير في الجامعات زيادة كبيرة ساهمت في تحقيق تقدّم رائد في مجالات الطاقة النظيفة والرعاية الصحية.

ولم يكن تنفيذ هذا المشروع خالياً من الصعوبات. فقد كانت التأخيرات في التعبئة، وجائحة كوفيد-19، واضطرابات سلسلة الإمداد اختباراً لقدرة المشروع على الصمود، لكن الالتزام الراسخ لجميع الأطراف المعنية مكن من التغلب على هذه الصعوبات.

واليوم، أصبحت مؤسسات التعليم العالي في أوزبكستان مراكز حيوية للابتكار والفرص. ويؤكد هذا التحول أهمية الاستثمارات الاستراتيجية في التعليم، وهو ما يهيئ هذا البلد لتحقيق نمو اقتصادي مظهر ومستقبل أكثر إشراقاً. وقصة هذا المشروع ليست قصة نجاح فحسب، بل هي شاهد أيضاً على ما يمكن تحقيقه عندما تجتمع الرؤية مع العزيمة والإصرار.

ومشروع تحسين نوعية خدمات علاج الأورام في تركمانستان (158.9 مليون دولار أمريكي). وخصّص ما يزيد عن 7.0 ملايين دولار أمريكي في شكل منح لخدمات علاج الساد في جيبوتي وبوركينا فاسو وموريتانيا وتوغو، ولبرامج التعليم الصحي عن بُعد في أفغانستان، وبرامج علاج ناسور الولادة. وتستهدف هذه المبادرات مباشرة إمكان الحصول على الرعاية الصحية، وصحة الأمهات، وتحسين الأحوال في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات.

ومن الإنجازات المهمة الموافقة على منصة الاستثمار المؤثر في الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الإسلامي للتنمية. وترمي منصة الاستثمار المؤثر في الصحة إلى إنشاء نظم للرعاية الصحية الأولية قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وقادرة على مقاومة الأزمات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وتعزز منصة الاستثمار المؤثر في الصحة البنى التحتية للرعاية الصحية والتأهب لها وذلك بمنحة أولية قدرها 50.0 مليون دولار أمريكي وإمكان تعبئة 1.5 مليار دولار أمريكي.

وفي سنة 2024، حشد البنك 45.4 مليون دولار أمريكي في شكل منح لتمويل مشاريع الصحة والتعليم. وساهم أيضاً في تقرير البنك الدولي عن التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك عن طريق السلسلة المعرفية المشتركة بين البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي، وهو ما يعزز السياسة الإقليمية في مجال تطوير رأس المال البشري.

وكان استكمال استراتيجية التغذية إنجازاً كبيراً سنة 2024 وعزز دور البنك في مكافحة سوء التغذية. ومن المبادرات المقبلة "الاستراتيجية لمتعلقة بالصناعة الدوائية" و"الآلية الدولية لتمويل التعليم"، وتجسدان استثمار البنك المستمر في نظم الصحة والتعليم.

ويظل البنك، بهذه المبادرات، ملتزماً بتشجيع النمو الشامل، وتحسين فرص الحصول على التعليم، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، وهو ما يعزز دوره الرائد في التنمية البشرية المستدامة في جميع البلدان الأعضاء.



أدى التدخل إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية لسكان يبلغ مجموعهم 245,616 شخصاً، وهو ما يمثل نحو 47% من إجمالي عدد سكان جزر المالديف البالغ عددهم 516,000 نسمة.

وإضافة إلى ذلك، وُزِعَ 1,152 جهازاً طبياً، و23 وحدة مختبرية اختيرت مسبقاً، و142,516 جهازاً مختبرياً. وفي سبيل حماية العاملين الميدانيين في المجال الطبي، قدم المشروع 2,189,660 مجموعة أدوات للحماية الشخصية وأكثر من 4 ملايين قطعة مستهلكة.

وأدى التدخل إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية لسكان يبلغ مجموعهم 245,616 شخصاً، وهو ما يمثل نحو 47% من إجمالي عدد سكان جزر المالديف البالغ عددهم 516,000 نسمة. وركز المشروع أيضاً على تدريب العاملين في المجال الطبي وبناء قدراتهم، وهو ما يمكنهم من التصدي للمشكلات الصحية في المستقبل.

واعترافاً بتأثير المشروع، أشار معالي وزير الصحة في جزر المالديف إلى أن المشروع سيكون ذا تأثير دائم على نظام الرعاية الصحية في البلد. وأكد أن الاستثمارات الأساسية لقدرة البلد على الصمود في المجال الصحي على المدى الطويل. وبهذا يكون البنك شريكاً رئيساً في تعزيز البنى التحتية للرعاية الصحية في جزر المالديف وتحسين قدرتها على الصمود في مواجهة الجوائح في المستقبل. ولم يساهم التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والاستخدام الفعال لإجراءات التوريد في حالات الطوارئ في احتواء كوفيد-19 فحسب، بل ساهم أيضاً في تهيئة البلد لمواجهة أي جوائح محتملة في المستقبل.

الإطار 7: تعزيز تأهب حكومة جزر المالديف لمواجهة الجوائح في المستقبل

فيما بين شهر مايو 2020 وشهر أكتوبر 2023، قدم البنك الإسلامي للتنمية لحكومة جزر المالديف تمويلًا قدره 20.6 مليون دولار أمريكي، وذلك في إطار البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدّي لجائحة كوفيد-19. وكان الهدف من هذا التمويل هو تعزيز قدرة البلد على احتواء هذه الجائحة وتأهبه لمواجهة تفشي جوائح أخرى في المستقبل. وقد نُفِذَ هذا المشروع بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مستفيداً من إجراءات التوريد في حالات الطوارئ لتوفير الإمدادات الطبية الأساسية. ولم تيسر هذه الطريقة تنفيذ المشروع تنفيذاً فعالاً فحسب، بل مكّنت أيضاً من تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف ناهزت 5.0 ملايين دولار أمريكي، أعيد استثمارها في توريد معدات طبية إضافية.

المنجزات والنتائج الأساسية

حقق المشروع عدة نتائج مهمة، منها تعزيز منشآت الرعاية الصحية، وتوفير المعدات الطبية الضرورية، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية.

وحُسِّنَت خمسة مراكز صحية إقليمية أساسية بفضل تركيب أجهزة العناية المركزة، وحُصِّصَت طائرتان مسيرتان لتحسين المراقبة والوصول إلى المناطق النائية. ووُزِدَ ما مجموعه 575 وحدة من المعدات الطبية، منها 42 جهاز تنفّس صناعي، و60 جهاز مراقبة للقلب، و4 أجهزة غسيل كلّي.

2.1.2: التعليم والمهنة

استحدث البنك "برنامج الطول المعرفية المتعلقة بالتمكين الاقتصادي" في شهر نوفمبر 2023، وذلك لكي يمكنه من أداء دور أساسي في تحسين المعايير، ومكافحة الفقر، وتعزيز القدرة على الصمود في البلدان الأعضاء في البنك عن طريق تطوير القدرات.

وفي سنة 2024، اعتمد البنك عدة مشاريع رائدة في إطار "برنامج الطول المعرفية المتعلقة بالتمكين الاقتصادي" بمبلغ إجمالي يتجاوز 5.26 مليون دولار أمريكي. وتجسد هذه المبادرات التزام البنك بتمكين السكان المهمشين والنهوض بالنمو الاقتصادي المظرد بفضل حلول مبتكرة موافقة للشريعة. وفيما يلي ذكر للمشاريع المعتمدة:

- في الجزائر، يمثل مشروع "حرفتي" الذي تبلغ تكلفته 1.10 مليون دولار أمريكي، والذي اعتمد في شهر سبتمبر 2024، عودة البنك إلى البلد بعد سنوات عديدة. وهذا المشروع الذي يُرمع أن ينفذه مصرف السلام وتؤيده الحكومة الجزائرية، يرمي إلى دعم صغار الحرفيين ورواد الأعمال والمنشآت الصغرى والصغيرة، ولا سيما تلك التي يديرها شباب ونساء، عن طريق الخدمات المالية الإسلامية، وبناء القدرات، والوصول إلى أسواق التجارة الإلكترونية. وحفز المشروع أيضاً إطار التعاون القطري الأول في الجزائر قبل الاجتماع السنوي 2025.
- في اليمن، ترمي مبادرة "حاضنة الأعمال بناء"، التي تبلغ تكلفتها 3.61 مليون دولار أمريكي، والتي اعتمدت في شهر ديسمبر 2024، إلى تذليل العوائق التي تحول دون استفادة الشركات الناشئة والمنشآت الصغرى من الخدمات المالية والموارد. وترمي هذه المبادرة التي تشارك في تمويلها عدة جهات شريكة إلى تعزيز ريادة الأعمال والاندماج الاقتصادي.
- اعتمد مبلغ إجمالي قدره 295,800 دولار أمريكي لمشاريع إقليمية، وذلك من أجل تعزيز قدرات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سبع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بفضل آليات الوصل بين الشركات وبفضل التجارة العابرة للحدود.
- دُمجت منهجيات التمكين الاقتصادي في مشروع "اغتنام الفرص من أجل القضاء على الفقر" [HOPE] في تونس، وهو مشروع يركز على تمكين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية. وقد اعتمد في شهر ديسمبر 2024.

3.1.2: النساء والشباب

لا يزال البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") حريصاً على تمكين النساء والشباب، ودمج هذه الجهود في قطاعات أساسية كالصحة، والموارد المائية، والنقل، وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ففي سنة 2024، دعم البنك مبادرات في قازاقستان وموزمبيق وسيراليون وتونس، وتجاوزت المنح المقدمة 1.1 مليون دولار أمريكي. ومكنت هذه الجهود من تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية والمياه والنقل، ومن تشجيع التمكين الاقتصادي عن طريق المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وعمل البنك على تعزيز الرقمنة في خدمة الأهلية للعمل، والشمول المالي، والتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بالتعاون مع برنامج الخليج العربي للتنمية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وإضافة إلى ذلك، أحرز البنك تقدماً في محافظة مبادرة "تمويل رائدات الأعمال"، إذ جهز مشروعين في بنغلاديش وإندونيسيا، هما "المياه والصرف الصحي والنظافة العامة"، والمالية الإسلامية. وقد مكنت هاتان المبادرتان، اللتان تجاوزت تكلفتها 6.5 مليون دولار أمريكي، من تحسين فرص حصول النساء على التمويل، وبناء القدرات، والموارد الأساسية.

المبادرات المؤهلة للشباب

في سبيل سد الفجوة في المهارات الرقمية، أطلقت شعبة تمكين النساء والشباب "برنامج الرقمنة من أجل تأهيل الشباب للعمل وريادة الأعمال"، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويدعم برنامج الرقمنة، الذي اعتمد في شهر ديسمبر 2023، رواد الأعمال الشباب في بنغلاديش وإندونيسيا وجزر المالديف، وباكستان عن طريق التدريب الرقمي، ومضاهاة فرص العمل مع الكفاءات، وتطوير القدرات. وفي سنة 2024، جهز البنك مشروعاً من مشاريع برنامج الرقمنة هذا في إندونيسيا، وذلك لتحسين أهلية الشباب للعمل وريادة الأعمال بفضل المهارات الرقمية المستهدفة والولوج إلى منصات البحث عن فرصة عمل.

منتدى تطوير قدرات الشباب (2024)

في سنة 2024، نظم البنك منتدى رائد عن تطوير قدرات الشباب تحت شعار "تمكين الشباب وقدرتهم على الصمود في مفترق الطرق: نحو المستقبل الذي نريد". وقد جمع هذا المنتدى، الذي نظم بالتعاون مع مبادرة "جيل بلا حدود" ومنظمة العمل الدولية، شباباً وأصحاب قرار وخبراء إثنين من أجل إجراء مباحثات رفيعة المستوى بشأن المهارات الرقمية والخضراء، والأهلية للعمل، والقدرة على الصمود. وعرضت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية المحلية مساهماتها، التي سلط الضوء على دور الشباب في التقدم الاجتماعي، والابتكار، والتنمية الشاملة.





الإطار 8: تمكين اللجان السورية عن طريق شركة "ياسمين"

دخلت شركة "ياسمين" مرحلة حاسمة في مسيرتها عندما انضمت إلى برنامج "سبارك" الذي يموله "برنامج البنك الإسلامي للتنمية" وندوة التضامن الإسلامي للتنمية المتعلق بتعليم اللجان السوريات. وقد أمدت هذه الشراكة لارا وفريقها بالموارد اللازمة لتذليل هذه الصعوبات. وبفضل تعاون البرنامج مع "المجموعة الدولية للتدريب"، تلقت "ياسمين" تدريباً فنياً لتحسين نوعية المنتجات وتبسيط العمليات. ومكّن إنشاء منصة للتجارة الإلكترونية الشركة من تجاوز العوائق التقليدية للسوق، في حين ساعدت الطول المبتكرة، مثل إمكان عمل النساء من البيت، على تجاوز العقبات الثقافية. كذلك، فإن التدريب في مجالي المالية والاستدامة مكّن لارا من زيادة عدد مستخدميها من خمسين إلى 30 مستخدمة.

وكان تأثير هذا الدعم عميقاً. فقد وفرت "ياسمين" فرص عمل لثلاثين لجان سورية، وزودتهن بمهارات مستدامة بفضل ورشات عن صنع الصابون، والتطريز، والخياطة. وقد اكتسبت الشركة شهرة عالمية، فعرضت منتجاتها في إطار تجارب Airbnb، حيث يشارك السياح في جلسات صنع الصابون. وخلال جولة كوفيد-19، وسعت حملة "نابجيات ياسمين" نطاق عملها، فقدمت التدريب والدعم للنساء المتضررات من سوء المعاملة ووسعت نطاق عملياتها في سوريا مع إطلاق متاجر افتراضية.

إن رحلة لارا، بفضل "برنامج البنك الإسلامي للتنمية" وندوة التضامن الإسلامي للتنمية المتعلق بتعليم اللجان السوريات، تجسّد الإمكانيات التحولية اللازمة للقدرة على العمود والتعاون. وشركة "ياسمين" هي أكثر من مجرد مشروع تجاري - إنها رمز للأمل ومصدر عيش مستدام للجان السوريات اللواتي تلهن مهاراتهن وقصصهن عدداً لا يحصى من النساء الأخريات.

واجهت لارا شاهين، وهي لجان سورية فرّت إلى الأردن سنة 2012، صعوبات هائلة في سبيل إعادة بناء حياتها الشخصية والمهنية. وقد عقدت العزم على تذليل العقبات التي تواجهها ورغبت في إيجاد فرص لنساء أخريات في ظروف مماثلة، فأسست شركة "ياسمين" المتخصصة في منتجات الصناعة التقليدية كالبابون ومنتجات العناية بالبشرة. وبفضل "برنامج البنك الإسلامي للتنمية" وندوة التضامن الإسلامي للتنمية المتعلق بتعليم اللجان السوريات، الذي ينفذ في الأردن ولبنان وتركيا والعراق وسوريا، حوّلت لارا رؤيتها إلى منشأة ناجحة. وفي الوقت الحاضر، مكّنت شركة "ياسمين" 30 لجان سورية من تحقيق الاستقلال المالي والكرامة.

العوائق والفرص

واجهت لارا عقبات كبيرة، بصفتها لجان سورية في الأردن، ولا سيما القيود المفروضة على تشغيل غير الأردنيين. وقد اضطرها هذا الواقع إلى إيجاد وسائل بديلة لإعالة نفسها. ففي أثناء تطوعها مع منظمات غير حكومية دولية، اكتشفت لارا المهارات غير المستغلة لدى اللجان السوريات في صنع منتجات الصناعة التقليدية، فخطر ببالها إنشاء إطار يمكن أن تتألق فيه هذه المواهب. غير أن لارا واجهت عقبات إضافية، منها الافتقار إلى أماكن عمل مناسبة، ومحدودية استراتيجيات التسويق، والأعراف المجتمعية التي تحد من مشاركة المرأة في الأنشطة المهنية.



الشكل 1.2: المنح الدراسية بحسب البرنامج: 1983-2024

4.1.2: المنح الدراسية

يرمي برنامج البنك المتعلق بالمنح الدراسية، الذي أطلق سنة 1983، إلى تعزيز رأس المال البشري في البلدان الأعضاء في البنك وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. ويؤدي هذا البرنامج دوراً حاسماً في تطوير قدرات الموارد البشرية، وتنقل القوى العاملة، وتيسير بناء القدرات، وتوفير الابتكارات والمعارف والتكنولوجيات اللازمة للمنافسة في مجتمع عالمي سريع التغير.

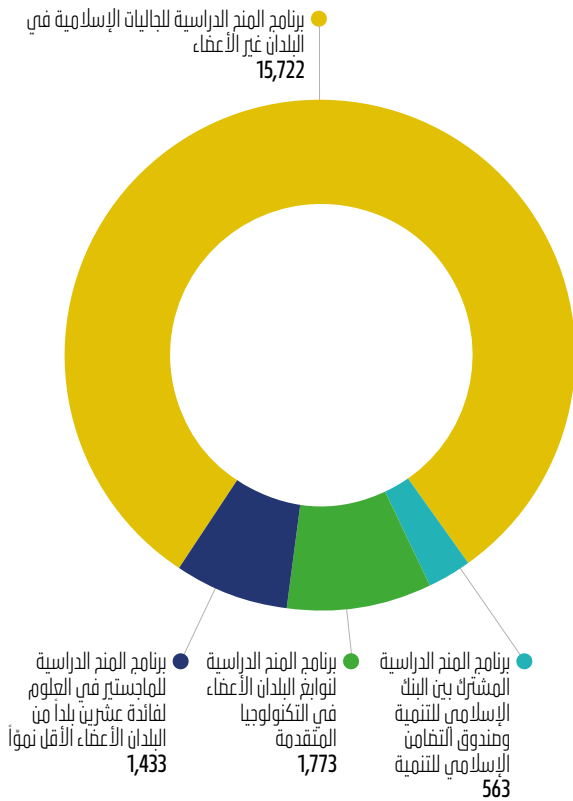
ويعرض البنك أربعة برامج فرعية مختلفة للمنح الدراسية هي: برنامج المنح الدراسية للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء؛ وبرنامج المنح الدراسية لنواير البلدان الأعضاء في التكنولوجيا المتقدمة؛ وبرنامج المنح الدراسية للماجستير في العلوم لفائدة عشرين بلداً من البلدان الأقل نمواً؛ وبرنامج المنح الدراسية المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية لفائدة واحد وعشرين بلداً من البلدان الأقل نمواً.

وفي سنة 2024، حصل على منح دراسية من البنك 474 طالباً من 57 بلداً، منهم 265 مرشحاً من 22 جالية إسلامية في البلدان غير الأعضاء، و28 مرشحاً من 26 بلداً عضواً لدراسة الدكتوراه وبحوث ما بعد الدكتوراه، و106 مرشحين من 19 بلداً من البلدان الأعضاء الأقل نمواً في إطار المنح الدراسية للماجستير في العلوم، و75 مرشحاً من 21 بلداً من البلدان الأعضاء الأقل نمواً في إطار المنح الدراسية المشتركة بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وتبلغ نسبة تمثيل الجنسين في الانتقاء العام 63% من الذكور و37% من الإناث.

وخلال العقود الأربعة الماضية، بلغ مجموع الذين حصلوا على منح دراسية من البنك 19,491 طالباً وباحثاً من 56 بلداً عضواً و66 جالية إسلامية، 70% منهم ذكور و30% إناث.

وفي شهر ديسمبر 2024، كان 14,044 طالباً وطالبة قد أكملوا دراساتهم وأبحاثهم في المجالات ذات الصلة بالتنمية، وهم يساهمون مساهمة فعالة في تقدّم بلدانهم بمعارفهم وخبراتهم. وإضافة إلى ذلك، واصل برنامج المنح الدراسية دعم 1,276 طالباً وباحثاً يدرسون في الوقت الحالي، و675 طالباً في طور الحصول على القبول من أجل بدء برامجهم الدراسية.

وبرنامج البنك المتعلق بالمنح الدراسية مبادرة رائدة من مبادرات البنك، ذات تاريخ طويل في تزويد المهنيين في مختلف حياتهم المهنية بالمعارف المتقدمة، والمهارات الأساسية، والاحتكاك الدولي، والثقة اللازمة للمساهمة بفعالية في تنمية بلدانهم.



خلال العقود الأربعة الماضية، بلغ مجموع الذين حصلوا على منح دراسية من البنك

19,491 طالباً

وباحثاً من 56 بلداً عضواً و66 جالية إسلامية، 70% منهم ذكور و30% إناث.



شهادتي هي أن هذه المنحة الدراسية تحويلية حقاً. فلولاها، لما كنتُ ما أنا عليه أو حيث أنا اليوم. لقد منحتني هذه المنحة الأدوات والثقة والوسيلة اللازمة لإحداث تغيير حقيقي.

وأحدثت إنجازات الدكتور حسين أثراً مضاعفاً في أسرته. فهو يحكي بفخر كيف أن نجاحه قد أسس إرثاً جديداً من التفوق الأكاديمي: "إنه شيء لم يكن موجوداً من قبل، أعني حصول أحد أفراد أسرتنا على شهادة الدكتوراه. أنا فخور بأن تكون مسيرتي قد حفزت أشقائي على التطلع إلى التفوق الأكاديمي."

ولم يكن أي من ذلك ممكناً لولا الدعم الحاسم الذي يقدمه برنامج البنك للمنح الدراسية. ويؤكد الدكتور حسين أهمية هذه المنحة قائلاً: "شهادتي هي أن هذه المنحة الدراسية تحويلية حقاً. فلولاها، لما كنتُ ما أنا عليه أو حيث أنا اليوم. لقد منحتني هذه المنحة الأدوات والثقة والوسيلة اللازمة لإحداث تغيير حقيقي". وقصته هذه تذكير قوي بالكيفية التي يحفز بها التعليم النجاح الفردي والنمو المجتمعي وينشئ إرثاً من التمكين للأجيال المقبلة.

الإطار 9: قصة الدكتور حسين كيسيكي نسامبا بين التحول والتأثير

يجسد الدكتور حسين كيسيكي نسامبا، وهو أحد المستفيدين من برنامج البنك للمنح الدراسية من أوغندا، التأثير البعيد المدى للتعليم على الأفراد والمجتمعات المحلية. وتوضح مسيرته الطريقة التي يمكن بها لبرامج المنح الدراسية أن تحسّن الأحوال المعيشية وتشجّع التقدم المستدام بفضل الفرص، والتمكين، وتبادل المعارف.

فبعد أن حصل الدكتور حسين على شهادتي دكتوراه في الهندسة الكيميائية من جامعة كوالالمبور وجامعة نوتنغهام، عاد إلى أوغندا عازماً على إحداث تغيير ما. فأسس مجموعة Invention Plus Group، وهي شركة تشغل الآن أكثر من 100 أوغندي وأوجدت فرص عمل لأكثر من 500 شخص. وتتجاوز مساهماته ريادة الأعمال إلى المجال الأكاديمي: فهو أستاذ محاضر في الهندسة الصناعية بجامعة ماكيريري، حيث يدرّب طلاب الدراسات العليا ويقيم الأبحاث على الصعيد العالمي. وبفضل هذه الجهود، أصبح الدكتور حسين مصدر أمل وإلهام، يجمع بين الابتكار والتنمية المجتمعية.

ويقول الدكتور حسين في حديثه عن مسيرته: "لطالما أمنت بأن التعليم هو الحل، لكنني لم أتخيل أبداً أنه سيوصلني إلى هذا الحد". كذلك، فإن رؤيته لريادة الأعمال تتمتع بنفس الوضوح: "أردت إنشاء مكان يمكن الناس من الاعتماد على أنفسهم". وهو يرى أن الجزء الأكثر مكافأة في العمل الأكاديمي هو رؤية أشخاص آخرين يلهمون لتحقيق أحلامهم الخاصة: "إنه لأمر مجز أن أرى عملي يلهم الآخرين لتحقيق أحلامهم".

5.1.2: المعونة الخاصة

أحرز البنك تقدماً كبيراً في مكافحة الهشاشة وتعزيز القدرة على الصمود بعدة طرائق، منها بناء القدرات، والتدخل في حالات الطوارئ، والشراكات الاستراتيجية، والبرامج الرائدة الانتقائية.

قدم "برنامج البنك المتعلق بمساعدة الجاليات"، الذي استُحدث سنة 1981، مساهمات كبيرة في التنمية المجتمعية، ولا سيما في البلدان غير الأعضاء. وقد اعتمد البرنامج حتى الآن ما مجموعه 1,877 مشروعاً بمبلغ قدره 910.27 مليون دولار أمريكي. وتنقسم تلك المشاريع إلى 1,104 مشاريع إنمائية موجهة لتعزيز النمو المظرد و773 مشروعاً إغاثياً. وقد نفذ البرنامج هذه المشاريع في 84 بلداً في 8 مناطق جغرافية فرعية، وهو ما يدل على انتشاره وتأثيره الواسع.

وفي سنة 2024، اعتمد هذا البرنامج 8 مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدره 2.270 مليون دولار أمريكي. وتركز هذه المشاريع على مجالات أساسية، كالتيعليم، والصحة، والتهليم، والتدريب الفني والمهني، وتطوير القدرات. وفيما يلي أهم تلك المشاريع:

- توسيع "مركز يتييم لرعاية الأطفال في إثيوبيا": 0.26 مليون دولار أمريكي؛
- توسيع "مدرسة تربية وطن الابتدائية في تايلاند": 0.26 مليون دولار أمريكي؛
- النهوض بجودة التعليم في "مدرسة عموم آسيا الدولية في تايلاند" بفضل الطاقات المتجددة: 0.26 مليون دولار أمريكي؛
- مستشفى تعليمي متعدد التخصصات تبلغ سعته 100 سرير في ماهاراشترا بالهند: 0.50 مليون دولار أمريكي؛
- مختبرات العلوم المحدثة لأكاديمية "برايت هورايزونز" في الولايات المتحدة الأمريكية: 0.25 مليون دولار أمريكي؛
- دعم التعليم الجامعي في جامعة ستيلنبوش بجنوب أفريقيا: 0.215 مليون دولار أمريكي؛
- مركز البركة للتدريب المهني في إثيوبيا: 0.26 مليون دولار أمريكي؛
- خدمات الصحة النفسية المتكاملة للنازحين داخلياً واللّاجئين في كينيا: 0.265 مليون دولار أمريكي.

وترمي هذه المشاريع، التي تستهدف قطاعات أساسية كالتهليم والصحة، إلى تحسين فرص الحصول على خدمات رفيعة الجودة، والنهوض بتطوير رأس المال البشري، وتقوية التماسك الاجتماعي في هذه المجتمعات المحلية.

وإضافةً إلى ذلك، شرع البرنامج خلال سنة 2024 في وضع "إطار التعاون مع الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء". وقد طمّم هذا الإطار لإشراك مختلف الأطراف المعنية من أجل فهم الاحتياجات والأولويات الخاصة للجاليات الإسلامية فهماً أفضل يساعد على تكييف البرامج مع سياقاتها الفريدة. ويتمثل الهدف من ذلك في تحديد طريقة منظّمة تمكّن البنك من التعاون الفعال مع هذه المجتمعات المحلية.

2.2: حفز النمو غير المظّر بالبيئة والمستدام والقادر على الصمود

1.2.2: الهشاشة والقدرة على الصمود

يحرز البنك تقدماً كبيراً في مكافحة الهشاشة وتعزيز القدرة على الصمود بعدة طرائق، منها بناء القدرات، والتدخل في حالات الطوارئ، والشراكات الاستراتيجية، والبرامج الرائدة الانتقائية. فالتركيز على تمكين المجتمعات المحلية ودمج حلول مبتكرة ضروريان لمهمة البنك المتمثلة في النهوض بالتنمية المستدامة في سياقات هشة.

وفي سنة 2024، انصبّت جهود البنك في هذا المجال على ما يلي:

- **المنتجات المعرفية وبناء القدرات:** أعّد البنك - بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الدولية للطبيب الأحمر، وقطر الخيرية - تقريراً (يصدر كل سنتين) عن القدرة على الصمود ينصّب على التداخل بين تغير المناخ والهشاشة. وهو ينظّم أيضاً تدريباً دولياً على تطوير القدرات يرمي إلى تشجيع مبدأي "عدم الإضرار" و"مراعاة النزاعات" في السياقات الهشة.

البرامج الرائدة

- برنامج المهارات والتدريب والتعليم: حشد هذا البرنامج 62.0 مليون دولار أمريكي لدعم 12 مشروعاً جارياً في الأردن ولبنان وتركيا واليمن، استفاد منها مباشرة أكثر من 5,000 فرد و600 منشأة صغيرة ومتوسطة. وترمي الخطط المستقبلية إلى توسيع نطاق العمل ليشمل 30,000 مستفيد إضافي.

- برنامج "التضامن": بعد خمس سنوات من إطلاق هذا البرنامج، كشف تقييمه عن تأثيره الإيجابي على المجتمعات المحلية، وشدّد على أهمية انخراط المجتمعات المحلية في عمليات التنمية. وقد تمكّن نحو 670,000 شخص ينتمون إلى مجتمعات محلية محصورة في 34 بلداً عضواً من الحصول على خدمات طبية أساسية، وتمكّن أكثر من 3,000 أسرة محرومة من إمكان ممارسة أنشطة مدّدة للدخل. وترمي المرحلة الثانية من البرنامج، أي "التضامن 2.0"، إلى تعزيز قدرات الفئات السكانية الضعيفة بفضل الحلول التكنولوجية ومبادرات الشمول المالي.

- **التحليلات والتقييمات القطرية:** يجري البنك تقييمات في منطقة الساحل وفي نيجيريا من أجل اكتشاف عوامل الهشاشة والقدرة على الصمود، وذلك خدمةً لعمليات التعاون والبرامج الاستراتيجية في المستقبل.
- **الرصد وإعداد التقارير:** يعمل البنك على رصد الأحوال في فلسطين ولبنان وسوريا ومنطقة الساحل، وإعداد التقارير عنها من أجل تقييم تأثير التغييرات المؤسسية وتكييف استراتيجياته وفقاً لذلك.

- **مبادرات التدخل في حالات الطوارئ:** أمام الأزمات المتفاقمة، خصّص البنك مبلغاً قدره 4.0 ملايين دولار أمريكي للمساعدات الإنسانية في غزة وللاجئين السودانيين في تشاد ومصر وليبيا. وقد حشدت هذه المبادرة أكثر من 42.0 مليون دولار أمريكي في شكل منح إضافية، وذلك من أجل توفير مواد غذائية وطبية أساسية للمحتاجين.
- **القيادة والشراكات الاستراتيجية:** يقود البنك الإسلامي للتنمية - بصفته رئيساً لمنصة التنسيق بين البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف خلال سنة -2024 مناقشات بشأن دمج الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية. وأبرم البنك أيضاً اتفاقية إطارية تشغيلية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تعزيز قدرات التدخل في حالات الطوارئ في المناطق المتضررة من النزاعات.



خلال سنتين، قدّمت المؤسسة منافع ملموسة للمجتمعات المحلية بإطلاق

28 مشروعاً مؤثراً
في مختلف القطاعات.

مكنتها أيضاً من الحصول على دعم فني قيم ساعدها على تجويد مشاريعها. وإضافةً إلى ذلك، انضمت المؤسسة إلى سبع منصات عالمية للجهات المانحة، وهو ما مكّنها من الحصول على تمويلات، والمشاركة في مؤتمرات دولية، وتوسيع شبكتها العالمية. وقد عزّزت هذه الجهود كثيراً من قدرة المؤسسة على إحداث تغيير مؤثر.

وتشهد مسيرة "مؤسسة نداء" على مدى قوة الشراكات الاستراتيجية والقيادة القادرة على التكيف. فقد حشدت المؤسسة موارد ووطدت علاقات تعاون مهمة، وهو ما جعلها جهة فاعلة أساسية في تشجيع التنمية المستدامة وإعادة بناء اليمن.



مؤسسة نداء للتنمية والتطوير
NEDA'A FOUNDATION FOR DEVELOPMENT

الإطار 10: تحويل منظمة غير حكومية محلية في اليمن لتعزيز تأثيرها

خلال سنة 2023-2024، بدأت "مؤسسة نداء للتنمية" - وهي مؤسسة محلية في اليمن - تحويلها من أجل تعزيز عملياتها ومواءمتها مع المعايير الدولية. فقد واجهت المؤسسة صعوبات هيكلية وتشغيلية؛ ولذلك شرعت في إجراء إصلاح استراتيجي شامل يتضمن تحديث سياساتها وحقل هيكلها التنظيمي وتعزيز الشفافية والكفاءة من أجل استيفاء شروط الجهات المانحة.

وكان أحد المكونات الأساسية لهذا التحوّل هو اهتمام المؤسسة ببناء القدرات المؤسسية. وبفضل التدريب الانتقائي، والاستشارات، والمشاركة في منتديات إنمائية، أعادت المؤسسة تنظيم أولوياتها، وحسّنت أدائها، وكوّنت ثقافة التحسين المستمر. وقد مكّن هذا التحوّل المؤسسة من الوفاء باحتياجات اليمن الماسة في مجالات كالآمن الغذائي، والحصول على المياه، والتعليم، والتمكين الاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص للتنمية المستدامة.

وخلال سنتين، قدّمت المؤسسة منافع ملموسة للمجتمعات المحلية بإطلاق 28 مشروعاً مؤثراً في مختلف القطاعات. وقدّمت هذه المبادرات إغاثة فورية مع ضمان الاستدامة على المدى البعيد. وبتحسين المعايير، وإيجاد فرص العمل، وتقديم الخدمات الأساسية، أبانت المؤسسة عن حرصها على تشجيع تغيير مهم في اليمن.

وكان من العوامل الحاسمة في هذا النجاح قدرة المؤسسة على إقامة وتوطيد شراكات مع منظمات دولية كالهئية الخيرية الإسلامية العالمية (الكويت)، ومؤسسة الخير (المملكة المتحدة)، والهلال الأحمر التركي. ولم تمكّن هذه الشراكات المؤسسة من الحصول على تمويلات فحسب، بل

2.2.2: التمويل المستدام

أحرز البنك تقدماً كبيراً في تحسين إطاره المتعلق بالتمويل المستدام، الذي حُدث كي يكون موائماً لأحدث المعايير التي وضعتها "الرابطة الدولية لأسواق رأس المال". وهذا الإطار المحدّث أساسي، لأنه يمكّن البنك من إصدار صكوك خضراء وصكوك استدامة، ومن ثمّ حشد موارد أساسية من أسواق رأس المال العالمية. والهدف الأساسي من هذه الصكوك هو تمويل أو إعادة تمويل مشاريع مراعية للبيئة وذات مسؤولية اجتماعية، تركز على الاستدامة والقدرة على الصمود.

وقد نجح البنك حتى الآن في إصدار صكوك خضراء وصكوك استدامة بمبلغ يتجاوز 5.0 مليارات دولار أمريكيّ خُصّصت لمبادرات مراعية للمناخ ولمشاريع تتوخى التنمية الاجتماعية في البلدان الأعضاء. ويؤكد هذا الرقم الهائل حرص البنك على النهوض بالتنمية المستدامة ومكافحة آثار تغير المناخ. ويَزعم البنك طرح صكوك إضافية في المستقبل القريب، وهو ما يدلّ على رغبته المستمرة في زيادة تأثيره في مجال التمويل المستدام.

نجح البنك حتى الآن في إصدار صكوك خضراء وصكوك استدامة بمبلغ يتجاوز

5.0 مليارات دولار أمريكيّ
خُصّصت لمبادرات مراعية للمناخ ولمشاريع تتوخى التنمية الاجتماعية في البلدان الأعضاء.

الإطار 11: تسخير الصكوك

المستدامة لتحقيق تنمية مؤثرة

أطلق دليل الصكوك الخضراء والاجتماعية وصكوك الاستدامة (ويشار إليها مجتمعة بعبارة "صكوك الاستدامة") خلال الاجتماعات السنوية والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك التي

أقيمت في شهر أبريل 2024 بالرياض. ويمثل هذا

الدليل ثمرة تعاون بين الرابطة الدولية لأسواق المال، والبنك الإسلامي للتنمية، ومجموعة بورصة لندن. والغرض منه هو إمداد جهات الإصدار والجهات الفاعلة في السوق بإرشادات عملية بشأن اعتبار الصكوك خضراء أو اجتماعية أو موافقة للاستدامة، وذلك طبقاً لمبادئ الرابطة الدولية لأسواق المال التي أُعلن عنها في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في شهر ديسمبر 2023.

ونشر البنك تقريره (2023) عن تأثير وتخصيص صكوك الاستدامة، وهو تقرير يشرح بالتفصيل استخدام عائدات ثلاثة إصدارات من الصكوك المواضيعية هي: الصكوك الخضراء (نوفمبر 2019)، وصكوك الاستدامة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 (يونيو 2020)، وصكوك الاستدامة الثانية (مارس 2021). وهذا التقرير، الذي يتناول الأنشطة حتى 31 ديسمبر 2023، يسلط الضوء على التأثير الملموس لهذه المشاريع. ومن الإنجازات تركيب 2,742 ميغاوات من الطاقات المتجددة، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 410,971 طن، وتحسين فرص حصول 3,505,628 أسرة على خدمات الصرف الصحي. وإضافة إلى ذلك، يعرض التقرير بناء 44,440 فصلاً دراسياً، وتطوير 14,761 كيلومتراً من الطرق، ودعم 20,418 منشأة صغيرة ومتوسطة، وكلها تجسّد مساهمات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من الإنجازات تركيب

2,742 ميغاوات

من الطاقات المتجددة، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار

410,971 طن،

وتحسين فرص حصول

3,505,628 أسرة

على خدمات الصرف الصحي. وإضافة إلى ذلك، يعرض التقرير بناء

44,440 فصلاً دراسياً،

وتطوير

14,761 كيلومتراً

من الطرق، ودعم

20,418 منشأة صغيرة ومتوسطة.



إندونيسيا: الإطار 12: الصندوق الأخضر للأعمال الخيرية الرقمية-

ولاحتراف هذه الإنجازات وتبسيط الضوء على قصص نجاح منظمات المجتمع المدني، أطلقت سلسلة #CrowdfundingChampions. ومن هذه المنظمات الناجحة منظمة Greeneration، وهي منظمة إندونيسية أنشأت منصة التمويل الجماهيري للصندوق الأخضر للأعمال الخيرية الرقمية بدعم من "أكاديمية التضامن للتمويل الجماهيري".

وتواجه المناظر الطبيعية الخضراء المورقة والجزر المترامية الأطراف في إندونيسيا مسألة بيئية عاجلة، هي أن القرى في حوض نهر سيتاروم تعاني من مشكلات حادة في تدوير النفايات، إذ يسد البلاستيك والقمامة الأنهار ويضران بالمنظومات البيئية. غير أن الابتكار يساعد على حل هذه المشكلات. وتوجيهات من "أكاديمية التضامن للتمويل الجماهيري"، استحدثت منظمة Greeneration منصة الصندوق الأخضر للأعمال الخيرية الرقمية من أجل تمويل الحلول المجتمعية. وقد حشدت، بعد سنة من انضمامها إلى الأكاديمية، 224,090 دولاراً أمريكياً، وأقامت صلات مع جهات شريكة محتملة جديدة، ونجحت في إطلاق منصة الدعم للمبادرات الخضراء.

وتعمل مختلف المشاريع، بفضل منصة الصندوق الأخضر للأعمال الخيرية الرقمية، على تمكين المجتمعات المحلية من إعادة تدوير وتقليل النفايات وحماية بيئتها. وثبتت هذه الجهود أن العمل الجماعي يمكن أن يؤدي إلى تغييرات مهمة، وهو ما يمهد لإندونيسيا سبيل مستقبل أكثر نظافة ومراعاة

تثبت هذه الجهود أن العمل الجماعي يمكن أن يؤدي إلى تغييرات مهمة، وهو ما يمهد لإندونيسيا سبيل مستقبل أكثر نظافة ومراعاة للبيئة.



3.2.2: تمويل العمل المناخي

كان البنك استباقياً في مكافحة تغير المناخ بقطع التزامات مالية كبيرة، وتعبئة الموارد، والتعاون مع البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة والقدرة على الصمود في مواجهة تأثيرات المناخ. وفي سنة 2024، واصل مواصلة مبادراته والتزاماته تجاه تغير المناخ والاستدامة البيئية مع أهداف اتفاق باريس وضرورة تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في مختلف البلدان الأعضاء. وقد دمج البنك منظورات تغير المناخ والنمو الأخضر في جميع استراتيجيات الشراكة القطرية وأطر التعاون القطري التي أعدت سنة 2024، ولا سيما مع أذربيجان وكوت ديفوار وسورينام وأوغندا وتركيا والجزائر وبروناي.

الالتزام بتمويل العمل المناخي

- تجاوز البنك الهدف الذي حدّده لتمويل العمل المناخي سنة 2025 في نسبة 35%، إذ حقق 46% من إجمالي الالتزامات المالية المخططة سنة 2024، أي ما يقارب 2,397 مليون دولار أمريكي.
- تألّف تمويل العمل المناخي هذا من تمويل التكيّف مع تغير المناخ (يمبلغ قدره 1,233 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 51.4%) وتمويل التخفيف من آثاره (يمبلغ قدره 1,164 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 48.6%).

حشد الموارد

- حشد البنك 2.3 مليون دولار أمريكي من صندوق المناخ الأخضر لفائدة جزر المالديف، وذلك من أجل تحسين فرص الحصول على تمويل العمل المناخي.
- خُطّل الاعتماد لفائدة صندوق المناخ الأخضر، وحشد البنك 6.3 مليون دولار أمريكي لأوغندا من أجل تحسين شبكة مراقبة الطقس.



المنتجات المعرفية وبناء القدرات

- استحدث البنك مختلف المنتجات المعرفية، ومنها أدوات لحساب غازات الاحتباس الحراري وتدير المخاطر المناخية.
- نُظِم العديد من الدورات التدريبية والورشات، وذلك لتمكين الموظفين والأطراف المعنية من حسن تمويل العمل المناخي والضمانات البيئية.

الضمانات البيئية والاجتماعية

- بدأ تفعيل "السياسة المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية"، وتوعية موظفي العمليات والمسؤولين الحكوميين.
- أعدت خطة لتطوير القدرات في مجال الضمانات (2025-2029)، وذلك للنهوض بالتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء.
- خصص البنك 400,000 دولار أمريكي لتمويل جاهزية المشاريع للضمانات البيئية والاجتماعية، ومنها الإشراف على تنفيذ المشاريع الجارية.

- قدم البنك 1.1 مليون دولار أمريكي من شراكة المساهمات المحددة وطنياً لباكستان من أجل إنشاء نُظُم قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

المؤتمرات والمبادرات

- شارك البنك في عدة مؤتمرات، منها مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون ومؤتمر الأطراف السادس عشر، وقطع التزامات مهمة. ففي مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، توقع بيان مشترك مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف تمويلاً سنوياً للعمل المناخي قدره 120 مليار دولار أمريكي للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط و50.0 مليار دولار أمريكي للبلدان ذات الدخل المرتفع قبل سنة 2030. وفي مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP16)، تعهد البنك بتقديم مليار دولار أمريكي واحد لـ "شراكة الرياض العالمية للتكيف مع الجفاف"، وبالمشاركة مع مجموعة التنسيق العربية في تمويل قدره 10.0 مليارات دولار أمريكي لمكافحة تدهور الأراضي.

4.2.2: تطوير البنى التحتية

يحرص البنك على تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة في بلدانه الأعضاء عن طريق استثمارات مهمة في الزراعة، والطاقة، والنقل، والبنى التحتية للمياه، مع التركيز على الاستدامة، والشمول، والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

الزراعة

يعتبر البنك قطاع الزراعة والتنمية الريفية محركاً مهماً لاقتصاد العديد من بلدانه الأعضاء. ولذلك يواصل مساعدة هذه البلدان على تحقيق النمو الزراعي المطرد وتعزيز الأمن الغذائي. وفي سنة 2024، وافق على 12 مشروعاً من مشاريع الزراعة والتنمية الريفية بتكلفة إجمالية قدرها 745 مليون دولار أمريكي. ومن أبرز مشاريع هذا القطاع مشروع الأمن الغذائي الطارئ (المرحلة الثانية) في الأردن (200 مليون دولار أمريكي)؛ ومشروع التخلص من الفقر في باكستان (118.40 مليون دولار أمريكي)؛ ومشروع التحوّل الزراعي في شمال السنغال (65.1 مليون دولار أمريكي).

ويعمل البنك بنشاط على برامج إقليمية من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على تذليل الصعوبات الإنمائية المشتركة. والبرنامجان الإقليميان اللذان هما في طور الإعداد هما: (1) برنامج قدرة الثروة الحيوانية في أفريقيا على الصمود؛ (2) المبادرة الإقليمية لتجارة وتحويل الدخن والذرة الرفيعة والقمح.

ويواصل البنك تقييم فعالية عملياته والسلامة العامة لمحففظته في هذا القطاع. وفي سنة 2024، أجرى فحصاً لمحفظة قطاع الزراعة، والموارد المائية، والتنمية الريفية في غينيا من أجل ما يلي: (1) إجراء تحليل لمشاريع البنك الحالية في قطاع الزراعة، والموارد المائية، والتنمية الريفية؛ (2) الوقوف على الثغرات في المحفظة الحالية؛ (3) تحديد الاتجاهات الجديدة والدروس المستفادة من أجل تحسين التصميم والتنفيذ.

الطاقة

لطالما كان تطوير البنى التحتية للطاقة في البلدان الأعضاء على رأس أولويات البنك. ويواصل البنك تنفيذ سياسته المتعلقة بقطاع الطاقة، التي تقوم على أربع ركائز أساسية هي: (1) الرفع من معدل الحصول على الطاقة في البلدان الأعضاء؛ (2) النهوض بالطاقات المتجددة؛ (3) زيادة كفاءة استخدام الطاقة من أجل تدبير استهلاكها؛ (4) تبادل المعارف بين البلدان الأعضاء في مجال الطاقة.

وقد استُحدثت عدّة برامج ومبادرات رائدة، منها برنامج التعاون في مجال الطاقات المتجددة على تزويد أفريقيا بالطاقة، وكهربية خدمات الرعاية الصحية الريفية باستخدام مصادر الطاقات المتجددة والأوقاف (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والتعاون الفعال مع مبادرة "الطاقة المستدامة للجميع في أفريقيا"، ومنصة تمويل تسريع التحوّل الطاقوي التابعة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

وفي سنة 2024، وافق البنك على 9 مشاريع طاقة بلغت قيمتها 923.90 مليون دولار أمريكي، منها 472.92 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع محطة المنزل لتخزين الطاقة الكهرومائية بالبحر، و47.68 مليون دولار أمريكي لشبكة نقل الطاقة وتوزيعها في سورينام، و80.0 مليون دولار أمريكي لبناء محطة لتوليد الطاقة الحرارية بقدرة 40 ميغواط في كانكان (غينيا)، و32 مليون يورو لتمويل مشروع كهربية المناطق الريفية في بنين.

وكان معظم تمويلات البنك لهذا القطاع يستهدف توليد الطاقة التقليدية عادةً. غير أن البنك صار في الآونة الأخيرة يولي مزيداً من الاهتمام لمشاريع الترابط الكهربائي الإقليمي من أجل زيادة كفاءة القطاع في البلدان الأعضاء، وأيضاً للنهوض بمشاريع الطاقات المتجددة.

وسيظل البنك يعتبر الطاقة أحد القطاعات الأساسية في خطته الإنمائية. وسيواصل توجيه استثماراته إليها من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي وتحسين الأحوال المعيشية في البلدان الأعضاء. وسيواصل في ذلك باليته التمويلية التقليدية، وباستحداث آليات مبتكرة جديدة، وبالاعتماد على الشراكات.

النقل

في سنة 2024، أعطى البنك الأولوية للنقل المستدام من أجل الشمول والازدهار، وركز على تحسين الترابط الذي هو محرك للنمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي. فقد وافق البنك على 12 مشروعاً في قطاع النقل بمبلغ إجمالي قدره 2.71 مليار دولار أمريكي، منه تمويل البنك بمبلغ قدره 1.50 مليار دولار أمريكي (55.2%) وتمويل مشترك بمبلغ قدره 1.21 مليار دولار أمريكي (44.8%). وتتوزع الاعتمادات كما يلي: 1.22 مليار دولار أمريكي لطرق عادية وطرق سريعة (10 مشاريع)، و15.0 مليون دولار أمريكي لأحد الموانئ، و261.18 مليون دولار أمريكي لسكة حديدية. وترمي هذه المبادرات إلى تحسين الوصول والكفاءة والقدرة على الصمود، وإلى اختصار مدة السفر وتقليل تكاليفه، وتشجيع المبادلات التجارية، وتحسين المعاييش في البلدان الأعضاء.

وتساهم هذه المشاريع في الترابط الإقليمي ودون الإقليمي، وزيادة النقل العابر والتجارة والسياحة، وإيجاد فرص العمل، وفي استيفاء متطلبات السفر مستقبلاً. وهي تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، كالحهدف 1 (القضاء على الفقر)، والحهدف 8 (العمل اللائق)، والحهدف 9 (البنى التحتية)، والحهدف 13 (العمل المناخي)، وغيرها.



تساهم هذه المشاريع في الترابط الإقليمي ودون الإقليمي، وزيادة النقل العابر والتجارة والسياحة، وإيجاد فرص العمل، واستيفاء متطلبات السفر مستقبلاً. وهي تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، كالحهدف 1 (القضاء على الفقر)، والحهدف 8 (العمل اللائق)، والحهدف 9 (البنى التحتية)، والحهدف 13 (العمل المناخي)، وغيرها.



الإطار 13: من الرؤية إلى الواقع: نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن مطار الملكة علياء الدولي في إحداث تحول في النقل الجوي

مختلف القطاعات. وبفضل تحسين الربط بأكثر من 100 وجهة، أصبح مطار الملكة علياء الدولي مركزاً إقليمياً بالغ الأهمية، وهو ما عزز السياحة، والتجارة، والنمو الاقتصادي. ويوضح نجاح مطار الملكة علياء الدولي كيف يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تعزز طول البنى التحتية المستدامة للنقل، والترابط الإقليمي، والازدهار على المدى البعيد.

هذا المشروع، الذي ساهم البنك في تمويله بمبلغ قدره

125 مليون دولار أمريكي،

مُكن من زيادة سعة المطار من 3.5 مليون إلى 9 ملايين مسافر في السنة، إضافة إلى تهيئة قابل للتطوير يستهدف 12 مليون مسافر قبل سنة 2025 و16 مليون مسافر قبل سنة 2032.

توسيع مطار الملكة علياء الدولي في عمّان (الأردن) مثلاً ساطع على القوة التحويلية للشراكات بين القطاعين العام والخاص. فهذا المشروع، الذي ساهم البنك في تمويله بمبلغ قدره 125 مليون دولار أمريكي، مكن من زيادة سعة المطار من 3.5 مليون إلى 9 ملايين مسافر في السنة، إضافة إلى تصميم قابل للتطوير يستهدف 12 مليون مسافر قبل سنة 2025 و16 مليون مسافر قبل سنة 2032. ويعزى نجاح هذا المشروع إلى الشراكات الاستراتيجية، والتصميم المبتكر، والتكنولوجيات المتقدمة التي عززت الكفاءة التشغيلية والاستدامة. وقد حقق المشروع أكثر من 1.82 مليار دولار أمريكي من رسوم الامتياز للحكومة الأردنية، ودعم 2.2 مليار دولار أمريكي من النشاط الاقتصادي السنوي، ووفر 40,000 فرصة عمل في

أتاح الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك فرصة كبيرة لاستكشاف إمكانات حلول النقل الإلكتروني المستدام في البلدان الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف في مجال العمل المناخي والتنمية المستدامة.

ومن أبرز العمليات ما يلي:

- مشروع تنمية الموارد المائية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في قازاقستان الذي تبلغ تكلفته 1.15 مليار دولار أمريكي، والذي يشمل بناء أو إصلاح 11 خزاناً موسميًا لتخزين المياه، وتحديث 3,400 كلم من شبكات الريّ تشمل 350,000 هكتار من الأراضي الزراعية. واستحدث المشروع أيضاً برنامجاً للتعليم والتدريب الفني والمهني من أجل تدريب أكثر من 1,000 من مشغلي المياه لتحسين تدبير أنظمة قنوات SCADA.

- مشروع الموارد المائية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في "قبرز قلعه سي" [Maiden Tower] بأذربيجان الذي تبلغ تكلفته 96.5 مليون دولار أمريكي، والذي يساهم، بتطوير نظام ريّ يغطي 8,400 هكتار، في تحسين معايير 1.6 مليون شخص مباشرة.

وإضافةً إلى ذلك، واصل البنك دعم تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الحضرية، مع إيلاء اهتمام خاص لإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ. ولا يزال البنك ملتزماً بتعزيز المدن الصالحة للعيش بتشجيع نموّ حضريّ شامل ومظرد وإنشاء مسارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد.

فقد اعتمد البنك، مثلاً، 37.10 مليون دولار أمريكي للمرحلة الثانية من مشروع تنمية المناطق الحضرية في واغادوغو (بوركينافاسو). وترمي هذه المبادرة إلى التحسين المستدام لأحوال أكثر من 4.7 مليون مقيم في واغادوغو الكبرى (أي العاصمة وضواحيها)، ومنهم النازحون داخلياً. ويركز المشروع على تعزيز حماية المناطق الحضرية من الفيضانات بفضل أنظمة لتجميع مياه الأمطار والصرف الصحي قادرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ، وتحسين تدبير النفايات الصلبة، وتعزيز القدرات الفنية والتشغيلية للخدمات البلدية في مجال الصرف الصحي والتخطيط الحضري.

وكذلك نظم البنك- بالتعاون مع "المركز العالمي للمياه والصرف الصحي" التابع للمعهد الآسيوي للتكنولوجيا- برنامجاً عملياً لتطوير القدرات في مجال الصرف الصحي الشامل على مستوى المدن وتدريب الحماة البرازية، جمع 20 مشاركاً من وكالات الإنجاز الوطنية للصرف الصحي وموظفي البنك التشغيليين من 10 بلدان أعضاء في منطقة آسيا.

وشارك البنك في المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر الذي عُقد بالقاهرة (مصر) فيما بين 3 و8 نوفمبر، ونظم خلاله فعالية جانبية عن إعادة تأهيل المساكن في المستوطنات الحضرية التاريخية بالمنطقة العربية.

وكان نشاط النقل أيضاً إحدى دعائم الوثائق والمراجعات الاستراتيجية الأساسية، ومنها استراتيجية الشراكة القطرية مع أوزبكستان والمغرب، وأطر التعاون القطري مع تركيا وغيرها. وانتهى إعداد التقارير عن اكتمال مشاريع في تركيا، وجمهورية قرقرزستان، ونيجيريا، وأوغندا، مع تحليلات رفيعة الجودة.

ونظم البنك- بالتعاون مع جهات شريكة عالمية- فعاليات، كالندوة الإلكترونية عن "تسريع التحول إلى النقل الإلكتروني المستدام"، ومائدة مستديرة عن تمويل السلامة الطرقية في المنطقة العربية، وورشات عن تمويل العمل المناخي والربط العابر للحدود. وقد أدّى اهتمام القطاع بالحلول المستدامة إلى تشجيع الابتكار والشمول والازدهار للفئات السكانية الضعيفة.

وتنم هذه المنجزات عن حرص البنك على تقديم حلول نقل شاملة، وقادرة على الصمود، ومؤثرة تحفز النمو الاجتماعي والاقتصادي، والتكامل الإقليمي، والحد من الفقر في مختلف البلدان الأعضاء. وقد أتاح الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك فرصة كبيرة لاستكشاف إمكانات حلول النقل الإلكتروني المستدام في البلدان الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف في مجال العمل المناخي والتنمية المستدامة. وبحثت المائدة المستديرة الممارسات الفضلى لتمويل السلامة الطرقية على الصعيدين العالمي والإقليمي وسبل إطلاق الفرص الوطنية لتمويل السياسات والتدابير المتعلقة بهذه السلامة الطرقية تمويلًا مستدامًا.

المياه، والتنمية الحضرية، والحرف المحلي

في سنة 2024، جدد البنك التزامه بإعطاء الأولوية للبنى التحتية المائية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ ولممارسات الاستخدام الفعال للمياه، التي يعتبرها محركاً حاسماً للتنمية في البلدان الأعضاء. واستناداً إلى سياسة البنك واستراتيجيته المتعلقة بقطاع المياه، عمل البنك مع البلدان الأعضاء على برامج الاستثمار التحولية، والمشاريع، والشراكات الاستراتيجية، ومبادرات تطوير القدرات. وشمل ذلك دمج التعليم والتدريب الفني والمهني في أعمال تطوير قطاع المياه في البلدان الأعضاء. وعمل البنك أيضاً على ضمان تكافؤ الفرص في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وتعزيز دور تدبير المياه في الإنتاجية الزراعية، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ.

ووافق البنك على تمويل قطاع المياه بمبلغ قدره 2.1 مليار دولار أمريكي، وهو ما يدل على ريادته في التصدي للحاجة الماسة إلى تدبير المياه في بلدانه الأعضاء.

الإطار 14: إسهام حوت البنك عالمياً في قطاع المياه

العالمية المتعلقة بالمياه. والبنك، إذ يُسمم الصوت الجماعي للمجتمع الإنمائي، يواصل دعم الطول المبتكرة والشاملة والمستدامة كي يضمن لبلدانه الأعضاء وغيرها من البلدان مستقبلاً قادراً على العمود في مجال المياه.

وإضافة إلى ذلك، سلطت مساهمات البنك في المنتدى العالمي العاشر للمياه في بالي (إندونيسيا) الضوء على ريادته في التصدي للمشكلات العالمية المتعلقة بالمياه. وقد شارك وفد البنك مشاركة فعالة في أكثر من 30 جلسة، وذلك بإلقاء كلمات أساسية والمشاركة في مناقشات الخبراء. ومن الناحية الاستراتيجية، اغتنم البنك هذه الفرصة لتوطيد شراكاته مع بنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلخ، وبحث آليات التعاون - ومنها تمويل العمل المناخي - من أجل دعم المناطق التي تعاني من نقص المياه.

خلال السنوات الخمس الماضية، ضخّ البنك الإنمائية المتعددة الأطراف - مجتمعة -

50 مليار دولار أمريكي

في قطاع المياه لفائدة أكثر من

400 مليون شخص،

وذلك في شكل تمويلات ومساعدة فنية.

عُقدت "قمة المياه الواحدة" في الرياض (المملكة العربية السعودية) على هامش مؤتمر الأطراف السادس عشر. واضطلع البنك بدور حاسم في النهوض بالأمن المائي العالمي، وذلك بالإدلاء ببيان مشترك باسم تسعة بنوك إنمائية متعددة الأطراف خلال "قمة المياه الواحدة". وقد جدد رئيس البنك، في هذا البيان، الالتزام الجماعي للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف بالتصدي للمشكلات العالمية المتعلقة بالمياه، وأكد أن المياه هي أولى أولويات التنمية المستدامة.

وخلال السنوات الخمس الماضية، ضخّ البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف - مجتمعة - 50 مليار دولار أمريكي في قطاع المياه لفائدة أكثر من 400 مليون شخص، وذلك في شكل تمويلات ومساعدة فنية. وبناءً على هذا التقدم، تعهدت البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف بزيادة دعمها للاستثمارات في قطاع المياه فيما بين سنتي 2025 و2030، مع التركيز على حصول الجميع على المياه الحالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، وتوسيع نطاق الري من أجل زيادة الأمن الغذائي وتحسين المعاييش، وتعزيز تدبير الفيضانات، والنهوض بالتدبير المستدام للموارد المائية.

وكانت "قمة المياه الواحدة" منبراً مهماً لتعزيز التعاون بين البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، وتعزيز فرص التمويل المشترك، وتبسيط عمليات تنفيذ المشاريع. وقد سلطت هذه الفعالية المهمة الضوء على ريادة البنك في توحيد جهود البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل التصدي للمشكلات





الإطار 15: تفعيل برنامج التعاون على استخدام التكنولوجيا

أطلق برنامج التعاون على استخدام التكنولوجيا من أجل تيسير نقل واستخدام التكنولوجيا الفعالة من حيث التكلفة التي تفي بالاحتياجات الإنمائية في البلدان الأعضاء. وحصل البنك، منذ الموافقة على هذا البرنامج في شهر أغسطس 2023، على 120 مليون دولار أمريكي في شكل تعهدات منح لدمجها في موارده الخاصة، مع إيلاء اهتمام خاص لثلاثة مجالات أساسية هي: التكنولوجيا المبتكرة الخاصة بتثبيت التربة من أجل إنشاء الطرق الريفية، وتطوير صناعة تربية الأحياء المائية، والتكنولوجيا الزراعية الرقمية.

وفي سنة 2024، اتخذ البرنامج تدابير مهمة من أجل التنفيذ عن طريق تقييمين تكنولوجيين. وقد أجرى التقييم الأول بالتعاون مع وزارة التجهيز والماء المغربية وركز على التكنولوجيا المبتكرة الخاصة بتثبيت التربة من أجل إنشاء الطرق. أما التقييم الثاني الذي أُعِدَّ بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فقد انصبَّ على تكنولوجيا قطاع تربية الأحياء المائية المتقدمة.

وتشكّل الموافقة على مشروع إعادة إنشاء الطريق الرابط بين كامبيا وتومباري وكاموكي في سيراليون مرحلة مهمة في إطار برنامج التعاون على استخدام التكنولوجيا. وكان

5.2.2: العلوم والتكنولوجيا والابتكار

برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار مبادرة أساسية منذ إنشائه. وهو يرمي إلى تعزيز التعاون وتبادل المعارف العلمية بين البلدان الأعضاء. وقد نجح البرنامج على مرّ السنين في الموافقة على ما مجموعه 112 عملية منح مستقلة، بلغت قيمتها 15.52 مليون دولار أمريكي. وقد كان لهذه المنح دورٌ حاسمٌ في تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية لفرادى البلدان بتوفير المعدات الأساسية، والتدريب، وفرص تبادل المعارف.

وفي سنة 2024، واصل برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار تطوّره، فاعتمد ثمانية مشاريع جديدة تدمج مكوّنات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل حلّ المشكلات القطاعية المحددة. وتركز هذه المشاريع على استخدام التكنولوجيا الرقمية في مختلف المجالات، ومنها الزراعة والصحة والتعليم والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بتمويل إجمالي قدره 1.85 مليون دولار أمريكي. ويتوقع أن يحسّن إدخال هذه التكنولوجيا الرقمية من تحسين نوعية الخدمات المقدّمة تحسّناً كبيراً، ويعزّز عمليات الرصد، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين نتائج التدخلات.

ومن المشاريع البارزة في إطار برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية عن بُعد في أفغانستان، الذي ينطوي على شراكة مع الصندوق الاستثماري الإنساني لأفغانستان. وترمي هذه المبادرة، التي يمولها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بمبلغ قدره 300,000 دولار أمريكي والشريك التكنولوجي "إديوكاست" بمبلغ قدره 50,000 دولار أمريكي، إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الجيدة في 20 مقاطعة. ويركّز المشروع على تدريب ما لا يقل عن 3,500 جهة مقدّمة للرعاية الصحية على تكنولوجيا الرعاية الصحية عن بُعد، ومن ثمّ تعزيز المعرفة الرقمية للأطباء الأفغان الحاليين وتمكينهم من تقديم الخدمات السريرية عن طريق الاستشارات عن بُعد.

وإضافةً إلى ذلك، نشر برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار خلال سنة 2024 تقريراً شاملاً عن التكنولوجيا الزراعية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسلّط هذا التقرير الضوء على 120 تكنولوجيا من تكنولوجيا الأمن الغذائي الناجحة في مواجهة تغير المناخ في 10 بلدان، منها بنغلاديش والبرازيل ونيجيريا، وعرض حلولاً مبتكرة غير مكلفة وقابلة للنقل في الوقت نفسه.

وأنتج برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار أيضاً مختلف المنتجات المعرفية والترويجية، كأداة تقييم التكنولوجيا الخضراء الذكية في مواجهة تغير المناخ، ومبادرات التعلم المختلط في منطقة التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، ودراسات الحالة المقدّمة في منتدى الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وترمي هذه الوسائل إلى النهوض بفهم وتطبيق العلوم والتكنولوجيا في مواجهة المشكلات العالمية العويطة.



ورشة عرض للتكنولوجيا مع شركة Doktor Technologies في تركيا، بمشاركة ممثلين من توغو وسيراليون وأوغندا

في سنة 2024، تلقى البنك أيضاً تعهداً من شركة
DOKTOR TECHNOLOGIES قدره

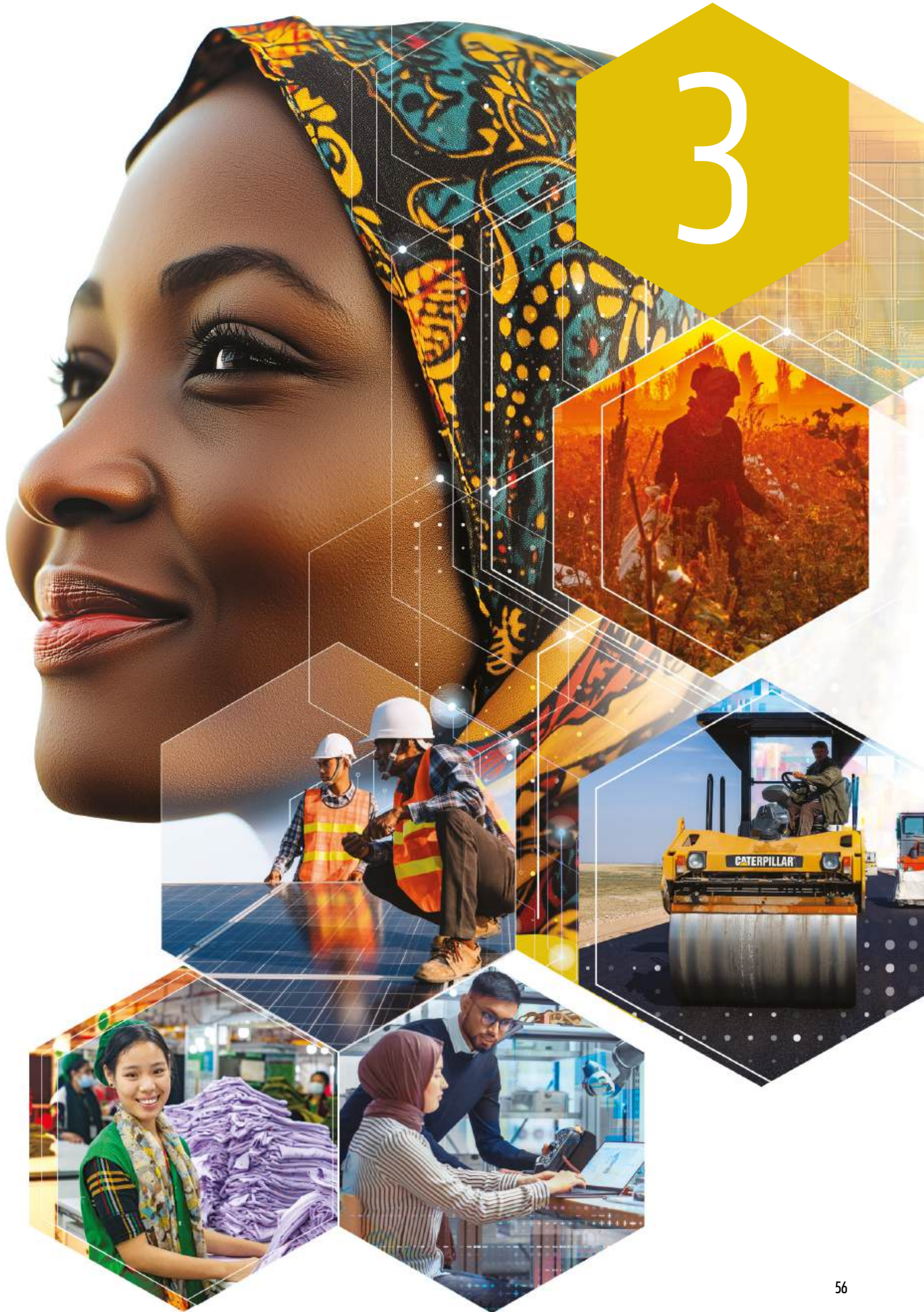
35.0 مليون دولار

أمريكي لنشر حلولها الرقمية، المصممة لهغار المزارعين، من أجل تدبير المزارع.

هذا المشروع تنفيذاً لمنحة قدرها 8.10 مليون يورو قدّمتها Probase، الجهة التكنولوجية الشريكة للبرنامج، ومكنت من استخدام تكنولوجيته المبتكرة الخاصة بتثبيت التربة. وقد مكّنت هذه المنحة، المضافة إلى تمويل البنك، من الإفراج عن مبلغ إضافي قدره 62 مليون يورو في شكل تمويل ميسر لإنشاء 105 كلم من الطرق الريفية. ويتوقع أن يمكّن استخدام تكنولوجيا Probase من خفض تكاليف الإنشاء بنحو 35%، وضمان صيانة تلك الطرق طوال 10 سنوات.

وفي سنة 2024، تلقى البنك أيضاً تعهداً من شركة Doktor Technologies قدره 35.0 مليون دولار أمريكي لنشر حلولها الرقمية، المصممة لهغار المزارعين، من أجل تدبير المزارع. وتشجيعاً لهذه المبادرة، نظمت في تركيا زيارة تعريف بالتكنولوجيا جمعت خبراء رقيقي المستوى من سيراليون وتوغو وأوغندا. وأثارت هذه الزيارة اهتماماً كبيراً ومناقشات عن الطريقة التي يمكن بها أن تحسن هذه التكنولوجيات الزراعية الرقمية الإنتاجية والتنافسية الزراعيتين في بلدانهم.

وسيواصل البنك، ممثلاً في برنامج التعاون على استخدام التكنولوجيا، تيسير نشر التكنولوجيات بمواءمة احتياجاته مع التكنولوجيات المتاحة والمناسبة، التي يمكن أن تذلل الصعوبات الإنمائية وتعزز النمو الاقتصادي.



الفصل 3: تعزيز الفعالية المؤسسية

تُعزى قدرة البنك الإسلامي للتنمية على إحداث التأثير والعمل الفعال إلى قوّة هياكله وآليات عمله الداخلية، ومنها الحوكمة المؤسسية؛ وتدير المخاطر؛ والمراجعة؛ والامتثال؛ وتكنولوجيا المعلومات. وفي سنة 2024، حرصنا على الحفاظ على سلامة وكفاءة هذه الأنظمة المؤسسية، حتى نضمن استمرارها في دعم مهمّتنا وتميُّزنا التشغيلي.

1.3: مجلس المحافظين



الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء البنك الإسلامي للتنمية

كان للاجتماعات السنوية 2024 أهمية خاصة، لأنها صادفت الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك. وقد نُظّم حفل لإحياء هذه الذكرى، والتأمل في إرث البنك الدائم ومسيرته الرائعة، وتحديد رؤية ملهمة للمستقبل.

وأقيم الحفل يوم 28 أبريل 2024 في فندق فورسيزونز بالرياض، وحضره خيف الشرف صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر آل سعود، أمير منطقة الرياض، ممثلاً لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود. وحضره أيضاً خيوف بارزون، ومحافظون، ورؤساء وفود، ومسؤولون رفيعو المستوى من البلد المضيف، ومنظمات دولية وإقليمية، وجهات شريكة أخرى.

وقد أصدر محافظو البنك "إعلان الخمسينية في الرياض" خلال هذه الفعالية، وذلك لتسليط الضوء على العوامل الأساسية التي تمكّن البنك من الاستعداد المؤسسي، وتوفير الموارد الكافية، والتموضع الاستراتيجي، ولتحديد أولوياته أيضاً.

يتألف مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") من ممثلين رفيعي المستوى للبلدان الأعضاء السبعة والخمسين. ويعقد هذا الجهاز الإداري اجتماعاته كلّ سنة في أحد البلدان الأعضاء، ويعقد واحداً منها كلّ ثلاث سنوات في مقر البنك. ولكلّ بلد عضو محافظ يمثلّه في مجلس المحافظين، وله 500 صوت أساسي، زائداً صوتاً واحداً عن كل سهم يكتتب فيه. ويتخذ مجلس المحافظين قراراته بأغلبية الأصوات، وهو ما يمكنه من فحص أداء البنك، ووضع الاستراتيجيات المستقبلية، وانتخاب رئيسه ونائبي رئيسه عن السنة التالية.

الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك خلال سنة 2024

عقدت مجموعة البنك اجتماعاتها السنوية (2024) فيما بين 27 و30 أبريل بالرياض (المملكة العربية السعودية). وكان ذلك براءة ملكية سامية من خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، تحت شعار "الاعتزاز بماضيها واستشراف مستقبلها: الأصالة والتضامن والازدهار". وقد اكتسبت اجتماعات هذه السنة أهمية خاصة، لأنها صادفت الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك، وتضمنت هذه الفعالية 49 نشاطاً، منها الاجتماعات النظامية وجلسات تبادل المعارف، وقُدّمت خدمات الترجمة الفورية بعدة لغات من أجل تسهيل المشاركة.

وعُقد الاجتماع السنوي التاسع والأربعون لمجلس المحافظين في 29 أبريل، وتضمن جدول الأعمال النظر في التقرير السنوي للبنك، والموافقة على القوائم المالية، وانتخاب رئيس مجلس المحافظين ونائبي رئيسه عن سنة 2025. وخلال الاجتماعات، ناقش المحافظون مقترحات مهمّة، منها إنشاء "نافذة تمويل ميسر للبلدان الأعضاء الأقل نمواً في البنك" ترمي إلى تعزيز الدعم المالي لهذه البلدان.

وإضافة إلى ذلك، عُيّن مجلس المحافظين مراجعين خارجيين لحسابات كل من البنك، وصندوق الوقف، وصندوق تمييز ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وصندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني، ومعهد البنك عن السنة المالية 2025.

يعمل أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين في خمس لجان منبثقة عنه هي:



2.3: مجلس المديرين التنفيذيين

يتألف مجلس المديرين التنفيذيين من 19 عضواً، عشرة أعضاء معيّنين يمثل كل منهم أحد أكبر البلدان العشرة مساهمة، وتسعة أعضاء منتخبين يمثل كل منهم مجموعة تتراوح بين أربعة وسبعة بلدان. ويعقد مجلس المديرين التنفيذيين عادةً - وهو الآن في دورته السادسة عشرة - خمسة اجتماعات في السنة.

ويتولى مجلس المديرين التنفيذيين مسؤولية التوجيه العام لعمليات البنك، ويمارس جميع الصلاحيات التي يفوضها إليه مجلس المحافظين، كأعداد أعمال مجلس المحافظين، واتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة البنك وعملياته، واعتماد الموازنة، وعرض الحسابات على مجلس المحافظين للموافقة عليها في اجتماعه السنوي.

يعمل أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين في خمس لجان منبثقة عنه هي: لجنة المراجعة، ولجنة أخلاقيات العمل، ولجنة المالية وإدارة المخاطر، ولجنة الحوكمة والإدارة، ولجنة العمليات والفعالية الإنمائية. وفي سنة 2024، عقد مجلس المديرين التنفيذيين خمسة اجتماعات: اجتماعين افتراضيين، واجتماعاً واحداً بالتزامن مع الاجتماع السنوي لمجلس المحافظين، واجتماعين حضوريين.

يتولى مجلس المديرين التنفيذيين مسؤولية التوجيه العام لعمليات البنك، ويمارس جميع الصلاحيات التي يفوضها إليه مجلس المحافظين.

3.3: الحوكمة الشرعية

يشدد البنك على أهمية الحوكمة الشرعية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ويحرص على مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية وضمان امتثالها في جميع عملياته. وفي سنة 2024، انخرطت الهيئة الشرعية لمجموعة البنك ولجائها الفرعية في مناقشات نشطة لتقديم حلول عملية موافقة للشريعة الإسلامية تضمن حوكمة فعالة في عموم المؤسسة. ويجسد التزام البنك بالحوكمة الشرعية وعده للأطراف المعنية والمجتمعات المحلية بتحقيق مستقبل أكثر إنصافاً.

المنجزات الأساسية سنة 2024

تطبيق تكنولوجيا المعلومات للتحقيق الشرعي: استحدث البنك تطبيقاً لتكنولوجيا المعلومات مخصصاً للتحقيق الشرعي يحسن إجراءات التحقيق بفضل خاصيات متقدمة كتحوير البيانات، وتتبع خطط عمل هيئة الإدارة، والامتثال المؤتمت، وأضعاً بذلك معياراً جديداً للحوكمة الشرعية.

إعادة هيكلة برنامج القرض السكني: أعيدت هيكلة برنامج القرض السكني لموظفي البنك (القرض) كي يتواءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما أدى إلى خفض التكاليف الإدارية بنسبة 50%، وزفر معنويات الموظفين، وتعزيز مصداقية البنك.

التعاون مع الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف: عقد البنك شراكة مع الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف من أجل تحسين الحوكمة الشرعية وتقديم تصنيفات مالية وتصنيفات ائتمانية شرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في العالم أجمع.

ورشات لبناء القدرات: نُظمت سلسلة من الورشات لفائدة البلدان الأعضاء، والجهات الإنمائية الشريكة، وموظفي المراكز الإقليمية من أجل تعزيز الامتثال للشريعة الإسلامية وتمكين الأطراف المعنية من المعارف اللازمة.

4.3: تدبير المخاطر

يتعرض البنك، في سعيه لتنفيذ مهمته الإنمائية، مثل أي مؤسسة تمويل إنمائي أخرى، للعديد من المخاطر المالية وغير المالية. وللتخفيف من هذه المخاطر، يستخدم البنك مختلف طرائق تدبير المخاطر، ويحافظ على نظام محكم لتدبير المخاطر يشمل مختلف أطر تدبير المخاطر وعملية ائتمان كاملة لتنفيذ أنشطته التشغيلية. ويتولى مراقبة المخاطر مجلس المديرين التنفيذيين ولجنة المالية وإدارة المخاطر المنبثقة عنه، التي توافق على الاستراتيجية والسياسات والتوجيهات المتعلقة بالمخاطر. وتحرص هيئة إدارة البنك - بدعم من لجنة إدارة المخاطر، ولجنة إدارة الأصول والخصوم - على الالتزام بأطر معتمدة في مجال حوكمة المخاطر.

وتُحرز وظيفة المخاطر في البنك تقدماً على مر الزمن، وذلك باعتماد تطور شامل لتدبير مختلف المخاطر المالية وغير المالية، ومنها المخاطر الائتمانية، والمخاطر السوقية، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. وفي هذا السياق، اقترب تنفيذ مشروع تدبير المخاطر المؤسسية في عموم البنك، وإجراء تحليلات متقدمة للمخاطر والبيانات المالية - ولا سيما مستودع البيانات المندمج (DataMart) - من مرحلة الاكتمال سنة 2024. وتُعَد تقارير ربع سنوية عن مجموع مقاييس ودرجات تحمّل المخاطر المنصوص عليها في إطار الإقبال على المخاطر من أجل تحديد قدرة المؤسسة واستعدادها لتحمل المخاطر، ومن ثم ضمان استدامة البنك على المدى البعيد في مواجهة الصعوبات المستمرة التغيّر

وقد نجح البنك في تطبيق النظام المتعلق بمخاطر العمليات، والرامي إلى أتمتة قياسها ورصدها وتدبيرها، وتفعيل الضبط والتقييم الذاتي للمخاطر، ووضع بيانات عن الخسائر، ومؤشرات مخاطر أساسية. ومن بين مبادرات الصحافة الأخرى، اكتمل مشروع التحول عن سعر الليبور، وأوشك إطار إدارة الأصول والخصوم على الاكتمال. واكتملت مراجعة ومعايرة نماذج التصنيف الداخلي للتمويلات السيادية، والمؤسسات المالية، وتمويل المشاريع، والتمويل المؤسسي، ويجري دمجها في نظام تكنولوجيا المعلومات. فضلاً على ذلك، نُفذ مشروع فحص وتحديث إطار تدبير التعرض للمخاطر من أجل تعزيز الحوكمة والبنى التحتية المتعلقة بتدبير المخاطر. وهو في مرحلة متقدمة.

5.3: أنشطة المراجعة

تتبع إدارة المراجعة الداخلية وظيفياً لمجلس المديرين التنفيذيين عن طريق لجنة المراجعة. وهي تؤدي دوراً مهماً في إطار تدبير مخاطر البنك، وذلك بتقديمها لمجلس المديرين التنفيذيين وهيئة الإدارة الضمان الموضوعي والمستقل والمشورة اللازمة بشأن فعالية وكفاءة الحوكمة المؤسسية وتدبير المخاطر وآليات ونظم الرقابة الداخلية. وفي سنة 2024، نُفذت إدارة المراجعة الداخلية مهام مراجعة ومهام أخرى مخططة في كل من المجال التشغيلي والمؤسسي والمعلوماتي. وُحدّدت أولويات مجالات المراجعة هذه بناءً على تقييم المخاطر الذي أجرته إدارة المراجعة الداخلية وخطة المراجعة السنوية المعتمدة.

وأعطت إدارة المراجعة الداخلية الأولوية للتطوير المهني، فشارك الموظفون مشاركة فعالة في الدورات التدريبية والندوات ذات الصلة، ومنها ما تعلق بتحديث المعايير العالمية للمراجعة الداخلية التي يصدرها المعهد الدولي للمراجعين الداخليين. وفضلاً على ذلك، نجحت إدارة المراجعة الداخلية في تحديث برمجيتها الخاصة بالمراجعة الداخلية للاستفادة من أحدث أدوات وتكنولوجيات المراجعة. ومكّنت البرمجية الجديدة من تحسين عوامل تصفية التقارير بإعداد تقارير معمّقة ولوحات متابعة فضلى. وتواصل إدارة المراجعة الداخلية استعانتها الفعالة بأدوات استكشاف آليات العمل وتحسين مهاراتها في مجال استخراج البيانات من أجل دعم ما تجريه من أنشطة المراجعة.

وتابعت إدارة المراجعة الداخلية تنفيذ خطط عمل هيئة الإدارة التي أوصت بها تقارير المراجعة متابعة دقيقة، وهو ما يضمن تنفيذ الإجراءات التصحيحية تنفيذاً فعالاً وأنياباً.

وفي إطار تعزيز التعاون الدولي وتقاسم الممارسات الفضلى، شاركت إدارة المراجعة الداخلية في الاجتماع السنوي لفريق الرؤساء التنفيذيين لمراجعة حسابات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وممثلي دوائر المراجعة الداخلية في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وقد أتاحت هذه المنابر فرصاً قيمة لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى في أوساط المجتمع الدولي للمراجعة الداخلية.

نجحت إدارة المراجعة الداخلية في
تحديث برمجيتها الخاصة بالمراجعة
الداخلية للاستفادة من أحدث أدوات
وتكنولوجيات المراجعة. ومكّنت
البرمجية الجديدة من تحسين عوامل
تصفية التقارير بإعداد تقارير معمّقة
ولوحات متابعة فضلى.

6.3: الامتثال

طوال سنة 2024، شاركت شعبة الامتثال التابعة للبنك في ضمان التزام عملياته واستثماراته وأنشطته بأنظمة المؤسسة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومعرفة العميل.

الأنشطة الأساسية

التدريب والتوعية: وسَّعت شعبة الامتثال نطاق برامجها التدريبية ليشمل أكثر من 192 متدرباً في مختلف المستويات من أجل تعزيز ثقافة الامتثال داخل المؤسسة. وتُنفَّذ أيضاً أنشطة توعية لمساعدة الوحدات الإدارية على تدبير العقوبات والمخاطر النظامية.



طلبات الامتثال: في سنة 2024، رُدَّت الشبهة على 1,543 طلب امتثال طادراً من 27 إدارة. فنظرت في 1,348 طلب إدماج متعلقاً بمعرفة العميل، وقُدِّمت 195 رأياً استشارياً.



طلبات تدبير العلاقات: نجحت الشبهة في تدبير 48 طلباً من طلبات تدبير العلاقات، وحافظت على سجل مثالي لا تشوبه أي انتهاكات كبيرة لأنظمة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.



التعاون الخارجي

شاركت شعبة الامتثال التابعة للبنك مشاركة فعالة في العديد من الاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، منها ما يلي:

- فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب؛
- فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في أفريقيا الوسطى؛
- فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا؛
- لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

التحول الرقمي

استثمرت شعبة الامتثال في رقمنة أنشطتها وتعاونت مع جهات خارجية مقدِّمة للخدمات من أجل مساعدتها على التحول الرقمي نحو تطبيق برنامج امتثال فعال.

استثمرت شعبة الامتثال في رقمنة أنشطتها وتعاونت مع جهات خارجية مقدِّمة للخدمات من أجل مساعدتها على التحول الرقمي نحو تطبيق برنامج امتثال فعال.

7.3: الحوكمة المؤسسية

الحوكمة المؤسسية ضرورية لحسن سير البنك، لأنها تساهم في تحقيق الكفاءة والنمو وثقة الأطراف المعنية. ويعتبر البنك الحوكمة الرشيدة أساس التنمية المستدامة، وتشكّل مبادئها جزءاً لا يتجزأ من قيمه الأساسية. وتتولى شعبة الحوكمة المؤسسية مهمة وضع إطار الحوكمة والحفاظ عليه.

الأنشطة الأساسية

فحص مكوك الحوكمة: شمل ذلك نشر التقرير الأول عن برنامج فحص مكوك حوكمة البنك؛ وإحصاء 75 مكوك حوكمة لمجلس المديرين التنفيذيين؛ و132 مكوك حوكمة لهيئة الإدارة؛ واعتماد خطة عمل استراتيجية ترمي إلى فحص وتحديث مكوك السياسات فيما بين سنتي 2025 و2028.



الإطار 16: الوسيط الإداري يرفع الوثام والاحترام في مكان العمل

يؤدي الوسيط الإداري لمجموعة البنك دوراً أساسياً في تعزيز بيئة عمل إيجابية، وذلك بتقديم المساعدة المحايدة للموظفين. وفي سنة 2024، بثّ الوسيط الإداري في 77 قضية، لم يبت إلا في 10 قضايا منها رسمياً بموجب قواعد آلية تسوية المظالم. وكان جزء كبير من هذه القضايا (47%) يتعلق بالتقدم والتطوير المهني، وهو ما يدل على أهمية حل مشكلات الموظفين في هذا المجال.

وفي سبيل توعية الموظفين وتعزيز مهاراتهم في مجال تسوية النزاعات، نظم الوسيط الإداري أربع ورشات ركزت على تسوية النزاعات والمشاركة في توفير مكان عمل يسوده الاحترام. وقد ضمت هذه الورشات 85 موظفاً من موظفي المقر والمراكز الإقليمية، وقُدِّمت لهم أفكاراً مفيدة عن تقنيات حل النزاعات وأهمية الحفاظ على ثقافة الاحترام في مكان العمل.

وإضافة إلى المبادرات الداخلية، ترأس الوسيط الإداري شبكة الوسطاء الإداريين والوسطاء في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات ذات الحلة. وقد مكّن هذا الدور من تيسير علاقات التعاون الخارجي وتبادل الممارسات الفضلى والموارد بين الوسطاء الإداريين والوسطاء في المنظمات الحكومية الدولية المتعددة الأطراف.

ونظّم مكتب الوسيط الإداري أيضاً جلسات "حوار مع الوسيط الإداري" استهدفت مديري الإدارات والشعب ورؤساء الأقسام، ومكّنت من تحسين نظرتهم إلى خدمات الوسيط الإداري، وإلى الأدوات المتاحة لتسوية المنازعات تحسّيناً كبيراً. وفضلاً على ذلك، احتُفل في شهر أكتوبر بالدورة الثالثة من يوم الوسيط الإداري 2024 تحت شعار "الوسطاء الإداريون: موجودون للاستماع إليكم"، ودار حول أهمية التواصل المفتوح وتسوية المنازعات داخل المؤسسة.

الهيكل التنظيمي: دخل الهيكل التنظيمي الحالي الخاص بالبنك حيز النفاذ في 1 أغسطس 2024، وذلك بعد استحداث "قسم تحسين الأعمال" ضمن إدارة الاستراتيجية والموازنة والأداء المؤسسي.



عمل المحكمة الإدارية: تعمل المحكمة الإدارية لمجموعة البنك بكامل طاقتها. وقد عقدت ثلاث جلسات استماع حضورية سنة 2024.



لجنة النظر في طعون الموظفين: أعيد تشكيل لجنة النظر في طعون موظفي مجموعة البنك. وقد واصلت الاضطلاع بأنشطتها المعتادة.



وتنم الإنجازات المحققة في مجال الحوكمة المؤسسية سنة 2024 عن الالتزام بالحفاظ على معايير حوكمة عالية، مع الحرص على مسؤولية البنك وشفافيته واستجابته لاحتياجات الأطراف المعنية.

تنقيح الأنظمة الداخلية: في 16 مارس 2024، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على الأنظمة الداخلية المنقحة لخمسة لجان هي: لجنة أخلاقيات العمل، ولجنة الحوكمة والإدارة، ولجنة المراجعة، ولجنة المالية وإدارة المخاطر، ولجنة العمليات والفعالية الإنمائية.



الفحوص الدورية: قامت شعبة الحوكمة المؤسسية بفحص أهم وثائق الحوكمة، وهو ما أسفر عن اعتماد ونشر مصفوفة تفويض الصلاحيات المنقحة الخاصة بالبنك، والدليل التنظيمي، والأنظمة الداخلية لسبع لجان تابعة لهيئة الإدارة في شهر مارس 2024.



سجل المفوضين بالتوقيع: وافق رئيس البنك على نسخة سنة 2024 من سجل المفوضين بالتوقيع على مختلف العمليات في شهري يوليو ونوفمبر 2024.



الاطلاع على وثائق الحوكمة: يمكن للموظفين الاطلاع على جميع وثائق الحوكمة والسياسات المعتمدة من بوابة الحوكمة والسياسات المؤسسية الخاصة بالبنك.



هذه الطريقة الاستباقية لم تحلّ المنازعات قبل تفاقمها فحسب، بل ساهمت أيضاً في تحقيق الوئام في مكان العمل بفضل رصد الاتجاهات وإبلاغ النتائج للإدارة العليا.

وبوجه عام، كانت أنشطة مكتب الوسيط الإداري خلال سنة 2024 متوائمة مع موضوعاته الاستراتيجية (2023-2025)، فانحبت على منع المظالم، وتيسير الحوار، والتوعية، وتعزيز الشراكات، وبناء القدرات. وهذه الطريقة الاستباقية لم تحلّ المنازعات قبل تفاقمها فحسب، بل ساهمت أيضاً في تحقيق الوئام في مكان العمل بفضل رصد الاتجاهات وإبلاغ النتائج للإدارة العليا.

8.3: التحنيف الائتماني

في سنة 2024، تلقى البنك ما يقارب

634 مليون دينار إسلامي
(نحو 824 مليون دولار أمريكي)

في إطار رأس المال المدفوع من جميع البلدان الأعضاء، وهو ما يمثل أحد أهم التدفقات منذ إنشائه.

9.3: دعم البلدان المساهمة

ما انفكت البلدان الأعضاء تقدم للبنك، منذ إنشائه، دعمها المطرد بصفتها مساهمة، وذلك بسخاء مساهمات في شكل زيادات عامة وخاصة في رأس المال. ويدل هذا الدعم المطرد على روح التضامن والتعاون اللازمة للنهوض بالتنمية في العالم الإسلامي، ويتوقع أن يستمر في السنوات المقبلة حتى يمكنه من الوفاء بمهمته في مجال التنمية المستدامة.

وقد ووفق لجمهورية إندونيسيا على أحدث زيادة خاصة في رأس المال خلال الاجتماع السنوي 2023. ودخلت هذه الزيادة حيز التنفيذ في الربع الأول من سنة 2024. وعلى أثر هذه الموافقة، وُجّهت الدعوة إلى جميع البلدان الأعضاء لزيادة حصصها من الأسهم إلى مستويات ما قبل الزيادة الخاصة في رأس المال، وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى تدفقات رأسمالية إضافية كبيرة للبنك. وهذا التدفق الرأسمالي بالغ الأهمية، لأنه سيمكّن البنك من تعزيز مبادراته في مجال التنمية المستدامة، ومنها الجهود الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر، ومكافحة تغير المناخ، والنهوض بالأمن الغذائي وبالنمو الاقتصادي غير المضّر بالبيئة.

وفي سنة 2024، تلقى البنك ما يقارب 634 مليون دينار إسلامي (نحو 824 مليون دولار أمريكي) في إطار رأس المال المدفوع من جميع البلدان الأعضاء، وهو ما يمثل أحد أهم التدفقات منذ إنشائه. ولا تمكّن مستويات الرسالة المرتفعة المحققة بفضل الزيادات العامة والزيادات الخاصة المتتالية في رأس المال من تعزيز استدامة البنك المالية فحسب، بل تمكّن أيضاً من تعزيز قدرته على تحمّل الأزمات المالية. وتُثني وكالات التصنيف الائتماني العالمية على هذا الدعم المطلق من البلدان المساهمة، وتعتبره على الدوام عاملاً أساسياً في حصول البنك على تصنيف ائتماني ممتاز (AAA)، ما فتئ يتجدّد منذ ما يزيد على عقدين من الزمن.

وفضلاً على ذلك، فإنّ هذا التصنيف الائتماني الممتاز (AAA) يمكّن البنك من مواصلة تعبئة الموارد من سوق رأس المال العالمي، وذلك عن طريق إصدارات الصكوك بتكاليف مثالية لبلدانه الأعضاء، ومن ثمّ زيادة قدرته التشغيلية من أجل الوفاء باحتياجاتها التمويلية المتزايدة.

أُخذت ثلاث وكالات رائدة من وكالات التصنيف الائتماني هي وكالة "ستاندرد أند بورز غلوبال"، ووكالة "موديز لخدمات المستثمرين"، ووكالة "فيتش ريتينغس" تصنيفاتها الائتمانية الممتازة للبنك (AAA)، مع نظرة مستقبلية مستقرة سنة 2024. ويؤكد هذا التصنيف الائتماني الاستثنائي للبنك سلامته المالية الجيدة المتمثلة في رسمته القوية، ونسبة رفعه المالي المنخفضة، وحالة سيولته القوية، وقدرته المكنة على حشد التمويل من السوق.

وفضلاً على ذلك، يتمتع البنك بمكانة الدائن المفضل، وهو ما يعزّز مصداقيته وموثوقيته في القطاع المالي. وتزداد مكانته رسوخاً بفضل نتائجه المبهرة الناجمة عن دعم الجهات المساهمة فيه وتنفيذه الفعال لمهامه الإنمائية في البلدان الأعضاء.

ويُعَدُّ كلّ من لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي والمفوضية الأوروبية البنك بنكاً إنمائياً متعدد الأطراف معدوم المخاطر المرجّحة، وهو ما يدل على مركزه التجاري والمالي الممتاز ويعزز دوره الأساسي في تمويل التنمية الدولية. وعلى العموم، تجسّد تصنيفات البنك الائتمانية التزامه بتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان الأعضاء، وحفاظه على قاعدة مالية سليمة.

على العموم، تجسّد تصنيفات
البنك الائتمانية التزامه بتشجيع
النمو الاقتصادي والتنمية في
البلدان الأعضاء، وحفاظه على
قاعدة مالية سليمة.



يمكن للبنك أن يحقق نمواً مطّرداً سنة 2025 بفضل قوة ميزانيته العمومية، وتنوع مصادر دخله، واستمرار اهتمامه بتدبير المخاطر.

من النزاعات ما زالت تقلقنا، وتلفت الانتباه إلى ما نواجهه من صعوبات في إيجاد توازن بين النمو والمخاطر الكامنة في دعم هذه المناطق الهشة.

ويظل البنك متفائلاً بشأن قدرته على التحدي لل صعوبات المحتملة، ومنها تخفيضات مجلس الاحتياطي الفيدرالي المتوقعة لأسعار الفائدة سنة 2025. ويمكن أن يحقق نمواً مطّرداً سنة 2025 بفضل قوة ميزانيته العمومية، وتنوع مصادر دخله، واستمرار اهتمامه بتدبير المخاطر.

الإطار 17: الأداء المالي خلال سنة 2024

ينمّ أداء البنك المالي خلال سنة 2024 عن مسار نموّ جيّد بصافي دخل قدره 388 مليون دينار إسلامي (وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22.5% عما كان عليه الأمر في السنة السابقة). ويمكن أن يُعزى هذا النموّ إلى الأداء الممتاز في مجالات أساسية، كالخزانة وأصول المشاريع والاستثمارات التي شهدت - مجتمعةً - معدّل نموّ قدره 22%.

وقد كان لظروف السوق المواتية، ولا سيّما في بيئة أسعار الفائدة المرجعية، دورٌ حاسمٌ في هذا الإنجاز. واستفاد البنك استفادة استراتيجية من ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما عزز نتائجه المالية. وواظت حقوق الملكية في البنك تزايدها، فارتفعت بمبلغ قدره 1.1 مليار دينار إسلامي، أي بنسبة 10.5%، عما كانت عليه في نهاية سنة 2023. وهو نموّ يعزى إلى الدعم المطلق من البلدان الأعضاء والأداء الممتاز العام.

وفي الوقت نفسه، فإن مخصّصات انخفاض القيمة المتزايدة والناجمة عن تعرّضنا لمخاطر البلدان الأعضاء الهشة والمتضررة

10.3: استراتيجية الشراكة القطرية وإطار التعاون القطري

في سنة 2024، أحرزت مجموعة البنك تقدماً كبيراً في تنفيذ استراتيجية الشراكة القطرية وإطار التعاون القطري. وانصب الاهتمام على الانتقال من الصياغة الاستراتيجية إلى التنفيذ والرد الفعاليين، وتعزيز المواءمة بين الأطر الاستراتيجية وأولويات التنفيذ.

المستجدات الأساسية:

الاهتمام بالتنفيذ: تميّزت هذه السنة بدمج الفحوص النصفية وفحوص الاكتمال في برنامج عمل الاستراتيجية الأساسي، وهو ما مكّن من تحسين رد ومواكبة الأولويات المتغيرة للبلدان الأعضاء.

تعزيز التنسيق: مكّن استحداث مجموعات العمل المعنية بالتنفيذ من تحسين التنسيق بين البنك والبلدان الأعضاء، وهو ما عزز عملية الرد.

التعاون الاستراتيجي: مكّن التعاون المستمر مع مختلف البلدان الأعضاء - ولا سيما البلدان غير المقترضة كالجزائر وبروناي وماليزيا - من دعم جهود التنويع الاقتصادي.

المنجزات

- التمكّن من إنجاز 3 استراتيجيات شراكة قطرية مع غينيا والمغرب وكوت ديفوار؛ و4 أطر تعاون قطري مع سورينام وتركيا وموريتانيا وأوغندا؛ و4 فحوص نصفية للمالديف وأوزبكستان وإندونيسيا والسنغال.
- التقدم في إعداد أطر التعاون القطري مع ماليزيا وبروناي والجزائر.
- إعداد لوحة معلومات فورية عن استراتيجيات الشراكة القطرية وأطر التعاون القطرية من أجل تتبّع التطورات والبيانات.

التوجهات المستقبلية

- في سنة 2025، يزمع البنك استهداف 8 استراتيجيات شراكة قطرية، وأطر تعاون قطري، وفحوص نصفية، وفحوص اكتمال إضافية، وإعطاء الأولوية لتبسيط الآليات من أجل تحسين الأطر العملية وتحقيق نتائج إنمائية مؤثرة.
- تظل مجموعة البنك حريصة على تطوير أدواتها الرائدة والتثيت من استمرار العمل باستراتيجيات الشراكة القطرية وأطر التعاون القطري التي هي أدوات فعالة لتوطيد الشراكات الإنمائية وتحفيز النتائج في البلدان الأعضاء.

11.3: التقييم المستقل

تقيم إدارة التقييم المستقل تأثير تدخلات البنك على النتائج الإنمائية. وفي سنة 2024، أجرت إدارة التقييم المستقل:

- 11 تقييماً للمشاريع في 11 بلداً عضواً؛
- تقييماً مجمّعاً واحداً لعمليات المعونة الخاصة في إثيوبيا؛
- تقييماً نصفياً لبرنامج وحدات طبية متنقلة يموله برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية في أربعة بلدان أعضاء.

الاستنتاجات الأساسية

- الانخراط الحكومي التام والتنسيق الفعال للأطراف المعنية ضروريان لنجاح المشاريع.
- ينبغي تصميم المشاريع من منظور يركّز على الجهات المستفيدة، والوفاء بالاحتياجات المحلية، وإشراك المجتمعات المحلية.
- تتعرّز الاستفادة في مجال الزراعة بمؤسسات مجتمعية قوية وجهود انتقائية لبناء القدرات.

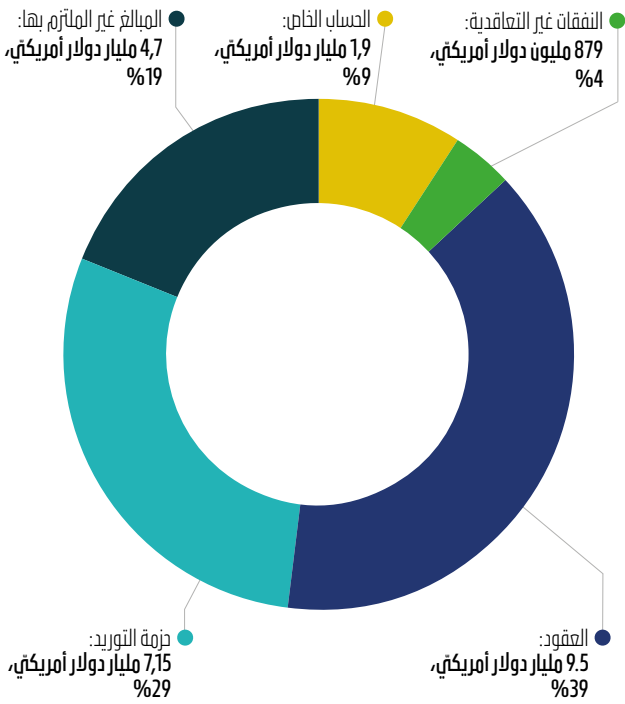
التقييمات المؤسسية

إضافة إلى تقييم المشاريع، أكملت إدارة التقييم المستقل ثمانية تقييمات مؤسسية وأطلقت خمسة تقييمات جديدة. وتشمل التقييمات المكتملة ما يلي:

- توريد الخدمات الاستشارية؛
- الكفاءة التشغيلية عند البدء؛
- صندوق تثير ممتلكات الأوقاف؛
- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية؛
- ثقة؛
- سياسة واستراتيجية التعاون والتكامل الإقليميين؛
- تقييم التعاون القطري (مصر)؛
- تقييم قطاع الزراعة والتنمية الريفية.
- وتنصّب التقييمات التي أُطلقت حديثاً على ما يلي:
- تجربة مجموعة البنك في مجال تطبيق اللامركزية؛
- الكفاءة التشغيلية أثناء التنفيذ وعند التخارج؛
- تقييم التعاون القطري (نيجيريا)؛
- تمكين النساء وتطوير قدرات الشباب؛
- تأثير عمليات إعادة الهيكلة التنظيمية على استقرار عمل المؤسسة.

وتتواءم هذه التقييمات مع أولويات "إعلان الخمسينية في الرياض"، فتركّز على الحوكمة والاستدامة المالية والتكامل الإقليمي.

الشكل 1.3: مجموع المحفظة الجارية (جميع سنوات التقييم) (24,5 مليار دولار أمريكي تقريباً)



نشر المعارف وبناء القدرات

في سنة 2024، أعطت إدارة التقييم المستقل الأولوية لنشر المعارف وبناء القدرات، فأُسفرت عما يلي:

- 52 منتجاً معرفياً، منها 10 تقارير تقييم، و20 مختصراً معرفياً، و11 مقالة تقييم؛
- أربع ورشات لبناء القدرات في مجال التقييم لفائدة الموظفين والمؤسسات في البلدان الأعضاء؛
- أربع ندوات إلكترونية من أجل تحسين تبادل المعارف؛
- الندوة السادسة لمجموعة البنك عن التقييم، التي ناقش فيها 32 خبيراً وأكثر من 400 مشارك الطريقة التي يمكن أن توجه بها المعارف في مجال التقييم سياسات واستراتيجيات التكيف مع الصعوبات الجديدة.

12.3: التوريد

أحرز البنك تقدماً كبيراً في تعزيز عمليات التوريد سنة 2024، فأولى اهتماماً خاصاً لتحسين الكفاءة، والفعالية، والشفافية في المشاريع التي يمولها. ويتمثل الهدف العام من ذلك في العمل على أن تكون ممارسات التوريد عادلة وتنافسية، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق أفضل قيمة مقابل المال للمستفيدين وإلى تشجيع تنمية الأسواق الوطنية والإقليمية للمقاولين، والموردين، والاستشاريين من البلدان الأعضاء.

المنجزات الأساسية

محفظة التوريد الجارية: في نهاية سنة 2024، تجاوزت محفظة البنك الجارية المتعلقة بتوريد المشاريع 24.5 مليار دولار أمريكي، منها 9.5 مليار دولار أمريكي في شكل عقود جارية، و7.2 مليار دولار أمريكي في شكل توريدات جارية، و4.7 مليار دولار أمريكي في شكل مبالغ غير ملزم بها، في حين سيُصرف مبلغ 1.9 مليار دولار أمريكي وفق طرائق الحسابات الخاصة، ومنها النفقات غير التعاقدية.

العقود الجديدة: في سنة 2024، وقّع البنك عقوداً جديدة بمبلغ إجمالي قدره 1.43 مليار دولار أمريكي، استفادت منها شركات من 36 بلداً عضواً و10 بلدان غير أعضاء (انظر الملحق 11).

وأبرز البلدان الأعضاء المستفيدة هي:

- إندونيسيا: 231.3 مليون دولار أمريكي؛
- غيانا: 160.1 مليون دولار أمريكي؛
- كوت ديفوار: 135.9 مليون دولار أمريكي؛
- الإمارات العربية المتحدة: 133.9 مليون دولار أمريكي؛
- نيجيريا: 80.5 مليون دولار أمريكي.

الأفضلية المحلية: في سبيل دعم المقاولين والاستشاريين المحليين، يقدم البنك هامشاً تفضيلاً يصل حتى 10% للشركات الوطنية في إطار عقود العطاءات التنافسية الدولية. وترمي هذه المبادرة إلى تعزيز مجتمع الأعمال الوطني وحفز الاقتصادات المحلية.

● **مبادرات بناء القدرات:** يحرص البنك على بناء القدرات المؤسسية والنهوض باستخدام أنظمة التوريد القطرية. وفي سنة 2024، نظم البنك ورشات عن التوريد في ستة بلدان أفريقية (هي أوغندا وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وكوت ديفوار وغينيا) وثلاثة بلدان آسيوية (هي جمهورية قرغيزستان وباكستان وإندونيسيا)، استفاد منها نحو 800 مهني. كذلك، نُظمت ورشة افتراضية عن تدبير العقود المتقدم لفائدة أربعة بلدان أفريقية.

● **التوريد المستدام:** وضع البنك مقاييس للمسؤولية البيئية والاجتماعية في وثائق توريده العادية، فواءم بذلك ممارساته مع معايير الاستدامة العالمية. ونُظمت ورشة إقليمية عن التوريد المستدام في الكويت بالتعاون مع البنك الدولي.

● **دعم شبكات التوريد:** يقدم البنك الدعم الفني والمالي لشبكات التوريد العامة في أفريقيا وآسيا، وهو ما يعزز احترافية وظائف التوريد. ويدعم البنك أيضاً اتحادات المقاولين والاستشاريين من البلدان الإسلامية، وذلك بتنظيم جمعيات عمومية سنوية وتوفير أنشطة بناء القدرات.

● **استخدام التكنولوجيا:** يحسّن البنك برامج المتعلقة بالتعلم الإلكتروني في مجال التوريد للمشاريع، وذلك بإطلاق وحدات عن التدبير المتقدم للعقود واليات البت في الشكاوى. ويشجّع أيضاً استخدام أنظمة التوريد الحكومية الإلكترونية في بلدان مثل بنغلاديش وإندونيسيا. وأجرى البنك فحصاً للنظام الوطني للتوريد الحكومي الإلكتروني في المغرب وبدأ مناقشات بشأن تطبيقه المحتمل للتوريد ذي العتبة المنخفضة.

13.3: الفعالية الإنمائية

أحرز البنك تقدماً كبيراً في تحسين فعاليته الإنمائية، وذلك بوضوح إطار للإدارة القائمة على النتائج. وقد طمّم هذا الإطار من أجل دعم تنفيذ استراتيجية البنك المعاد مواءمتها (2023-2025)، وهو يقوم على أربعة محاور أساسية هي: الأهداف، ومؤشرات النتائج الموحدة، والفعالية التشغيلية، والكفاءة التنظيمية. وتجسّد هذه الأداة الشماملة حرص البنك على تعظيم تأثير مبادراته المتعلقة بالتمويل الإنمائي.

وينشر البنك تقريره السنوي عن الفعالية الإنمائية منذ سنة 2017. وهو بذلك يتّبع تقاليد سائر البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف. ويمكّن هذا التقرير من مضاهاة مبالغ التمويل والنتائج التشغيلية مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك حرصاً على أن تكون مساهمات البنك في التنمية العالمية واضحة العرض سهلة الفهم.

وإضافةً إلى التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية، يستثمر البنك كثيراً في استحداث لوحات معلومات إلكترونية من أجل تحسين كفاءة رصد المشاريع وإعداد تقارير عنها. وتؤدي هذه الأدوات

الإلكترونية دوراً مهماً في تحسين فعالية تدخّلات البنك تحسيناً استباقياً يمكنه من تتبّع وتدير الجهود الإنمائية على الفور. وتؤكد طريقة البنك المتكاملة في الرصد وإعداد التقارير اهتمامه بالحصول على نتائج إنمائية مرضية وضمن المساءلة في عملياته.

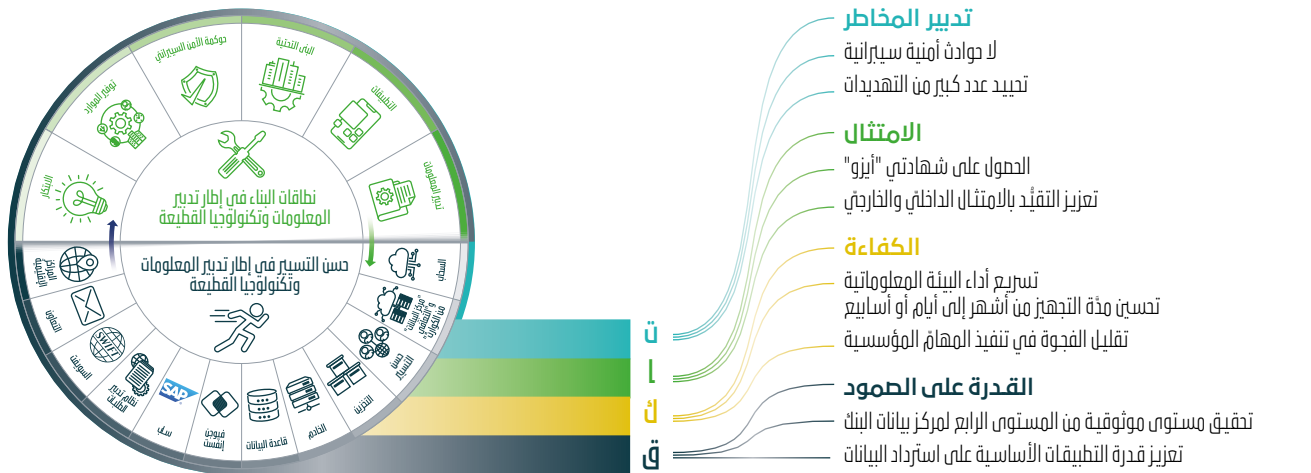
14.3: تمكين النشاط المعلوماتي

تؤكد إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة التابعة للبنك أهمية التدبير الاستراتيجي للتكنولوجيات في بلوغ أهداف المؤسسة والتكيف مع الصعوبات العالمية. وتؤكد هذه الإدارة، بصفاتها عامل تمكين استراتيجي للتحوّل التنظيمي، تكامل الأفراد وآليات العمل والتكنولوجيا والبيانات من أجل تعزيز القدرة على الصمود في بيئة عالمية سريعة التغير.

نظام "ساب" السحابي للبيانات التحليلية ونظام "ساب" المسؤول عن المعلومات

في سنة 2024، استبدل البنك نظام إعداده للموازنة بنظام "ساب" السحابي للبيانات التحليلية، فأدخل بذلك تحسينات كبيرة على إجراءاته المالية. وقد مكّن هذا الانتقال من تبسيط العمليات، وتسريع اعتماد الموازنات، وتوفير نسخة من الموازنة أكثر وضوحاً. وبلغت تكلفة اقتناء ترخيص النظام الجديد 215,000 دولار أمريكي موزعة على ثلاث سنوات، وقُدّم تدريب شامل للمستخدمين خلال مدة الانتقال.

الشكل 3-2: نبذة عن عمل إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة سنة 2024: تعزيز القدرة على الصمود والمرونة والامتثال



2024	2025	2026
الاستراتيجية المعلوماتية والنموذج التشغيلي في طور الاكتمال	التوسع الرقمي	التميز الرقمي
 تشجيع الابتكار في مجال الأنظمة والبنى التحتية المعلوماتية	توسيع نطاق تطبيق الاستراتيجية الرقمية في مختلف الوحدات الإدارية	مواصلة دمج الحلول الرقمية بموجب إطار الاستراتيجية العشرية للبنك
 حسن التسيير	تبسيط ودمج الإجراءات المعتمدة على الأدوات التكنولوجية	تعزيز القدرة على الصمود من أجل استمرار العمل دون انقطاع

مشاركة الموظفين

- **تدبير الأداء:** تنفيذ لجنتي "معايرة الأداء" و"تجارب الموظفين" من أجل تحسين الشفافية.
- **مبادرات المشاركة:** إطلاق برنامج "صوت الموظف" ونشرة إخبارية عن الموارد البشرية من أجل توطيد الصلات بالموظفين.

16.3: الأنشطة الإدارية الأخرى

الخدمات الصحية للموظفين

في سنة 2024، واصل مركز الخدمات الصحية للموظفين التابع لمجموعة البنك تقديم خدمات الرعاية الصحية الشاملة من أجل تعزيز راحة الموظفين. ولهذا المركز عيادة داخلية تتمتع بقدرات الرعاية العاجلة والتدخل في حالات الطوارئ، والتشخيص المختبري المحسّن، وصيدلية موحّدة، وتفي العيادات المتخصصة، كعيادة السكري وعيادة المسافرين، باحتياجات صحية بعينها. وتمكّن الشركاء مع الجهات الكبرى المقدّمة لخدمات الرعاية الصحية من توفير خدمات رفيعة المستوى للموظفين وأسرهم، في حين تساعد برامج التدريب على الإنعاش القلبي الرئوي والإسعافات الأولية ومبادرات التوعية الصحية، مثلاً، على الارتقاء الاستباقي بالصحة.

السلامة والأمن

في سنة 2024، تحققت منجزات مهمة في مجال السلامة والأمن، منها ما يلي:

- التعاون مع منظمة النجدة الدولية (International SOS) على توفير خدمات طوارئ شاملة للبعثات الرسمية.
- التعاون مع "شركة كينيون الدولية لخدمات الطوارئ" على تحسين التعافي من الكوارث والتواصل في حالات الأزمات.
- استخدام أجهزة الاتصال عبر الأقمار الصناعية في المراكز الإقليمية من أجل تحسين الترابط والكفاءة التشغيلية.
- ترقية نظام الدوائر التلفزيونية المغلقة، مع كاميرات متطورة ومراقبة آنية من أجل تعزيز التدابير الأمنية.
- نظام تسجيل الدخول والخروج الرقمي من أجل تبسيط تدبير الدخول وتحسين الكفاءة.

تدبير المرافق

حدّث الفريق المكلف بتدبير المرافق مبنى البنك وعزّز الاستدامة بفضل تنفيذ عقد شامل لتدبير المرافق، وتجديد المكاتب، وتطوير المراكز الإقليمية. وخُفّضت انبعاثات الكربون بفضل تدابير اقتصاد الطاقة وتحويل 40% من أسطول المركبات إلى طرّز هجينة أو كهربائية. وحصل الفريق أيضاً على شهادة "الريادة في الطاقة والتصميم البيئي" من أجل خفض استهلاك الطاقة، وأقام تجهيزات مقتصدة في المياه وإعادة تدوير المياه الرمادية، وخفض استهلاك الورق بنسبة 30% عن طريق التدبير المركزي لطباعة الوثائق.

وإضافةً إلى ذلك، استحدث فريق إدارة المعلومات وتكنولوجيا القطيعة نظام "ساب" المسؤول عن المعلومات من أجل إنشاء مسرد معلوماتي، وهو ما حقق نتائج رائعة. فقد مكّن ذلك من خفض تكاليف المشروع من نحو 200,000 دولار أمريكي إلى 16,500 دولار أمريكي، وتوسيع نطاقه من 50 مصطلحاً إلى عدد هائل بلغ 1,961 مصطلحاً. ومكنت هذه المبادرة أيضاً من تحسين تدبير نوعية البيانات وتحسين اتساقها وحوكمتها في عموم المؤسسة.

15.3: تدبير الموارد البشرية

في سنة 2024، اتخذ البنك عدة مبادرات في مجال تدبير الموارد البشرية، وذلك من أجل تعزيز القدرات القيادية، والثقافة التنظيمية، وانخراط الموظفين، والتميز التشغيلي.

المنجزات الأساسية

رضا الموظفين: حقق البنك درجة رضا عامة بلغت 75% في استبيان "أفضل أماكن العمل"، الذي سلّط الضوء على محاسن العمل الجماعي، ومرونة شروط العمل، والمزايا التنافسية القوية.



مبادرات الثقافة المؤسسية: أطلق البنك مبادراته المتعلقة بالتنشيط الثقافي من أجل إعادة تعريف الثقافة المؤسسية، واحتفى بالشمولية في إطار "مبادرة توديع المتقاعدين".



تحديث السياسات: حدّث سياسات الموارد البشرية الأساسية المتعلقة بالحضور والغياب، والسفر في مهمة، والإجازة، وتشغيل الأقارب المقربين، وذلك من أجل مواكمتها مع الممارسات الفضلى.



التحول الرقمي: أتمتة آليات العمل، كأصدار شهادات الخدمة، وتحديث بوابة الموارد البشرية (MyHR) من أجل تحسين الولوج وتبسيط سير العمل.



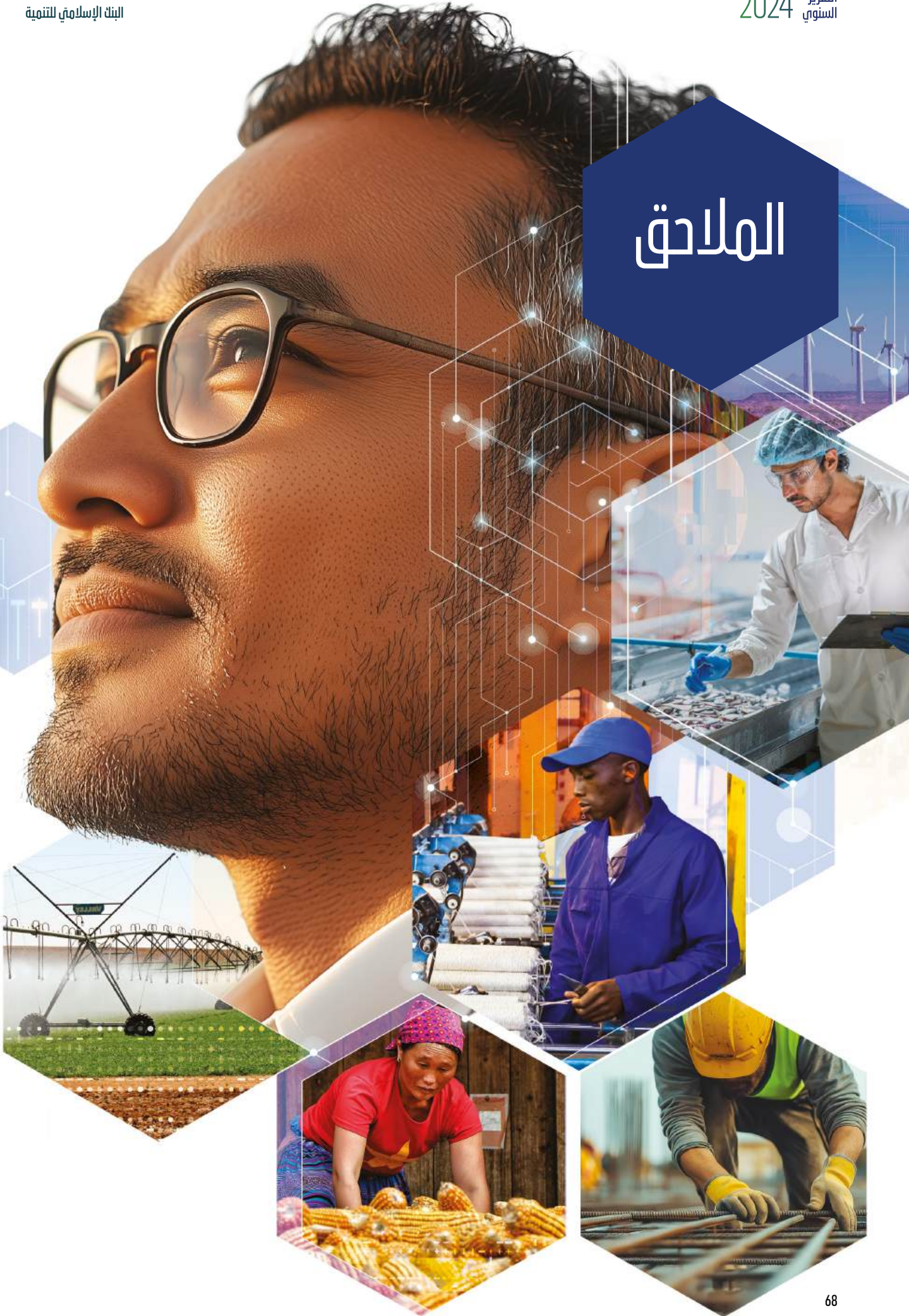
تدبير المواهب

● **جهود التوظيف:** نشر الفريق المكلف بالاختيار والتوظيف 180 عرض عمل، وشارك في معارض فرص العمل، وقدم توجيهات جديدة في مجال استقطاب الموهوبين والعمل عن بُعد.

● **آلية تنشيط القيادة:** القصد من هذه العملية هو تعزيز القدرات القيادية بفضل استراتيجية تقوم على الطرائق التالية:

- **التجديد:** تمديد عقود المديرين وتكريم المتميزين منهم؛
- **التنشيط:** مناوبة المديرين من أجل إدخال مختلف المهارات؛
- **استعادة القوى:** تمكين المديرين من مكافحة الإرهاق.

الملاحق



الملاحق

الملاحق 1 - 6: القوائم المالية

70

- الملاحق 1: تقرير التدقيق الشرعي
- الملاحق 2: تقرير الإدارة
- الملاحق 3: تقرير مراجعي لجنة المنظمات الراعية للجنة ترديدواي
- الملاحق 4: الموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلامي للتنمية
- الملاحق 5: الموارد الحساب الخاص للبنك الإسلامي للتنمية (صندوق الوقف)
- الملاحق 6: المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية والبلدان التي يمثلونها
- الملاحق 7: بيان الاكتتاب في رأس المال المساهم به في البنك الإسلامي للتنمية
- الملاحق 8: بيان القوة التصويتية للبنك الإسلامي للتنمية

الملاحق 7 - 10: التمويل

100

- الملاحق 7: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية بحسب البلدان سنة 2024 (بملايين الدولارات الأمريكية)
- الملاحق 8: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية بحسب البلدان (1975-2024) (بملايين الدولارات الأمريكية)
- الملاحق 9: صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب البلدان والكيانات (بملايين الدولارات الأمريكية)
- الملاحق 10: صافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب هيغ التمويل الكبرى (1975-2024)
- الملاحق 11: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1975-2024) (بملايين الدولارات الأمريكية)
- الملاحق 12: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1975-2024) (بملايين الدولارات الأمريكية)
- الملاحق 13: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1975-2024) (بملايين الدولارات الأمريكية)

الملاحق 11: العقود الممنوحة سنة 2024 بحسب

أهل المقاول أو المؤرد أو الاستشاري

الملاحق 12: الهيكل التنظيمي العام للبنك الإسلامي للتنمية

الملاحق 13: أين نعمل



الملحق 1: تقرير التدقيق الشرعي

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
التقرير السنوي لعام 1445هـ / 1446هـ

الحمد لله رب العالمين، وطلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أما بعد: - وفقاً لللائحة الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإن الهيئة الشرعية مطالبة بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس الموقر حول مدى مطابقة معاملات وأنشطة المجموعة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في ضوء الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية للمجموعة واللجنة الفرعية المنبثقة عنها. بناءً عليه، فقد راجعنا معاملات وأنشطة المجموعة لعام 1445هـ / 1446هـ، من خلال اللجنة الفرعية التي راجعت إجمالاً - حسب النهج المتبع من قبل الهيئة - المبادئ المطبقة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها المجموعة والتي عرضت علينا خلال الفترة المالية المنصرمة. ويشمل ما عرض علينا عمليات وأنشطة الموارد المالية العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق تجميع ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك، للسنة المالية المنتهية بتاريخ: 30 جمادى الآخرة 1446هـ، الموافق: 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024م.

وقد قمنا بالرقابة والمراجعة الواجبة، مستعينين بعدد الله تعالى بشعبة الشؤون الشرعية، لإبداء رأي عما إذا كانت مجموعة البنك قد التزمت بأحكام الشريعة ومبادئها وبالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي أصدرناها.

ويجدر التنويه هنا إلى أن مسؤولية ضمان التزام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في معاملاتها وأنشطتها بأحكام الشريعة ومبادئها تقع على عاتق الإدارة، فيما تنحصر مسؤوليتنا نحن في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناءً على مراجعتنا لعمليات المجموعة، وفي إعداد هذا التقرير الموجه إليكم.

وقامت مراجعتنا، التي اشتملت على الفحص والتأكد من الإجراءات والعمليات المتبعة من قبل مجموعة البنك، على أساس تدقيق كل نوع من أنواع العمليات. وفي معرض قيامنا بذلك خططنا لمراجعتنا ونفذناها على نحو يمكننا من الحصول على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية للتأكد من أن مجموعة البنك لم تخالف أحكام الشريعة ومبادئها.

بناء على ما سبق، فإننا نقرر ما يلي:

1. أن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود والمنتجات التي أعدناها وراجعناها.
 2. أن توزيع الأرباح وتحصيل الخسارة يتفق مع الأساس الذي اعتمدناه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
 3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق مخالفة للشريعة الإسلامية قد جنبت وفقاً للقرارات التي أصدرناها، تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية بموافقتنا.
 4. لا يجب على مجموعة البنك إخراج الزكاة، لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو من أموال الوقف، فلا تجب فيها الزكاة. أما أموال المؤسسات الأخرى فلا يخرج البنك زكاتها إلا بإذن أصحابها، وعليه فإنّ مسؤولية إخراج زكاة هذه الأموال تقع على ملاكها.
- نسأل الله العليّ القدير أن يحقق لمجموعة البنك الرشاد والسداد وأن يوفقها لما فيه خير الأمة الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



فضيلة الشيخ د. نظام يعقوبي
رئيس الهيئة الشرعية



فضيلة الشيخ د. محمد علي القرني
رئيس الهيئة الشرعية



فضيلة الشيخ د. سعيد أديكلي
عضو الهيئة



فضيلة الشيخ د. أزمان حسن
عضو الهيئة



الدكتور عبد الله محمد
مدير شعبة الشؤون الشرعية



فضيلة الشيخ مفتي محمد حسان
عضو الهيئة

جدة: 11 شعبان 1446هـ، الموافق: 10 فبراير 2025م

الملحق 2: تقرير الإدارة

تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية

ضوابط رقابية داخلية كافية على التقارير المالية. وتقييم رقابة البنك الداخلية على التقارير المالية عملية مصممة لتقديم تأكيد معقول بشأن مصداقية التقارير المالية وبشأن إعداد قوائم البنك المالية لأغراض إعداد التقارير الخارجية، وذلك طبقاً لإطار التقارير المالية. وتتضمن الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضاً ضوابطنا وإجراءاتنا المتعلقة بالإفصاح والمصممة لمنع التحريفات.

ويتحمل المكلّفون بالحوكمة، أي أعضاء مجلس المحافظين، مسؤولية الإشراف على عملية تنفيذ وصيانة رقابة داخلية فعّالة على التقارير المالية.

● أجرى البنك تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2024، وذلك استناداً إلى المقاييس المنصوص عليها في وثيقة الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (2013)، الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي.

وتقوم الشركة المراجعة لحسابات البنك، ديلويت أند توش وشركاه، المحاسبون القانونيون - وهي شركة محاسبة مستقلة - بإصدار تقرير تأكيد معقول عن تقييمنا للرقابة الداخلية على التقارير المالية.

المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسة المتعلقة بالتقارير المالية إما في ألا تُعرض تلك التقارير المالية عرضاً نزيهاً بسبب أخطاء مقصودة أو غير مقصودة، وإما في ألا تُنشر في وقتها. وينقص العرض النزيه عندما يتضمّن أحد حسابات أو إفصاحات التقارير المالية أو أكثر تحريفات (أو إسقاطات) جسيمة. وتُعتبر التحريفات جسيمة إذا أمكنها أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على التقارير المالية.

وفي سبيل التصدي لهذه المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية، استحدث البنك الرقابة الداخلية على التقارير المالية من أجل تقديم تأكيد معقول، ولكن غير مطلق، ضد التحريفات الجسيمة. وأجرينا أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل رقابة البنك الداخلية على التقارير المالية، استناداً إلى المقاييس المنصوص عليها في وثيقة الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (2013)، الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي. وتوصي لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي بوضع أهداف محدّدة من أجل تيسير تصميم وتقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. ولذلك فإن هيئة الإدارة، باستحداثها للرقابة الداخلية على التقارير المالية، استجابت لتأكيدات (assertions) التقارير المالية التالية:

- الوجود والحدوث - وُجدت الأصول والخصوم وحدثت المعاملات؛
- الكمال - تُسجّل جميع المعاملات، وتُدرج أرصدة الحسابات في التقارير المالية؛
- التقييم أو القياس - تُسجّل الأصول والخصوم والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة؛
- الحقوق والالتزامات والملكية - تُسجّل الحقوق والالتزامات بطريقة مناسبة بصفتها أصولاً وخصوماً؛
- العرض والإفصاحات - التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية إجراءات مناسبة.

غير أن أي نظام رقابة داخلية، ومنه الرقابة الداخلية على التقارير المالية، يَخضعُ النظر عن جودة تصميمه وتشغيله، لا يمكن أن يقدم إلا تأكيداً معقولاً، ولكن غير مطلق، بتحقيق أهداف نظام الرقابة هذا. وبذلك، فإن ضوابط وإجراءات الإفصاح أو أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع جميع الأخطاء والاحتيالات. وفضلاً على ذلك، يجب أن يدلّ تصميم نظام رقابة ما على أن الموارد معقولة، ويجب مراعاة منافع الضوابط بالقياس إلى تكاليفها.



تنظيم نظام رقابة البنك الداخلية الوظائف المتضمنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية:

استحدث مجلس المديرين التنفيذيين في البنك لجنة المراجعة لمساعدة مجلس المديرين التنفيذيين على أمور، منها الاضطلاع بمسؤولياته الرقابية عن سلامة السياسات والممارسات المحاسبية وفعالية ضوابط البنك الرقابية الداخلية. وتساعد لجنة المراجعة، التي تتألف من أعضاء يختارهم مجلس المديرين التنفيذيين، هذا المجلس على الوفاء بمسؤولياته الرقابية عن القوائم المالية وعملية إعداد التقارير عن موارد البنك الرأسمالية العادية، وإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية، والاستنتاجات الأساسية. وتجتمع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين دورياً مع هيئة الإدارة في سبيل فحص ورصد القضايا ذات الأهمية المالية أو المحاسبية أو المتعلقة بالمراجعة. ويجتمع المراجعون الخارجيون والمراجعون الداخليون بانتظام مع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين من أجل بحث مدى كفاية الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأي مسألة أخرى قد تتطلب انتباه لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

والضوابط في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية تطبقها جميع الوظائف التشغيلية والداعمة التي تشارك في فحص مدى صحة الدفاتر والسجلات الرافدة للتقارير المالية. ولذلك يشمل تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية موظفين يعملون في مختلف الوظائف بالمؤسسة كلها.

ضوابط للحد من مخاطر تحريف التقارير المالية:

يتألف نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية الرامية إلى الحد من مخاطر تحريف التقارير المالية. وهذه الضوابط مدمجة في العملية التشغيلية، وتشمل الضوابط التالية:

- الضوابط التي تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها، كالإشراف في إطار السياسات والإجراءات المدونة أو الفصل بين المهام؛
- الضوابط التي تُطبق دورياً، كالضوابط التي تنفذ في إطار عملية إعداد التقارير المالية السنوية؛
- الضوابط الوقائية أو الكاشفة بطبيعتها؛
- الضوابط التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على التقارير المالية نفسها. ومن الضوابط التي لها أثر غير مباشر على التقارير المالية الضوابط على مستوى المنشأة، والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، كخبط الولوج إلى النظام وضبط استخدام البرمجيات، في حين يمكن لأحد الضوابط ذات التأثير المباشر أن يكون، على سبيل المثال، تسوية تدعم بنداً من بنود الميزانية العمومية دعماً مباشراً؛
- الضوابط التي تتضمن مكونات آلية أو يدوية أو هما معاً. فأما الضوابط الآلية، فهي وظائف رقابية مدمجة في عمليات النظام، كضوابط الفصل بين المهام التي تفرضها التطبيقات وضوابط الواجهة التفاعلية المتعلقة بالتحقق من كمال ودقة البيانات. وأما الضوابط الداخلية اليدوية، فهي تلك الضوابط التي يديرها فرد أو مجموعة أفراد، مثل تفويض المعاملات.

الملحق 2: تقرير الإدارة

(تلمة)

قياس فعالية تصميم وتنفيذ وتشغيل الرقابة الداخلية

خلال السنة المالية 2023، أجرى البنك تقييماً رسمياً لكفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، أخذاً في الاعتبار ما يلي:

- مخاطر تحريف بنود التقارير المالية، بالنظر إلى عوامل كالأهمية النسبية لبند التقرير المالي وقابليته للتحريف؛
- قابلية الضوابط المحددة للإخفاق، بالنظر إلى عوامل كدرجة الالية، والتعقيد، وخطر تجاوز هيئة الإدارة للضوابط، وكفاءة الموظفين، ومستوى الحكم اللازم.

وتحدد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التي تشترطها هيئة الإدارة كي تقيّم فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتنبثق الأدلة نفسها من الإجراءات المدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين، أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات المستقاة من مصادر أخرى أيضاً مكوناً مهماً من مكونات التقييم، لأنها قد تلفت انتباه هيئة الإدارة إلى مشكلات رقابية إضافية، وقد تؤيد الاستنتاجات.

الخاتمة

انصبّ التقييم على تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة في مختلف العمليات، ولا سيما أصول الخزنة، وأصول المشاريع، والاستثمارات والإيرادات ذات الصلة؛ والخطوم، ومنها خصوم الخزنة وتكاليف التمويل ذات الصلة، والنفقات التشغيلية، والمرتبات، ومزايا الموظفين ذات الصلة. وانصبّ التقييم أيضاً على تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط على مستوى المنشأة، والضوابط العامة للتطبيقات وتكنولوجيا المعلومات، وضوابط الإفصاح. ونتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تكتشف هيئة الإدارة أي مأخذ كبيرة، وخلصت إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ذات تصميم وتنفيذ مناسبين وتشغيل فعال في 31 ديسمبر 2024.



د. ضمير إقبال

نائب الرئيس في المالية وكبير المسؤولين الماليين



د. محمد سليمان الجاسر

رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الملاحق 2ب: تقرير مراجع لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي

تقرير التأكيد المعقول المستقل عن تقرير هيئة الإدارة عن تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية

إلى: أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين
البنك الإسلامي للتنمية - الموارد الرأسمالية العادية
جدة
المملكة العربية السعودية

النطاق

لقد عَيَّنَّا البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية ("البنك") لإجراء تأكيد معقول بشأن تقرير هيئة الإدارة عن تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية ("تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية" أو "التقرير") في 31 ديسمبر 2024.

مسؤوليات هيئة الإدارة والمكلفين بالحوكمة

تتحمل هيئة الإدارة مسؤولية تنفيذ وصيانة رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية: تصميم وتنفيذ وصيانة الضوابط الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض النزيه للقوائم المالية الخالية من التحريفات الجسيمة، سواء كانت هذه الأخطاء ناتجة عن احتيال أو خطأ؛ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة؛ ووضع تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في ظل ظروف المهمة.

ويتحمل المكلفون بالحوكمة، أي مجلس المديرين التنفيذيين، مسؤولية الإشراف على عملية تنفيذ وصيانة رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية.

وقد قام البنك بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام رقابته الداخلية في 31 ديسمبر 2024، وذلك استناداً إلى المعايير المحددة في وثيقة "الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل 2013 الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي" ("إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي").

وتقييم البنك لنظام رقابته الداخلية، الذي رفعته هيئة الإدارة إلى مجلس المديرين التنفيذيين وإلى مجلس المحافظين في شكل تقرير لهيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية، يتضمّن ما يلي:

- وصفاً للضوابط القائمة داخل مكونات الرقابة الداخلية، التي حدّدها إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي؛
- وصفاً لنطاق التطبيق الذي يشمل العمليات المهمة في تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصفاً للأهداف من الرقابة؛
- الكشف عن المخاطر التي تهدّد تحقيق الأهداف من الرقابة؛
- تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- تقييماً لخطورة اختلالات تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة، إن وجدت، ولم تُصوّب في 31 ديسمبر 2024.

الملحق 2ب: تقرير مراجع لجنة المنظمات الراعية للجنة توريدواي

(تلمة)

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأيي تأكيدتي معقول بشأن نزاهة عرض تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية، المقدم في الملحق 2أ من التقرير السنوي، بناءً على المعايير المحددة في إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة توريدواي، ومنها استنتاجه بشأن فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2024.

وقد أُنجزنا مهمتنا طبقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد 3000 (المنقح) "مهام التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية. ويشترط هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا في سبيل الحصول على تأكيد معقول بشأن تقييم هيئة الإدارة لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2024 كما هو متضمن في تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

وتشمل مهمة التأكيد المعقول الحصول على فهم للرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتحديد وتقييم مخاطر وجود ضعف كبير، واختبار وتقييم تصميم وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية، بناءً على تقييم المخاطر وتنفيذ إجراءات أخرى تُعتبر ضرورية في هذه الظروف.

وقد تَضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لمكونات الرقابة الداخلية في البنك، التي حددها إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة توريدواي ومقارنة ذلك الفهم بالتقرير.
- الحصول على فهم لنطاق عمليات البنك الهامة، ومقارنة ذلك الفهم بالتقرير.
- إجراء تقييم للمخاطر المتعلقة بجميع أرصدة الحسابات وفئات المعاملات والإفصاحات الهامة داخل البنك من أجل العمليات الهامة والمنشآت المهمة، ومقارنة ذلك التقييم بالتقرير.
- الحصول على اختبار هيئة الإدارة لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقييم كفاية إجراءات الاختبار التي تتبعها هيئة الإدارة ودقة استنتاجات هيئة الإدارة في كل رقابة داخلية تختبرها؛
- الاختبار المستقل لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية التي تتصدى للمخاطر الجسيمة التي تنطوي عليها التحريفات الجسيمة، وإعادة إجراء جزء من الاختبارات التي أجرتها هيئة الإدارة للمخاطر العادية التي تنطوي عليها التحريفات الجسيمة.
- تقييم خطورة اختلالات الرقابة الداخلية، التي لم تُصوّب في 31 ديسمبر 2024؛ ومقارنة ذلك التقييم بالتقييم المتضمن في التقرير، حسب الاقتضاء.

وتُعتبر عملية من العمليات مهمة إذا كان يُتوقع بطريقة معقولة أن يؤثر تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ، في مجرى المعاملات أو مبلغ القوائم المالية، على قرارات مستخدمي القوائم المالية. ولغرض المهمة الحالية، فإن العمليات التي اعتُبرت مهمة هي: الضوابط على مستوى المنشأة؛ وأصول الخزنة، وأصول المشاريع، والاستثمارات، والإيرادات ذات الصلة؛ وكذلك الخطوط، ومنها مصادر التمويل الخارجية وتكاليف التمويل ذات الصلة، وانخفاض القيمة وخسائر الائتمان، والنفقات التشغيلية، والمرئيات، ومزايا الموظفين ذات الصلة، والتقارير والإفصاحات المالية، والضوابط العامة وضوابط التطبيق في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وتعتمد إجراءات اختبار تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على حكمنا، ومنه تقييم مخاطر التحريفات الجسيمة المكتشفة، وتستتبع توليفة تجمع بين التحري والملاحظة وإعادة التنفيذ وفحص الأدلة.

وقد حصلنا على أدلة كافية ومناسبة لتكون أساساً لاستنتاجنا بشأن تقييم هيئة الإدارة لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك الإسلامي للتنمية ("البنك") في 31 ديسمبر 2024.

استقلاليّتنا ومراقبتنا للجودة

التزمنا شرط الاستقلالية والشروط الأخلاقية الأخرى المنصوص عليها في "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك الأخلاقي للمحاسبين، التي تقوم على المبادئ الأساسية المتمثلة في النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني.

وتطبّق شركتنا المعيار الدولي المتعلق بتدبير الجودة 1، ومن ثم فهي تملك نظاماً شاملاً لمراقبة الجودة يتضمّن السياسات والإجراءات المؤتقة الخاصة بالتزام الشروط الأخلاقية والمعايير المهنية والشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها.

تعريف الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأوجه قصورها

الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمنشأة ما عملية يصممها أو يشرف على تصميمها كبار المسؤولين التنفيذيين أو المسؤولين الماليين في الشركة، أو من يؤدون وظائف مماثلة، وينفذها مجلس إدارة الشركة وهيئة إدارتها وغيرهم من موظفيها، لتقديم تأكيد معقول بشأن مصداقية التقارير المالية وبشأن إعداد القوائم المالية لأغراض خارجية طبقاً لإطار التقرير المالي ذي الصلة.

وتتضمّن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمنشأة ما السياسات والإجراءات التي (1) تتعلق بمسك السجلات التي تعرض، بتفاصيل معقولة وبطريقة دقيقة ونزيهة، المعاملات وعمليات التصرف في أصول المنشأة؛ (2) تقدّم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات تُسجّل كما ينبغي للتمكن من إعداد القوائم المالية طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية ذي الصلة، وبأن إيرادات ونفقات المنشأة لا تجري إلا بترخيص من هيئة إدارة المنشأة ومديريها؛ (3) تقدّم تأكيداً معقولاً بشأن المنع أو الكشف الفوري للاستحواذ على أصول المنشأة أو استخدامها أو تحويلها غير المرخص، الذي يمكن أن يكون له تأثير مهم على القوائم المالية.

ونظراً لأوجه القصور الملزمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية، ومنها إمكان تواطؤ هيئة الإدارة أو تجاوزها غير السليم للضوابط، فقد لا تُمنع أو تُكتشف التحريفات الجسيمة الناجمة عن الخطأ أو الاحتيال في الوقت المناسب، كذلك، فإن توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر أن تصبح الضوابط غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن تتدهور درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات.

استخدام تقرير تأكيدنا

تقريرنا هذا موجهٌ لهيئة إدارة البنك ومجلس محافظيه فقط. وليس موجّهاً لأي طرف ثالث، ولا نتحمل أي مسؤولية تجاه طرف آخر غير هيئة إدارة البنك ومجلس محافظيه فيما يتعلق بهذا التقرير. فإن اتخذ طرف ثالث قرارات ما بناءً على مضمون هذا التقرير، فإن مسؤولية هذه القرارات تقع على عاتقه.

الرأي

في رأينا أنّ تقرير هيئة الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية الوارد في الملحق 2أ من التقرير السنوي، معروضٌ بطريقة نزيهة، من جميع النواحي الهامة، بناءً على المعايير المحددة في إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريبواي، ومنها استنتاجه بشأن فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية في 31 ديسمبر 2024.

عن ديلويت أند توش وشركاها
شركة المحاسبين القانونيين المعتمدين

Deloitte.



وليد بن محمد شبحي
المحاسب القانوني المعتمد
رقم الترخيص 378
18 رمضان 1446
18 مارس 2025

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية
جدة
المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للبنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية ("البنك")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024، وكلاً من قائمة الدخل، والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الأعضاء، والتدفقات النقدية، والتغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تضم السياسات المحاسبية الهامة و المعلومات الإيضاحية الأخرى.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2024، ونتائج عملياته، والتغيرات في حقوق الأعضاء، والتدفقات النقدية، والتغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزم البنك أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً لللائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية كما هو معتمد في المملكة العربية السعودية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. و نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكوين أساس لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وتم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

الأمر الرئيسي للمراجعة	كيف تناولت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل موجودات المشاريع بلغت موجودات مشاريع البنك 17.39 مليار دينار إسلامي (2023: 17,34 مليار دينار إسلامي) كما في 31 ديسمبر 2024، حيث تمثل 58% (2023: 59%) من إجمالي الموجودات. وبلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة 729 مليون دينار إسلامي (2023: 553 مليون دينار إسلامي) كما في ذلك التاريخ. تعد مراجعة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة مقابل موجودات المشاريع أحد محاور التركيز الرئيسية بسبب حجمها وبسبب أهمية التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيف موجودات المشروع إلى مراحل مختلفة، وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسارة الائتمان المتوقعة. يعترف البنك بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) أو خسائر الائتمان مدى الحياة (المرحلة 2). مطلوب مخصص خسارة لخسارة الائتمان المتوقعة بالكامل مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. إن خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك الحصول عليها الناشئة عن ترجيح السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية المتعددة، مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأصل. يستخدم البنك نماذج إحصائية لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة والمتغيرات الرئيسية المستخدمة في هذه الحسابات هي احتمالية التعثر في السداد (PD)، والخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD)؛ والتعرض للمخاطر عند التعثر (EAD) المحدد في إيضاح 3 حول القوائم المالية. يتم تقييم الجزء الجوهرية من موجودات المشروع بشكل فردي للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وهذا يتطلب من الإدارة أن تلتقط جميع المعلومات التطلعية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير الائتمان منخفض القيمة فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر. قد يتم إدراج حكم الإدارة أيضاً في تجاوز تدرج المراحل اليدوي وفقاً لسياسات البنك، إذا لزم الأمر.	1. لقد حطنا على فهم للعملية التجارية لموجودات المشروع، وعملية إدارة مخاطر الائتمان، وسياسة انخفاض القيمة وخسائر الائتمان وعملية التقدير لتحديد مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشروع ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة. 2. لقد قمنا بتقييم الضوابط على المجالات التالية لتحديد ما إذا كان تم تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب: - اعتماد ودقة واكتمال مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وضوابط الحوكمة على مراقبة النماذج التعديلات اللاحقة عليها، من خلال اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشاريع؛ - مخرجات النماذج؛ و - الاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وقياسها. 3. على أساس العينة، اخترنا موجودات المشاريع وقمنا بتقييم الآتي: - تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للبنك (المرحلة 2)، وتقييم التصنيف الائتماني المنخفض (المرحلة 3) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث الانخفاض في القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب وتصنيف موجودات المشروع إلى مراحل مختلفة وتحديد التعثر في السداد/ التعرض لمخاطر الانخفاض في القيمة بشكل فردي. - المعلومات التطلعية المضمنة في احتساب انخفاض القيمة من خلال تعيين متخصصين لدينا لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة وتطبيق الترجيح ذي الصلة. - منهجية الحساب ومواءمتها مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 30. - تعديلات النموذج اللاحق وتراكبات الإدارة (إن وجدت) والعوامل النوعية التي أخذها البنك في الاعتبار للاعتراف بأي تعديلات نموذج لاحق، في حالة وجود قيود على البيانات أو النموذج

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 م (تتمة)

الأمر الرئيسي للمراجعة	كيف تناولت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
يتم تنفيذ قياس مبالغ خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات المشروع المصنفة على أنها المرحلة 1 والمرحلة 2 بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة مع تدخل يدوي محدود، ومع ذلك، من المهم أن تكون المتغيرات الرئيسية في هذه النماذج (احتمالية التعثر في السداد (PD)، والخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD)؛ والتعرض للمخاطر عند التعثر (EAD) وتعديلات الاقتصاد الكلي) سارية طوال فترة التقرير وتخضع لعملية الفحص من قبل خبير طرف ثالث مستقل. ويقوم البنك بقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمنتج للخسارة في حالة التخلف عن السداد والتعرض عند التخلف عن السداد لكل أداة. تم اعتبار هذا أمر رئيسي للمراجعة وتم التركيز على هذا الأمر في المراجعة بسبب الأهمية النسبية لموجودات المشروع وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح 3 في القوائم المالية لسياسة المحاسبة لانخفاض قيمة الموجودات المالية، والإيضاح 15 للإفصاح عن انخفاض القيمة، والإيضاح 30 للإفصاح عن مخاطر الائتمان والعوامل الرئيسية والافتراضات التي تم أخذها في الاعتبار في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.	4. قمنا باختبار النماذج وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في عملية انخفاض قيمة الائتمان وتحقيقنا من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات لنماذج الانخفاض في القيمة. 5. أجرى البنك عملية تحقق خارجية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة ونماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد بما في ذلك نموذج الاقتصاد الكلي خلال فترة السابقة. لقد أخذنا في الاعتبار عملية التحقق الخارجي من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة. وقمنا بتقييم المنهجية والإطار الذي صممه ونفذه البنك لمعرفة ما إذا كانت نتائج نماذج انخفاض القيمة وتخصيصات المرحلة تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي يستخدمها البنك لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير. 6. وحيثما اقتضى الأمر، استعنا بتمخيطنا لمساعدتنا في فحص حسابات النموذج، وتقييم المدخلات المرتبطة ببعضها والافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، خاصة فيما يتعلق باحتمالية التخلف عن السداد، الخسارة في حالة التخلف عن السداد وبالتحديد المتغيرات الاقتصادية ككل والسيناريوهات الاقتصادية الكلية المتوقعة واحتمالية الترجيعات والافتراضات المستخدمة في التعديلات اللاحقة حيثما ينطبق ذلك. 7. لقد قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية المتعلقة في هذا الأمر وفقاص لمطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية



المعلومات الأخرى

تتحمل الإدارة مسؤولية المعلومات الأخرى و تتضمن تلك المعلومات التقرير ، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها، ومن المتوقع تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لسنة 2024 بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، عند توفرها، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية التزام البنك بالعمل وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية كما تحددها الهيئة الشرعية للبنك .

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية ، ومسؤولة أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية ، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في البنك.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 م (تتمة)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على التأكيد المعقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ، وتعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلمنا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف البنك عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث الأساسية التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- تخطيط وتنفيذ مراجعة البنك للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال ضمن البنك لإبداء الرأي حول القوائم المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وعن أداء أعمال المراجعة للبنك. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأينا حول المراجعة.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخططين للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية التي نقوم باكتشافها أثناء مراجعتنا.

كما نقوم بإطلاع المكلفين بالحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلالياتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، والتي تعد أمر مراجعة رئيسي. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا حول القوائم المالية مالم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن تلك الأمور، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.



عن ديلويت أند توش وشركاهم
شركة المحاسبين القانونيين المعتمدين

Deloitte.

وليد بن محمد شبحي
المحاسب القانوني المعتمد
رقم الترخيص 378
18 رمضان 1446
18 مارس 2025

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية

قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2024	إيفاج	
1,159,129	927,002	4	النقد وما في حكمه
5,476,570	4,260,426	5	ودائع مرابحة السلم
-	702,325	6	ودائع وكالة
3,316,708	4,302,550	7	استثمارات في المكوّن
361,091	385,412	8	ذمم مرابحة مدينة
10,313,498	10,577,715		موجودات الخزينة
477,037	391,328	10	مقاربة مقيدة
8,613,135	8,247,718	11	موجودات استئجار
3,785,564	4,435,079	12	البيع بالتقسيط
2,755,290	2,685,476	13	موجودات الإجارة
1,713,051	1,625,603	14	قروض حسنة
17,344,077	17,385,204		موجودات المشاريع
566,945	624,562	16	استثمارات في أسهم الشركات
834,366	910,961	17	الاستثمار في شركات زميلة
92,963	89,848		استثمارات أخرى
1,494,274	1,625,371		موجودات الاستثمار
63,401	61,351		الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة
56,864	71,410	18	موجودات أخرى
29,272,114	29,721,051		مجموع الموجودات
			المطلوبات
1,054,753	872,018	19	مطلوبات سلم مشتركة بالمرابحة
17,119,289	16,618,865	20	المكوّن المصدرة
251,241	240,795	21	مطلوبات أخرى
18,425,283	17,731,678		مجموع المطلوبات
			حقوق الأعضاء
6,800,473	7,464,654	23	رأس المال المدفوع
3,729,625	4,136,592	24	احتياطيات
316,733	388,127		مافى الدخل للسنة
10,846,831	11,989,373		مجموع حقوق الأعضاء
29,272,114	29,721,051		مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء
83,153	83,557		الموجودات خارج الميزانية الخافعة للإدارة
		26	الالتزامات

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملاحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2024	إيفاج	
			الدخل من:
258,422	263,711		ودائع مرابحات السلع
-	31,292		ودائع وكالة
91,907	147,664	7	استثمارات في الحكوك
22,085	21,443		مرابحة
372,414	464,110		موجودات الخزينة
27,287	23,014		مغاربة مقيدة
287,155	334,110		موجودات استثمار
121,819	169,603		البيع بالتقسيط
122,609	145,516	13.1	موجودات إجارة، بعد خصم استهلاك موجودات الإجارة
8,834	10,513		قروض حسنة
567,704	682,756		موجودات المشاريع
32,656	55,391		استثمارات في أسهم الشركات
35,796	30,570		حصة من الدخل في استثمار في شركات زميلة
3,607	2,347		استثمارات أخرى
72,059	88,308		موجودات الاستثمار
(7,431)	7,269		أرباح / (خسائر) صرف عملات أجنبية
(538)	(633)	(a)18	خسائر معاملات التحوط
3,300	6,177		أخرى
(4,669)	12,813		دخل آخر / (خسائر)
1,007,508	1,247,987		مجموع الدخل
(398,865)	(503,110)	20 & 19	تكاليف التمويل
(114,623)	(170,056)	15	أعباء خسائر الائتمان المتوقعة و انخفاض القيمة المحملة على السنة
494,020	574,821		هافي الدخل قبل مصاريف العمليات
(172,317)	(179,082)	25	مصاريف إدارية
(4,970)	(7,612)		استهلاك وإطفاء
(177,287)	(186,694)		مجموع المصاريف التشغيلية
316,733	388,127		هافي الدخل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية

قائمة الدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

إيفاج	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
مافي الدخل للسنة	388,127	316,733
الدخل الشامل الآخر:		
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها ضمن قائمة الدخل:		
أرباح / (خسائر) اكتوارية متعلقة بمعاشات التقاعد والخطط الطبية	53,333	(471)
	53,333	(471)
البنود التي قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن قائمة الدخل:	910,961	834,366
التغيرات في القيمة العادلة في استثمارات في أسهم الشركات واستثمارات أخرى	67,690	95,877
تغيرات القيمة العادلة على التحوط	(5,197)	(11,202)
الاستثمار في حصة الشركات الزميلة من الاحتياطي	32,825	5,705
	95,318	90,380
مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة	148,651	89,909
مجموع الدخل الشامل للسنة	536,778	406,642

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملاحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر غير ذلك)

مجموع حقوق البلدان الأعضاء	مافي الدخل	مجموع الاحتياطات	احتياطات				رأس المال المدفوع	إيفاج	
			احتياطات أخرى	التزامات التقاعد والرعاية الطبية	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي عام			
10,072,530	173,108	3,487,426	7,597	(16,611)	328,480	3,167,960	6,411,996		الرصيد في 1 يناير 2023
316,733	316,733	-	-	-	-	-	-		مافي الدخل للسنة
89,909	-	89,909	(5,497)	(471)	95,877	-	-		الدخل الشامل الآخر
406,642	316,733	89,909	(5,497)	(471)	95,877	-	-		مجموع الدخل الشامل
388,477	-	-	-	-	-	-	388,477	23	زيادة في رأس المال المدفوع
-	(173,108)	173,108	-	-	-	173,108	-	24	تحويل إلى احتياطي عام
(20,818)	-	(20,818)	-	-	-	(20,818)	-	24	تخصيص المنح
10,846,831	316,733	3,729,625	2,100	(17,082)	424,357	3,320,250	6,800,473		الرصيد في 31 ديسمبر 2023
388,127	388,127	-	-	-	-	-	-		مافي الدخل للسنة
148,651	-	148,651	27,628	53,333	67,690	-	-		الدخل الشامل الآخر
536,778	388,127	148,651	27,628	53,333	67,690	-	-		مجموع الدخل الشامل
664,181	-	-	-	-	-	-	664,181	23	زيادة في رأس المال المدفوع
(838)	-	(838)	-	-	-	(838)	-		دفع رأس مال المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص نيابة عن الدول الأعضاء
-	-	-	32,362	-	28,245	(60,607)	-		التحويل من الاحتياطات الأخرى إلى احتياطي القيمة العادلة
-	(316,733)	316,733	-	-	-	316,733	-	24	تحويل إلى احتياطي عام
(57,579)	-	(57,579)	-	-	-	(57,579)	-	24	تخصيص المنح
11,989,373	388,127	4,136,592	62,090	36,251	520,292	3,517,959	7,464,654		الرصيد في 31 ديسمبر 2024

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - قائمة موارد رأس المال العادية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

إيفاج	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	
			التدفقات النقدية من العمليات
			صافي الدخل للسنة
	388,127	316,733	تعديلات بنود غير نقدية:
	7,612	4,970	استهلاك / إطفاء
13.1	255,580	241,867	استهلاك موجودات إجارة
15	(30,526)	(35,796)	حصة من الربح في استثمار في شركات زميلة، صافي
	170,056	114,623	خسائر الائتمان المتوقعة وانخفاض القيمة
	(11,910)	(3,983)	إيراد مستحق - استثمارات مكوك
7	739	729	خسائر القيمة العادلة غير المحققة من المكوك
7	-	(1,739)	أرباح من استبعاد استثمارات المكوك
	(567)	(566)	إطفاء دخل آخر
20	6,947	30,187	تكلفة تمويل مستحقة - المكوك المادرة
20	5,750	2,820	إطفاء تكاليف إصدار المكوك/التعميم
	(7,269)	7,431	(أرباح) / خسائر صرف عملات أجنبية
17	(44)	-	أرباح من استبعاد استثمار في شركات زميلة
16	(17,350)	(4,766)	أرباح من استبعاد استثمارات في رأسمال الشركات
	639,503	444,664	إيرادات من عمليات التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
	96,887	100,403	مقاربة مقيدة
	336,300	117,989	موجودات استئجار
	(624,832)	(714,188)	البيع بالتقسيط
	(178,686)	(131,887)	موجودات الإجارة
	44,857	6,121	قروض حسنة
	(17,454)	21,863	موجودات أخرى
	40,087	25,955	مطلوبات أخرى
	1,276,822	(1,569,332)	ودائع مرابحات السلم
	(702,835)	-	ودائع وكالة
	(21,220)	(41,290)	ذمم مرابحة مدينة
	1,017,071	(1,511,856)	صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
7	(1,583,603)	(930,866)	استحواذ على استثمارات في المكوك
7	719,393	234,661	حيلة استرداد استثمارات في المكوك
16	20,043	7,749	حيلة استبعاد استثمارات في رأسمال الشركات
	6,733	(11,565)	استحواذ على استثمارات أخرى
17	(15,722)	(1,721)	استحواذ / زيادة حصة في الشركات الزميلة
17	2,394	3,957	توزيعات أرباح من شركات زميلة
17	128	221	حيلة سداد رأسمال / استبعاد استثمار في الشركات الزميلة
	(5,562)	(7,955)	إقافات إلى ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
	(856,196)	(705,519)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
	664,181	388,477	زيادة في رأس المال المدفوع
	(838)	-	دفع رأس مال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص نيابة عن الدول الأعضاء
24	(57,579)	(20,818)	تخصيص المنح
20	3,388,093	3,788,831	حيلة إصدار المكوك
20	(4,216,179)	(3,026,185)	استرداد المكوك
	(163,372)	641,336	مطلوبات سلم مباشرة بالمرابحة
	(385,694)	1,771,641	صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التمويلية
	(224,819)	(445,734)	صافي التغير في النقد وما في حكمه
	(7,308)	1,046	فروقات تحويل عملة من النقد وما في حكمه
	1,159,129	1,603,817	النقد وما في حكمه بداية السنة
4	927,002	1,159,129	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملاحق 3: البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية

قائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر غير ذلك)

الرصيد الافتتاحي	إضافات	مستحوبات	طافي الدخل	رسوم مقارِب	ارباح / (خسائر) صرف عملات أجنبية	تحويلات	الرصيد الختامي
2024							
ودائع مرابحات السلم	64,070	(8,314)	3,402	(145)	1,843	2,339	65,841
استثمارات في المكوّن	19,083	-	469	(14)	517	(2,339)	17,716
	83,153	(8,314)	3,871	(159)	2,360	-	83,557
2023							
ودائع مرابحات السلم	63,337	(1,184)	2,339	(209)	(518)	305	64,070
استثمارات في المكوّن	19,239	-	343	(37)	(157)	(305)	19,083
	82,576	(1,184)	2,682	(246)	(675)	-	83,153

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.



الملحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف) القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
جدة
المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للبنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص ("الصندوق")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024، وقائمة الأنشطة المالية ذات علاقة، وقائمة حقوق الوقف وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الغلة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2024 ونتائج أنشطته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزم الصندوق أيضاً بأحكام اللوائح الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال سنة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في "فقرة" مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية من تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبين ومراجعين المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للصندوق لعام 2024

تتكون المعلومات الأخرى من قائمة أداء الخدمة المرفقة بالقوائم المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نبيد أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري. إذا استنتجنا، استناداً إلى العمل الذي قمنا به، أن هناك تعريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك الحقيقة، وليس لدينا ما نبليغ عنه في هذا الصدد.



مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعهد الصندوق للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة الصندوق وأولئك المكلفين بالحوكمة.

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولة أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح - بحسب مقتضى الحال - عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الصندوق أو إيقاف أعماله أو ليس هناك خيار حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الصندوق.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الدولية للمراجعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش تعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة بغرض تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

الملحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف) القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (تتمة)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- استنتج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وتحديد فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الصندوق على البقاء كمنشأة مستمرة، وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الصندوق عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخططين للمراجعة والنتائج الجوهرية للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.
- تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
- تتطلب المادة 4 من لائحة صندوق وقف موارد الحساب الخاص الحفاظ على المبلغ الأساسي، أي موارد الوقف على الدوام. كما في 31 ديسمبر 2024 و 2023، لدى الصندوق عجز متراكم فيما يتعلق بالتدابير المطلوبة التي تم الإفصاح عنها في الإيضاح 32 حول القوائم المالية للصندوق.



عن ديلويت أند توش وشركاها
شركة المحاسبين القانونيين المعتمدين

وليد بن محمد شبحي
المحاسب القانوني المعتمد
رقم الترخيص 378
18 رمضان 1446
18 مارس 2025

Deloitte.

الملاحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)

قائمة الأنشطة المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالآلاف بالدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2023	2024	إيفادات	
الموجودات			
93,600	15,020	5	التقديروما في حكمه
169,124	201,152	6	ودائع مرائبات السلم
-	28,414	7	ودائع الوكالة
59,591	125,580	8	استثمارات في المصكوك
322,315	370,166		موجودات الخزينة
3,430	-	9	استثمار في مبيعات التقسيط
4,930	5,231	10	استثمار في الاستئجار
9,365	27,612	11	استثمار في حقوق الملكية
50,476	36,482	12	استثمارات في مناديق
189,631	201,452	13	الاستثمار في شركات زميلة
207,518	235,125	14	استثمارات الوكالة
465,350	505,902		موجودات الاستثمار
136,091	112,449	15	قروض
9,136	4,471	16	موجودات أخرى
19,767	18,434		موجودات ثابتة
952,659	1,011,422		مجموع الموجودات
المطلوبات			
25,173	6,891	17	مستحققات ومطلوبات أخرى
23,553	22,438	18	أموال مقيدة
48,726	29,329		مجموع المطلوبات
حقوق الوقف			
1,069,852	1,069,852		موارد الوقف
(153,867)	(91,799)		العجز المتراكم
(12,052)	4,040		احتياطات
903,933	982,093		مجموع حقوق الوقف
952,659	1,011,422		مجموع المطلوبات وحقوق الوقف

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية. يرجى الرجوع إلى القوائم المالية لسنة 2024 للاطلاع على التفاصيل الكاملة للإيضاحات.

الملحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف) قائمة الأنشطة المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (جميع المبالغ بالآلاف بالدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2023	2024	إيفادات	الموجودات
			التقديرات في حكمه
8,458	12,960		ودائع مزايا السلم
-	1,008		ودائع الوكالة
2,679	3,622	8	استثمارات في البنوك
			موجودات الخزينة
1,201	304	10	استثمار في مبيعات التخصيص
1	-		استثمار في الاستثمار
1,698	662		استثمار في حقوق الملكية
14,274	15,769	13	استثمارات في هناديق
25,169	27,481		الاستثمار في شركات زميلة
2,152	2,384		استثمارات الوكالة
55,632	64,190		موجودات الاستثمار
357	4,745		قروض
55,989	68,935		موجودات أخرى
(20,066)	(19,810)	23b	موجودات ثابتة
35,923	49,125		مجموع الموجودات
(20,920)	(14,164)	20	المطلوبات
15,003	34,961		مستحقات ومطلوبات أخرى
28,000	38,173	21	أموال مقيدة
207	1,502		مجموع المطلوبات
43,210	74,636		صافي الفائض للسنة

تشكل الإيفادات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية. يرجى الرجوع إلى القوائم المالية لسنة 2024 للاطلاع على التفاصيل الكاملة للإيفادات.



الملاحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)

قائمة التغيرات في حقوق الوقف

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالآلاف بالدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

المجموع	مجموع الاحتياطيات	احتياطيات				WAQF CORPUS	موارد الوقف	
		احتياطيات أخرى	احتياطي صندوق التقاعد	احتياطي القيمة العادلة	العجز المتراكم			
765,635	(21,928)	(11,241)	(1,113)	(9,574)	(282,289)	1,069,852		الرصيد في 1 يناير 2022
43,210	-	-	-	-	43,210	-		حافض الفائض للسنة
7,946	7,946	-	-	7,946	-	-	12.2	التغير في احتياطي القيمة العادلة، حافض
(938)	(938)	-	(938)	-	-	-	19	التزام برنامج التقاعد
105,925	-	-	-	-	105,925	-	-	متحولات من صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار
1,637	1,637	1,637	-	-	-	-	-	حصة من استثمارات في حركة احتياطي الشركات الزميلة
1,231	1,231	1,231	-	-	-	-	-	الحركة في احتياطي آخر
(20,713)	-	-	-	-	(20,713)	-	22	توزيعات العلة
903,933	(12,052)	(8,373)	(2,051)	(1,628)	(153,867)	1,069,852		الرصيد في 31 ديسمبر 2023
74,636	-	-	-	-	74,636	-		حافض الفائض للسنة
6,407	6,407	-	-	6,407	-	-	12.2	التغير في احتياطي القيمة العادلة، حافض
14,758	14,758	-	14,758	-	-	-	19	التزام برنامج التقاعد
(1,141)	(1,141)	(1,141)	-	-	-	-	13	حصة من استثمارات في حركة احتياطي الشركات الزميلة
(3,932)	(3,932)	(3,932)	-	-	-	-	-	الحركة في احتياطي آخر
(12,568)	-	-	-	-	(12,568)	-	22	توزيعات العلة
982,093	4,040	(13,446)	12,707	4,779	(91,799)	1,069,852		الرصيد في 31 ديسمبر 2024

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية. يرجى الرجوع إلى القوائم المالية لسنة 2024 للاطلاع على التفاصيل الكاملة للإيضاحات.

الملحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالآلاف بالدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2023	2024	إيفادات	
التدفق النقدي من العمليات			
43,210	74,636		مافي الفائض للسنة
			تعديلات بنود غير نقدية:
1,507	1,383		استهلاك
20,920	14,164		محمل خسائر الائتمان المتوقعة للسنة
(5)	-	8	أرباح القيمة العادلة المحققة / غير المحققة من استثمارات في المكو
168	(678)	8	إيرادات القسائم المستحقة من استثمارات في المكو
39	(17)	8	إطفاء المكو بالعلوة (.. الخزم)، مافي
(1,201)	(304)	10	إيراد مستحق لاستثمار في استثمار
(13,823)	(15,789)	13	الحقة من أرباح شركات زميلة، مافي
(451)	20	13	(ربح) / خسارة من استبعاد جزائي لشركات زميلة
(25,331)	(27,607)	14	حصة من ربح استثمار في الوكالة
18	-	14	خسارة من استبعاد استثمارات وكالة
2,631	2,756	19	تكلفة الخدمة في التزام التقاعد والرعاية الطبية
1,231	(9,369)		خسارة/ (ربح) من صرف عملات أجنبية
التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة			
(785)	(1,115)		أموال مقيدة
4,674	18,462		قروض
486	4,665		موجودات أخرى
701	(4,343)		مستحقات ومطلوبات أخرى
33,989	56,864		النقد من العمليات
(1,791)	(1,932)	19	الزام التقاعد والرعاية الطبية المدفوعة
(16,009)	(20,713)	22	توزيعات الفلة
11,485	42,364		مافي النقد المتوفر من العمليات التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
(139,940)	(32,029)	6	مافي الحركة في ودائع مرابحات السلم
-	(28,414)	7	مافي الحركة في ودائع الوكالة
22,500	27,300	8	استرداد استثمارات في المكو
-	(92,552)	8	إضافات إلى استثمار في المكو
(788)	-	10	إضافات إلى استثمار في استثمار
(384)	(423)	12	إضافات إلى استثمارات في المتاديق
1,562	2,417	12	استبعاد استثمارات في المتاديق
(5)	-	13	إضافات إلى استثمارات في شركات زميلة
543	459	13	استبعاد استثمارات في شركات زميلة
1,444	2,348	13	توزيعات أرباح من استثمارات في شركات زميلة
590	-	14	إضافات لاستثمارات الوكالة
(8)	(50)		إضافات إلى موجودات ثابتة
(114,486)	(120,944)		مافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
105,838	-		متحولات من صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار
105,838	-		مافي النقد المتوفر من الأنشطة التمويلية
2,837	(78,580)		مافي التغير في النقد وما في حكمه
90,763	93,600		نقد وما في حكمه في 1 يناير
93,600	15,020	5	نقد وما في حكمه في 31 ديسمبر
معاملات غير نقدية			
608	-		استثمارات وكالة محولة إلى
(521)	-		الالتزامات من محولة إلى

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية. يرجى الرجوع إلى القوائم المالية لسنة 2024 للاطلاع على التفاصيل الكاملة للإيضاحات.

الملاحق 4: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)
قائمة الغلة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
(جميع المبالغ بالآلاف بالدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2023	2024	إيفادات	
(284,000)	(168,413)		الرصيد الافتتاحي لفائض الغلة الممنعة
			الغلة للسنة
43,210	74,636		الفائض للسنة
(5)	-		ربح القيمة العادلة المحققة للاستثمارات في الحكومة
105,925	-		متحصلات من انتهاء صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار
(14,274)	(15,769)	13	الحصة من ربح استثمارات في شركات زميلة
1,444	2,348	13	توزيعات أرباح من استثمارات في شركات زميلة
136,300	61,215		مجموع الغلة للسنة
(147,700)	(107,198)		الغلة المتوفرة للتوزيع
(20,713)	(12,568)	22	توزيع الغلة على المستفيدين
(168,413)	(119,766)		الرصيد الختامي لفائض الغلة الممنعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية. يرجى الرجوع إلى القوائم المالية لسنة 2024 للاطلاع على التفاصيل الكاملة للإيضاحات.

الملاحق 5: المديرون التنفيذيون والبلدان التي يمثلونها

الاسم	بلد الجنسية	البلدان الممثلة
سعادة الأستاذ البشر علي خلاط	ليبيا	ليبيا
سعادة الأستاذ عثمان شليلق	تركيا	تركيا
سعادة الدكتور عباس مرادبور	إيران	إيران
سعادة الأستاذ سعد عقلة حدن العلاطي	الكويت	الكويت
معالي الدكتور حمد بن سليمان بن عبد الله البازعي	السعودية	السعودية
سعادة الدكتورة غدير ناجي حامد حجازي	مهر	مهر
سعادة الأستاذ علي عبد الله عبد الرحمن عبد الله شرفي	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة
سعادة الأستاذ حمد بن ماضي الهاجري	قطر	قطر
سعادة الدكتور محمود عيسى دوتسي	نيجيريا	نيجيريا
سعادة الأستاذ بارجيونو تشيبينو ويدارنو	إندونيسيا	إندونيسيا
سعادة الأستاذ لينيس فرنسيس ليندجوفو	الغابون	الاتحاد الشمرتي وأوغندا وتشاد وجيبوتي وموزمبيق والمومال والغابون
سعادة الأستاذ ديكارديا ديهيلي	مالي	بوركينافاسو وتوغو وغامبيا والسنغال ومالي والنيجر
سعادة الدكتور الحسن علي مانطاري	سيراليون	بنين وغينيا وغينيا بيساو وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار
معالي الأستاذ محمود سيديا بن محمد خالد بن الشيخ محمد سيديا	موريتانيا	تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا
معالي الدكتور محمود فريد أسعد أبو الرّب	فلسطين	الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان
سعادة الأستاذ زاهر بن مرهون بن محمد العربي	سلطنة عمان	البحرين والسودان وسلطنة عمان واليمن
سعادة الأستاذ محمد شهريار قادر حديقي	بنغلاديش	أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وجزر المالديف
سعادة الأستاذ يوهان محمود ميريكان	ماليزيا	بروناي دار السلام وسورينام وغيانا وماليزيا
سعادة الأستاذ إندريت لامي	ألبانيا	أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقازاقستان وجمهورية قرقيزستان

الملحق 6: بيان الاكتتاب في رأس المال المساهم به في البنك الإسلامي للتنمية

البلد	عدد الأسهم (الخصم)	المركز الموحد للاكتتاب في رأس المال المساهم به (جميع المبالغ بملايين الدنانير الإسلامية)					
		المبلغ بملايين الدنانير الإسلامية			تفصيل رأس المال المستدعى (المبلغ بملايين الدنانير الإسلامية)		
		المستدعى	القابل للاستدعاء	المجموع	النسبة المئوية من الإجمالي	المدفوع	غير المدفوع / العجز
المملكة العربية السعودية	1,319,868	3,437.73	9,760.95	13,198.68	%22.50	1,825.63	0.00
ليبيا	529,382	1,378.82	3,915.00	5,293.82	%9.03	462.58	269.66
إندونيسيا	465,814	1,210.34	3,447.80	4,658.14	%7.94	241.21	0.00
إيران	463,146	1,206.31	3,425.15	4,631.46	%7.90	616.05	24.57
نيجيريا	429,851	1,119.58	3,178.93	4,298.51	%7.33	478.64	42.27
قطر	402,985	1,050.53	2,979.32	4,029.85	%6.87	545.68	0.01
مصر	397,137	1,033.63	2,937.74	3,971.37	%6.77	535.12	0.00
الكويت	388,300	1,263.90	2,619.10	3,883.00	%6.62	739.95	0.00
الإمارات العربية المتحدة	379,949	682.12	3,117.38	3,799.49	%6.48	530.85	0.00
تركيا	362,100	942.44	2,678.56	3,621.00	%6.17	487.91	0.00
الجزائر	142,627	371.21	1,055.06	1,426.27	%2.43	199.85	0.00
باكستان	142,627	371.22	1,055.05	1,426.27	%2.43	192.35	0.00
ماليزيا	86,818	192.70	675.48	868.18	%1.48	116.62	0.00
بنغلاديش	56,576	147.24	418.52	565.76	%0.96	76.18	0.05
المغرب	28,478	74.12	210.66	284.78	%0.49	38.38	0.00
اليمن	25,862	46.19	212.43	258.62	%0.44	24.76	9.67
السودان	25,844	67.31	191.13	258.44	%0.44	16.00	19.75
الأردن	24,381	63.50	180.31	243.81	%0.42	33.72	0.00
السنگال	16,398	42.71	121.27	163.98	%0.28	19.22	3.46
سلطنة عمان	15,815	41.16	116.99	158.15	%0.27	21.31	0.00
العراق	14,983	38.99	110.84	149.83	%0.26	20.18	0.00
الكاميرون	14,241	37.07	105.34	142.41	%0.24	12.03	7.16
بيوتاني	12,836	23.02	105.34	128.36	%0.22	17.45	0.00
بوركينافاسو	10,004	32.89	67.15	100.04	%0.17	18.37	0.22
السير	10,004	32.89	67.15	100.04	%0.17	7.27	11.32
أوغندا	9,772	30.57	67.15	97.72	%0.17	13.60	2.17
البحرين	8,038	20.92	59.46	80.38	%0.14	10.83	0.00
تونس	7,941	26.10	53.31	79.41	%0.14	14.76	0.00
بنين	6,460	16.82	47.78	64.60	%0.11	9.28	0.00
قازاقستان	5,991	15.67	44.24	59.91	%0.10	7.30	0.84
أذربيجان	5,649	14.70	41.79	56.49	%0.10	7.91	0.00
مالي	5,649	14.70	41.79	56.49	%0.10	7.32	0.29
الغابون	5,458	27.40	27.18	54.58	%0.09	19.85	0.61
غينيا	5,087	28.04	22.83	50.87	%0.09	13.22	4.68
موريتانيا	3,577	9.13	26.64	35.77	%0.06	6.29	0.53
لبنان	3,577	9.13	26.64	35.77	%0.06	6.18	0.63
جزر المالديف	2,867	7.46	21.21	28.67	%0.05	3.86	0.00
جمهورية قرقيزستان	2,867	7.46	21.21	28.67	%0.05	3.83	0.04
غامبيا	2,867	7.46	21.21	28.67	%0.05	3.14	0.73
موزمبيق	2,867	7.46	21.21	28.67	%0.05	3.01	0.86
طاجيكستان	2,015	6.62	13.53	20.15	%0.03	3.74	0.00
توغو	2,015	6.62	13.53	20.15	%0.03	3.18	0.57
فلسطين	1,955	9.85	9.70	19.55	%0.03	5.72	4.13
سوريا	1,849	9.28	9.21	18.49	%0.03	5.00	1.92
سريلون	1,816	4.64	13.52	18.16	%0.03	2.56	0.90
أوزبكستان	1,491	5.20	9.71	14.91	%0.03	3.35	0.00
كون ديفوار	1,444	4.99	9.45	14.44	%0.02	4.06	0.00
الاتحاد القمري	1,444	4.99	9.45	14.44	%0.02	2.19	1.00
أفغانستان	1,102	6.09	4.93	11.02	%0.02	5.00	0.16
تشاد	1,084	5.99	4.85	10.84	%0.02	5.07	0.00
ألبانيا	923	4.63	4.60	9.23	%0.02	3.46	0.00
سورينام	923	4.63	4.60	9.23	%0.02	2.98	0.48
تركمانستان	550	3.04	2.46	5.50	%0.01	2.56	0.02
الموالم	550	3.04	2.46	5.50	%0.01	2.50	0.08
غينيا بيساو	550	3.04	2.46	5.50	%0.01	2.21	0.36
جيبوتي	550	3.04	2.46	5.50	%0.01	2.07	0.50
غيانا	277	2.77	0.00	2.77	%0.005	1.32	0.00
مافى العجز	*	*	*	*	*	(0.01)	0.01
المجموع الجزئي	5,865,231	15,239.10	43,413.22	58,652.31	%100	7,464.65	409.63
غير الملتزم به	-	-	-	-	-	-	-
المجموع العام	5,865,231	15,239.10	43,413.22	58,652.31	%100	7,464.65	409.63

الملاحق 6: بيان القوة التموينية للبنك الإسلامي للتنمية

البلد	القوة التموينية	
	عدد الأموات	التمويل %
المملكة العربية السعودية	1,159,158	%22.66
ليبيا	438,258	%8.57
إيران	404,620	%7.91
اندونيسيا	369,401	%7.22
نيجيريا	366,257	%7.16
الإمارات العربية المتحدة	365,323	%7.14
قطر	353,000	%6.90
مصر	347,786	%6.80
الكويت	336,405	%6.58
تركيا	317,147	%6.20
الجزائر	125,991	%2.46
باكستان	125,240	%2.45
ماليزيا	79,710	%1.56
بنغلاديش	49,970	%0.98
المغرب	25,404	%0.50
اليمن	24,219	%0.47
الأردن	21,903	%0.43
السودان	21,213	%0.41
السيفال	14,549	%0.28
سلطنة عمان	14,330	%0.28
العراق	13,602	%0.27
بروناي	12,779	%0.25
الكاميرون	12,237	%0.24
بوركينافاسو	9,052	%0.18
أوغندا	8,575	%0.17
النيجر	7,942	%0.16
البحرين	7,529	%0.15
تونس	7,307	%0.14
بنين	6,206	%0.12
فازافستان	5,654	%0.11
أذربيجان	5,470	%0.11
مالاي	5,411	%0.11
الغابون	5,203	%0.10
غينيا	4,105	%0.08
موريتانيا	3,793	%0.07
لبنان	3,782	%0.07
جزر المالديف	3,007	%0.06
جمهورية قرقيزستان	3,004	%0.06
غامبيا	2,935	%0.06
موزمبيق	2,922	%0.06
طاجيكستان	2,227	%0.04
توغو	2,171	%0.04
سفالون	2,108	%0.04
فلسطين	2,042	%0.04
سوريا	1,921	%0.04
كويت ديفوار	1,851	%0.04
أوزبكستان	1,806	%0.04
الاتحاد القمري	1,664	%0.03
أفغانستان	1,493	%0.03
تشاد	1,492	%0.03
ألبانيا	1,306	%0.03
سورينام	1,258	%0.02
تركمانستان	1,002	%0.02
الهمال	996	%0.02
غينيا بيساو	967	%0.02
جيبوتي	953	%0.02
غيانا	632	%0.01
مافى العجز	*	*
المجموع الجزئي	5,116,288	%100
غير الملتزم به	*	*
المجموع العام	5,116,288	%100



الملحق 7: التوزيع القطاعي لحافى الاعتمادات من موارد البنك الرأسمالية العادية بحسب البلدان
(بملايين الدولارات الأمريكية)¹ (2024)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	المدة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى ²	المجموع
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أذربيجان	96.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	96.5
البحرين	0.0	0.0	50.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	50.0
بنغلاديش	0.0	0.0	0.0	22.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	22.7
بنين	78.6	0.0	34.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	113.5
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينا فاسو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكاميرون	44.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	177.9	0.0	0.0	222.5
تشاد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الاتحاد القمري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.0	0.0	0.0	15.0
كوت ديفوار	76.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	294.9	0.0	0.0	371.2
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مصر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غامبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	35.0	0.0	0.0	35.0
غينيا	0.0	0.0	80.0	0.0	0.0	0.0	153.6	0.0	0.0	233.6
غينيا بيساو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إندونيسيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأردن	190.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	190.0
قازاقستان	1,100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	85.0	0.0	0.0	1,185.0
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جمهورية قرقيزستان	31.0	0.0	33.0	33.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	97.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ماليزيا	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0
المالديف	64.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	64.3
مالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المغرب	0.0	0.0	462.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	462.9
موزمبيق	0.0	0.0	0.0	19.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	19.5
النيجر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
نيجيريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	125.0	0.0	0.0	125.0
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باكستان	105.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	105.9
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السغال	106.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	106.1
سيراليون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	66.1	0.0	0.0	66.1
الهموال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سورينام	0.0	0.0	47.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	47.7
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
طاجيكستان	12.6	0.0	60.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	72.6
توغو	60.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	60.5
تونس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	45.0	45.0
تركيا	0.0	165.0	100.0	0.0	0.0	0.0	378.8	0.0	0.0	643.8
تركمانستان	0.0	0.0	0.0	146.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	146.0
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أوغندا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	40.0	40.0
أوزبكستان	0.0	150.0	50.0	0.0	0.0	0.0	138.8	0.0	0.0	338.8
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البلدان الأعفاء في البنك- 57	1,966.3	315.0	918.5	221.2	100.0	0.0	1,470.1	0.0	85.0	5,076.1

¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2024
² "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعقارات والتجارة.
المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

الملاحق 7ب: التوزيع القطاعي لحافلي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان (1975-2024)¹ (بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	المحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	أخرى ²	المجموع
أفغانستان	10.5	0.0	17.7	0.0	0.0	0.0	40.1	0.0	0.0	68.3
ألبانيا	38.6	0.0	0.0	16.5	0.0	0.0	536.9	27.5	22.1	641.6
الجزائر	21.7	0.0	153.9	0.0	64.2	0.0	33.2	121.7	5.4	400.1
أذربيجان	209.0	0.0	494.7	19.2	0.0	0.0	45.1	264.9	10.8	1,043.7
البحرين	0.0	0.0	745.5	0.0	24.4	0.0	144.7	519.4	97.8	1,531.7
بنغلاديش	150.8	87.5	804.0	427.3	74.6	107.5	104.8	156.4	7.2	1,920.2
بنين	245.7	63.4	188.2	133.4	0.0	26.2	305.0	121.9	5.1	1,089.1
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.2	6.2
بوركينا فاسو	257.9	87.0	190.1	44.4	5.6	0.0	453.5	68.3	1.7	1,108.5
الكاميرون	402.3	81.1	176.2	110.1	0.0	0.0	653.4	28.3	7.5	1,458.9
تشاد	121.8	121.6	60.2	72.1	0.2	0.0	526.1	51.3	16.5	969.8
الاتحاد القمري	0.8	0.0	0.0	20.9	1.8	0.0	23.2	0.0	0.0	46.8
كوت ديفوار	210.7	384.7	0.0	163.9	0.0	0.0	1,239.2	492.4	0.0	2,490.8
جيبوتي	7.3	8.9	18.7	118.7	0.0	55.7	54.7	16.6	0.7	281.3
مصر	48.8	25.0	1,782.7	44.0	94.1	0.0	364.0	40.2	94.6	2,493.4
الغابون	0.0	19.2	0.0	3.1	0.0	58.6	325.5	57.8	0.0	464.1
غامبيا	73.3	35.1	47.6	12.0	28.0	27.7	118.1	10.3	1.9	354.0
غينيا	138.2	62.5	432.5	168.7	3.5	0.0	641.5	149.1	9.1	1,605.1
غينيا بيساو	0.3	16.8	0.0	12.0	0.4	0.0	17.3	0.0	0.0	46.8
غيانا	0.0	0.0	34.6	0.0	0.0	0.0	200.0	0.0	0.0	234.6
إثيوبيا	1,010.7	1,032.2	351.8	1,455.8	40.7	11.3	597.1	100.0	204.4	4,804.0
إيران	549.8	55.9	594.0	163.8	348.0	0.0	110.1	1,111.4	26.7	2,959.8
العراق	22.0	17.0	0.0	20.7	5.5	0.0	0.0	0.0	0.0	65.2
الأردن	395.4	66.1	214.6	193.3	187.1	23.8	172.9	6.8	28.9	1,289.0
قازاقستان	1,243.0	0.0	0.0	11.6	0.0	9.0	384.4	9.6	140.0	1,797.5
الكويت	0.0	0.0	4.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	54.3	58.5
جمهورية قرغزستان	67.1	0.0	137.8	84.5	8.0	0.0	179.8	15.0	0.0	492.3
لبنان	0.0	240.0	30.0	159.0	0.0	12.8	183.1	478.6	0.0	1,103.4
ليبيا	22.2	0.0	94.9	0.0	118.8	22.0	66.2	0.0	0.0	324.0
ماليزيا	6.2	196.6	0.0	101.7	102.0	0.0	176.0	0.0	45.0	627.4
المالديف	73.0	0.0	0.0	32.8	0.0	0.0	52.6	36.9	53.5	248.7
مالي	333.8	18.7	380.6	32.3	38.5	0.0	186.4	114.0	0.0	1,104.5
موريتانيا	117.1	105.3	201.9	40.0	84.5	0.0	200.3	167.9	3.2	920.1
المغرب	250.0	4.9	1,513.3	43.2	32.8	16.0	988.5	430.2	30.9	3,309.7
موزمبيق	36.8	44.5	306.8	58.9	0.0	0.0	28.7	0.0	0.0	475.7
النيجر	135.1	77.4	147.2	57.3	8.5	9.6	171.6	19.5	6.3	632.6
نيجيريا	249.4	115.0	30.9	115.2	0.0	50.0	291.6	145.9	74.0	1,071.9
سلطنة عمان	9.5	134.9	252.9	10.5	142.4	0.0	371.4	938.9	0.0	1,860.6
باكستان	338.5	88.5	1,128.7	740.2	177.3	0.0	465.8	4.7	100.7	3,044.4
فلسطين	0.0	26.4	1.3	23.3	1.3	0.0	5.1	0.0	1.5	58.9
قطر	0.0	4.5	0.0	49.1	189.3	0.0	0.0	215.8	0.0	458.7
المملكة العربية السعودية	0.0	1.7	233.5	6.0	716.0	0.0	105.0	42.1	203.1	1,307.4
السعال	508.1	67.2	403.0	108.5	83.6	0.0	1,205.0	542.4	59.2	2,977.0
سيراليون	96.0	11.3	10.6	40.6	9.0	29.9	95.4	15.0	0.0	307.7
الصومال	0.0	1.9	0.4	0.0	0.0	0.0	7.5	3.0	5.2	18.2
السودان	297.9	67.9	103.3	73.7	83.1	0.0	59.4	91.1	42.2	818.6
سورينام	0.0	41.1	47.7	43.5	0.0	0.0	24.6	0.0	0.0	156.8
سوريا	26.7	0.0	277.0	24.8	15.0	0.0	0.0	50.9	9.1	403.7
طاجيكستان	62.9	124.4	177.8	32.7	0.0	0.0	117.7	11.8	0.7	527.9
توغو	90.0	81.3	46.2	44.8	0.0	0.0	276.4	57.6	0.0	596.2
تونس	183.7	80.5	1,242.1	64.5	146.2	0.0	5.5	205.2	73.2	2,000.9
تركيا	17.5	355.5	851.0	537.1	244.6	0.0	1,537.1	67.1	1,067.3	4,677.2
تركمانستان	0.0	5.3	350.0	168.4	0.0	283.6	470.4	0.0	0.0	1,277.6
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	110.0	54.2	105.2	0.9	60.0	0.0	20.0	350.2
أوغندا	197.4	81.0	335.1	35.6	6.5	0.0	849.1	5.6	52.1	1,562.4
أوزبكستان	905.6	257.6	353.1	392.5	23.1	0.0	593.4	92.9	75.0	2,693.0
اليمن	81.0	54.9	51.6	10.5	0.7	0.0	40.0	25.8	19.2	283.6
البلدان الأعضاء في البنك - 57	9,264.4	4,452.1	15,130.0	6,396.8	3,214.5	744.5	15,904.2	7,131.9	2,682.3	64,920.7

¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2024² "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعقارات والتجارة.

المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

الملحق 18: حافي اعتمادات مجموعة البنك بحسب البلدان والكيانات¹
(بملايين الدنانير الإسلامية)

الحصة من حافي الاعتمادات منذ التأسيس (%)	اعتمادات سنة 2024 بحسب الكيانات					البلد
	المجموع	أخرى ²	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	موارد البنك الرسمالية العادية	
0.1	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0	أفغانستان
0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ألبانيا
1.6	11.7	0.2	11.5	0.0	0.0	الجزائر
0.6	72.3	0.2	0.0	0.0	72.1	أذربيجان
0.9	37.9	0.0	0.0	0.0	37.9	البحرين
14.0	1,269.0	1.6	1,211.5	38.3	17.5	بنغلاديش
0.7	108.9	3.8	20.0	0.0	85.2	بنين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	بروناي
2.4	389.7	0.1	389.6	0.0	0.0	بوركينا فاسو
1.8	449.8	0.3	267.9	11.5	170.0	الكاميرون
0.6	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0	تشاد
0.4	95.0	0.0	83.7	0.0	11.3	الاتحاد الشمرقي
1.7	442.8	0.1	148.6	11.5	282.7	كون ديفوار
1.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	جيبوتي
12.0	1,635.8	0.0	1,635.8	0.0	0.0	مصر
0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الغابون
0.7	83.8	0.0	57.5	0.0	26.3	غامبيا
1.0	206.3	0.0	30.7	0.0	175.6	غينيا
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غينيا بيساو
0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غيانا
3.6	15.4	0.1	15.3	0.0	0.0	إندونيسيا
3.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	إيران
0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	العراق
1.7	173.0	0.2	11.5	19.2	142.1	الأردن
1.5	934.6	2.7	0.0	45.1	886.8	قازاقستان
0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الكويت
0.3	82.7	7.9	1.9	0.0	72.9	جمهورية قرقرستان
0.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	لسان
0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ليبيا
0.6	113.4	0.0	0.0	38.3	75.1	ماليزيا
1.6	313.1	0.5	264.5	0.0	48.1	المالديف
1.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	مالي
1.1	132.2	0.3	131.9	0.0	0.0	موريتانيا
3.8	355.7	1.2	0.0	0.0	354.5	المغرب
0.3	15.2	0.2	0.0	0.0	15.0	موزمبيق
0.5	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	النيجر
1.0	105.8	0.4	11.5	0.0	93.9	نيجيريا
1.0	7.7	0.0	7.7	0.0	0.0	سلطنة عمان
8.2	331.8	0.0	252.5	0.0	79.3	باكستان
0.3	14.7	14.7	0.0	0.0	0.0	فلسطين
0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	قطر
2.7	0.6	0.6	0.0	0.0	0.0	المملكة العربية السعودية
2.9	154.7	0.0	40.8	33.7	80.1	السعال
0.2	50.7	0.2	0.0	0.0	50.5	سفالون
0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	الطومان
0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	السودان
0.1	36.3	0.0	0.0	0.0	36.3	سورينام
0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سوريا
0.4	81.5	0.1	23.0	0.0	58.4	طاجيكستان
0.6	80.2	0.3	35.3	0.0	44.7	توغو
3.1	282.0	5.4	242.6	0.0	33.9	تونس
7.3	912.9	8.1	243.5	153.5	507.8	تركيا
0.7	112.8	0.2	0.0	0.0	112.6	تركمانستان
0.6	24.5	1.5	0.0	23.0	0.0	الإمارات العربية المتحدة
1.0	76.2	0.2	23.0	23.0	29.9	أوغندا
2.3	541.5	7.8	166.8	111.2	255.7	أوزبكستان
0.5	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0	اليمن
0.5	1.4	1.4	0.0	0.0	0.0	البلدان غير الأعضاء
3.6	308.9	10.8	275.1	0.0	23.0	المشاريع الإقليمية
100	10,063.2	71.9	5,603.9	508.4	3,879.0	حافي الاعتمادات

² وتشمل عمليات صندوق تميم ممتلكات الأوقاف وصناديق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية والتجارة قبل إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (برنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات) وعمليات المعونة الخاصة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والصناديق الاستثمارية والوقف.

المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2024.

الملاحق 8ب: حافلي اعتمادات مجموعة البنك بحسب البلدان والكيانات¹
(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	اعتمادات سنة 2024 بحسب الكيانات				الحصة من حافلي الاعتمادات منذ التأسيس (%)
	موارد البنك الرأسمالية العادية	المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	أخرى ²	
أفغانستان	0.0	0.0	0.0	0.3	0.1
ألبانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
الجزائر	0.0	0.0	15.0	0.3	1.5
أذربيجان	96.5	0.0	0.0	0.3	0.7
البحرين	50.0	0.0	0.0	0.0	1.0
بنغلاديش	22.7	50.0	1,580.0	2.1	14.2
بنين	113.5	0.0	26.1	5.0	0.7
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بوركينا فاسو	0.0	0.0	508.1	0.1	2.4
الكاميرون	222.5	15.0	349.4	0.3	1.7
تشاد	0.0	0.0	0.0	0.3	0.6
الاتحاد القمري	15.0	0.0	109.2	0.0	0.4
كويت ديقوار	371.2	15.0	193.8	0.1	1.7
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.1	1.0
مصر	0.0	0.0	2,133.3	0.0	11.9
الغابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
غامبيا	35.0	0.0	75.0	0.0	0.7
غينيا	233.6	0.0	40.0	0.0	0.9
غينيا بيساو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غيانا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
إندونيسيا	0.0	0.0	20.0	0.1	3.7
إيران	0.0	0.0	0.0	0.0	3.2
العراق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2
الأردن	190.0	25.0	15.0	0.3	1.6
قازاقستان	1,185.0	58.8	0.0	3.6	1.5
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5
جمهورية قرقرستان	97.0	0.0	2.5	10.4	0.3
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7
ليسبا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4
ماليزيا	100.0	50.0	0.0	0.0	0.6
المالديف	64.3	0.0	345.0	0.7	1.5
مالي	0.0	0.0	0.0	0.0	1.2
موريتانيا	0.0	0.0	172.0	0.3	1.2
المغرب	462.9	0.0	0.0	1.5	3.9
موزمبيق	19.5	0.0	0.0	0.3	0.3
النيجر	0.0	0.0	0.0	0.1	0.5
نيجيريا	125.0	0.0	15.0	0.5	1.1
سلطنة عمان	0.0	0.0	10.0	0.0	1.0
باكستان	105.9	0.0	329.3	0.1	8.1
فلسطين	0.0	0.0	0.0	19.7	0.3
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.8	2.9
السفال	106.1	44.0	53.2	0.0	2.9
سيراليون	66.1	0.0	0.0	0.2	0.2
الهومال	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8
سورينام	47.7	0.0	0.0	0.0	0.1
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3
طاجيكستان	72.6	0.0	30.0	0.1	0.4
توغو	60.5	0.0	46.0	0.4	0.6
تونس	45.0	0.0	316.4	7.2	3.1
تركيا	643.8	200.2	317.6	10.7	7.2
تركمانستان	146.0	0.0	0.0	0.3	0.7
الإمارات العربية المتحدة	0.0	30.0	0.0	2.0	0.6
أوغندا	40.0	30.0	30.0	0.3	0.9
أوزبكستان	338.8	145.0	217.5	10.2	2.3
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.3	0.5
البلدان غير الأعضاء	0.0	0.0	0.0	1.8	0.5
المشاريع الإقليمية	30.0	0.0	358.8	14.4	3.6
حافلي الاعتمادات	5,106.1	663.0	7,308.2	95.3	100
				13,172.6	

¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2024.

² وتشمل عمليات صندوق تثير ممتلكات الأوقاف وصناديق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية والتجارة قبل إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (برنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات) وعمليات المعونة الخاصة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والصناديق الاستثمارية والوقف.

المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

الملحق 9: مجموع عمليات مجموعة البنك بحسب هيغ التمويل الكبرى (1975 - 2024)¹

البلد	تمويل المشاريع			عمليات المساعدة الفنية			تمويل التجارة			عمليات المعونة الخاصة			المجموع العام ²		
	العدد	بملايين الدولارات الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدولارات الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدولارات الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدولارات الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدولارات الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية
أفغانستان	4	44.2	68.3	34	23.9	32.3	0	0.0	0.0	18	9.8	13.4	56	78.0	114.0
ألبانيا	28	425.5	644.7	6	1.3	1.9	2	4.8	7.2	3	0.3	0.5	39	432.0	654.3
الجزائر	30	304.2	427.1	16	1.9	2.6	348	1,944.0	2,508.0	7	4.5	5.6	401	2,254.7	2,943.4
أذربيجان	35	734.9	1,105.9	23	3.0	4.4	20	125.9	185.8	3	1.2	1.6	81	865.0	1,297.8
الصين	48	1,051.0	1,579.6	23	2.4	3.6	25	255.9	375.4	0	0.0	0.0	96	1,309.3	1,958.5
بنغلاديش	110	1,596.4	2,291.9	57	55.1	77.2	371	17,571.5	25,249.8	18	45.6	61.9	556	19,268.7	27,680.8
بنين	70	807.8	1,147.2	25	3.6	5.0	14	155.4	216.0	1	1.0	1.4	110	967.9	1,369.7
بروناي	2	8.0	9.9	3	0.0	0.0	0	0.0	0.0	0	0.0	0.0	5	8.0	9.9
بوركينا فاسو	112	832.0	1,174.7	41	10.5	14.8	57	2,528.1	3,479.6	7	8.0	8.8	217	3,378.7	4,677.9
الكامرون	76	1,058.2	1,494.2	19	1.8	2.5	48	1,377.8	1,888.5	3	1.2	1.7	146	2,439.1	3,386.9
تنزانيا	70	719.0	1,046.1	47	5.1	7.2	4	30.2	42.3	11	9.5	11.2	132	763.8	1,106.8
التحاد القمري	9	38.7	50.5	31	4.6	6.9	44	561.4	768.0	4	3.1	4.3	88	607.7	829.6
كوت ديفوار	64	1,814.0	2,521.1	17	1.3	1.8	26	567.0	777.4	5	1.0	1.2	112	2,383.3	3,301.6
جيبوتي	47	236.3	338.8	31	3.5	4.8	39	1,191.2	1,643.0	11	1.7	2.4	128	1,432.7	1,989.0
مصر	91	1,815.5	2,682.0	38	4.7	6.8	279	14,730.0	20,447.6	8	1.7	2.4	416	16,551.9	23,138.8
الغابون	19	316.6	464.1	3	0.3	0.4	1	18.8	25.2	0	0.0	0.0	23	335.6	489.7
غامبيا	62	271.3	395.3	32	2.9	4.2	72	633.4	893.6	3	1.3	1.5	169	908.9	1,294.5
غينيا	127	1,241.6	1,712.7	45	13.6	19.4	9	80.1	103.8	8	7.2	8.5	189	1,342.5	1,844.4
غينيا بيساو	8	38.4	52.8	15	2.1	2.8	3	13.1	17.0	3	0.6	0.8	29	54.2	73.4
غيانا	3	178.4	234.6	7	0.3	0.4	0	0.0	0.0	3	0.4	0.5	13	179.1	235.6
إندونيسيا	123	3,432.0	4,881.6	39	4.8	6.9	183	1,585.3	2,265.4	5	3.7	5.4	350	5,025.7	7,159.4
إيران	69	2,062.9	3,105.6	21	1.8	2.7	327	2,136.8	3,057.7	10	10.8	15.1	427	4,212.3	6,181.1
العراق	5	51.3	65.2	10	1.4	2.0	59	319.3	369.1	13	4.2	5.9	87	376.3	442.2
الأردن	68	994.6	1,367.0	38	4.3	6.1	342	1,354.1	1,830.8	1	0.2	0.3	449	2,353.1	3,204.1
قازاقستان	22	1,342.5	1,841.7	24	4.6	6.4	27	704.2	1,042.8	5	1.3	1.9	78	2,052.7	2,892.8
الكويت	11	72.2	106.8	25	2.0	2.8	24	591.1	864.0	3	5.3	7.3	63	670.6	980.9
جمهورية قرقرستان	48	413.4	579.5	26	4.5	6.6	8	29.9	42.5	7	1.7	2.4	89	449.4	631.0
ليبنان	58	776.7	1,159.2	12	1.0	1.4	9	152.1	212.1	19	7.4	10.4	98	937.2	1,383.1
ليبيا	17	268.0	373.0	16	3.7	5.2	15	320.1	419.9	9	4.0	5.9	57	595.8	804.0
ماليزيا	53	513.3	737.9	26	1.8	2.6	85	261.6	361.4	5	7.0	9.2	169	783.8	1,111.1
المالديف	36	212.8	296.1	13	1.6	2.3	46	1,973.9	2,703.0	3	0.6	0.8	98	2,188.9	3,002.2
مالدي	110	870.7	1,234.3	33	6.2	8.8	33	702.8	985.6	11	14.1	15.9	187	1,593.8	2,244.6
موريتانيا	100	693.4	1,017.5	57	7.4	10.4	41	872.9	1,227.2	7	9.4	11.1	205	1,583.2	2,266.2
المغرب	73	2,312.8	3,374.1	63	8.2	11.5	126	2,897.9	4,123.4	6	2.2	3.0	268	5,221.2	7,511.9
موزمبيق	27	350.3	494.2	17	2.6	3.9	5	48.3	70.0	6	2.0	2.5	55	403.2	570.7
النيجر	84	492.3	706.3	60	56.0	81.6	24	144.2	189.8	19	9.5	12.2	187	702.0	989.8
نيجيريا	45	803.0	1,148.1	33	13.2	18.3	41	627.7	909.7	28	5.6	7.5	147	1,449.4	2,083.7
سلطنة عمان	41	1,335.0	1,860.6	11	1.2	1.6	3	11.3	15.0	2	0.4	0.5	57	1,347.8	1,877.7
باكستان	103	2,246.2	3,290.9	36	22.5	31.4	303	9,055.0	12,455.4	12	10.4	13.9	454	11,334.2	15,791.6
فلسطين	26	82.2	116.8	157	299.7	416.5	3	4.0	6.0	45	38.2	50.1	231	424.1	589.3
قطر	12	326.3	475.1	1	0.1	0.1	6	33.8	54.1	0	0.0	0.0	19	360.2	529.4
المملكة العربية السعودية	97	1,263.8	1,877.4	49	4.7	6.6	309	2,504.1	3,711.8	3	0.2	0.3	458	3,772.8	5,596.1
السفال	156	2,256.8	3,184.7	46	6.5	9.3	83	1,770.4	2,432.3	7	12.3	13.8	292	4,046.0	5,640.1
سراليون	49	261.8	376.0	25	8.3	11.8	4	18.1	26.0	4	2.6	3.5	82	290.8	417.2
الصومال	5	12.8	18.2	22	9.1	13.4	4	35.9	46.2	55	32.5	47.6	86	90.3	125.3
السودان	97	690.8	1,028.0	40	5.5	7.8	38	328.1	462.6	23	21.1	26.4	198	1,045.6	1,524.8
سورينام	16	121.8	170.3	12	0.7	1.0	5	65.4	92.0	3	0.2	0.2	36	188.1	263.6
سوريا	30	327.3	448.1	20	8.0	11.8	27	135.1	169.3	11	2.2	3.0	88	472.6	632.1
طاجيكستان	49	418.8	583.4	28	4.3	6.3	23	186.8	265.0	7	0.9	1.2	107	610.8	855.9
توغو	45	462.5	639.6	13	2.0	2.8	22	423.1	586.1	2	1.0	1.5	82	888.6	1,230.0
تونس	74	1,403.5	2,065.7	35	6.5	9.4	193	2,875.4	3,953.8	4	3.2	4.2	306	4,288.6	6,033.1
تركيا	116	3,426.1	4,788.7	36	1.9	2.8	420	6,658.2	9,184.9	9	17.2	22.3	581	10,103.4	13,998.7
تركمانستان	15	892.5	1,277.6	11	1.3	1.9	6	69.9	95.0	1	0.2	0.3	33	963.9	1,374.8
الإمارات العربية المتحدة	27	330.1	467.2	24	12.2	17.5	35	494.0	706.9	0	0.0	0.0	86	836.4	1,191.6
أوغندا	49	1,165.8	1,625.0	39	5.3	7.5	12	140.4	186.2	8	2.8	3.6	108	1,314.3	1,822.2
أوزبكستان	55	1,968.0	2,804.1	18	2.1	3.0	105	1,204.7	1,643.9	6	1.1	1.5	184	3,175.9	4,452.6
اليمن	55	334.0	488.3	33	18.3	25.7	44	379.0	451.2	9	5.8	8.0	141	737.2	973.2
البلدان غير الاعضاء	39	170.3	242.3	19	4.8	7.2	29	268.6	407.8	1,026	220.4	304.1	1,113	664.1	961.5
المشاريع الإقليمية	67	2,010.8	2,828.2	935	891.0	1,305.0	26	1,524.6	2,096.1	334	582.1	879.4	1,362	5,008.5	7,108.7
مجموع الاعتمادات	3,187	50,701.4	72,585.4	2,636	1,583.1	2,278.8	4,457	84,697.2	118,350.4	1,844	1,142.1	1,630.0	12,124	138,123.8	194,844.6
إجمالي الاعتمادات	3,870	61,058.0	87,416.2	2,891	1,767.1	2,539.7	4,676	86,559.3	120,924.5	2,095	1,268.9	1,808.1	13,532	150,653.3	212,688.5

¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2024.

² الأرقام لا تتضمن العمليات الملغاة (ما لم يذكر خلاف ذلك). وتشمل عمليات صندوق تمييز ممتلكات الأوقاف وصناديق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية والتجارة قبل إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (برنامج تمويل الصادرات ومحفظه البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات) وعمليات المعونة الخاصة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والصناديق الاستثمارية والوقف.

المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

الملحق 10: الاعتمادات بحسب الكيانات و هيغ التمويل (1975 - 2024)¹

المجموع العام ²	2024	2023	2022	2021	
أ. موارد البنك الرأسمالية العادية					
5,571.4	225.4	207.7	181.6	110.4	القروض
2,008.7	23.0	59.9	90.9	371.4	المساهمة في رأس المال
8,120.1	155.3	288.3	311.4	71.0	الإجارة
16,566.0	3,475.3	2,556.8	1,794.9	1,184.9	البيع الأجل
238.6	0.0	0.0	0.0	0.0	خطوط التمويل المختلفة
112.5	0.0	0.0	0.0	0.0	المشاركة
13,286.7	0.0	0.0	0.0	38.0	الاستئجار
802.6	0.0	0.0	0.0	0.0	المضاربة
1.8	0.0	0.0	0.0	1.1	المساعدة الفنية
46,708.3	3,879.0	3,112.6	2,378.7	1,776.8	المجموع الجزئي
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص					
983.7	0.0	5.1	0.0	11.1	المساهمة في رأس المال
723.5	145.3	32.3	58.6	0.0	الإجارة
84.2	0.0	0.0	0.0	0.0	البيع الأجل
76.1	0.0	0.0	0.0	0.0	الاستئجار
10.8	0.0	0.0	0.0	0.0	المضاربة
3,488.8	363.1	358.9	336.6	162.9	التجارة (المربحة)
5,367.0	508.4	396.3	395.1	174.1	المجموع الجزئي
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة					
57,848.4	5,603.9	5,155.7	5,118.9	4,607.3	المربحة
د. أخرى					
674.5	0.0	0.0	0.0	0.0	صناديق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
105.0	0.1	1.1	0.0	10.4	صندوق تنمية ممتلكات الأوقاف
5.6	0.0	0.0	0.0	0.0	العلوم والتكنولوجيا والابتكار
614.4	2.9	6.0	2.2	4.7	عمليات المعونة الخاصة
895.6	35.4	41.9	30.7	39.9	صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
2,206.1	15.8	46.5	49.5	64.9	الصناديق الاستثمارية
556.5	17.8	10.1	8.4	5.8	الوقف
23,142.4	0.0	0.0	0.0	0.0	التجارة قبل إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (برنامج تمويل المبادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردة)
28,200.1	71.9	105.6	90.8	125.6	المجموع الجزئي
138,123.8	10,063.2	8,770.1	7,983.5	6,683.7	المجموع العام

ملاحظة:					
هـ. عمليات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإتمان المبادرات خلال السنوات الخمس الماضية، ومجموع عملياتها منذ إنشائها (بملايين الدينار الإسلامية)					
GRAND TOTAL ²	2024	2023	2022	2021	
46,921.5	4,088.0	3,189.1	3,009.5	2,252.9	الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة
86,957.2	9,895.4	9,926.2	8,748.4	7,000.2	الأعمال المؤقتة

موارد البنك الرأسمالية العادية والتمويل (في نهاية السنة)				
2024	2023	2022	2021	
29,721.1	29,291.7	27,057.6	26,026.7	إجمالي الأصول
1,248.0	1,007.5	693.9	563.5	إجمالي الدخل (ناقص استهلاك الإجارة) ³
388.1	316.7	173.1	106.9	حافلي الدخل
3,578.8	3,320.3	3,168.0	3,074.6	الاحتياطات العامة
459.5	424.4	328.5	382.3	احتياطات القيمة العادلة
58,652.3	55,256.7	55,256.7	50,260.5	رأس المال المكتتب فيه
176.5	161.2	148.8	149.6	الموازنة الإدارية المعتمدة*
174.5	156.3	152.3	135.7	الموازنة الإدارية الفعلية*

أسعار التحويل في مختلف السنوات هي كما يلي: 2021: 1 = 2021: 1 ID دينار إسلامي
2021: 1 دينار إسلامي = 1.39959 دولار أمريكي
2022: 1 دينار إسلامي = 1.33084 دولار أمريكي
2023: 1 دينار إسلامي = 1.34167 دولار أمريكي
2024: 1 دينار إسلامي = 1.30413 دولار أمريكي
2024-1975: 1 دينار إسلامي = 1.41065 دولار أمريكي (تقريباً فقط)

* تشمل الصندوقين الاستثماريين (أي صندوق القدس وصندوق الأقصى).
¹ يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2024. 2024.
² الاعتمادات التراكمية منذ التأسيس سنة 1975.
³ يُعدّل إجمالي الدخل بحسب الاستهلاك بحيث يمكن التوفيق بين الرقم المبلغ عنه بسهولة وبين البيانات المالية المراجعة.
المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

الملحق 10ب: الاعتمادات بحسب الكيانات وحيغ التمويل (1975-2024)¹

المجموع العام ²	2024	2023	2022	2021	
أ. موارد البنك الرأسمالية العادية					
7,809.7	296.5	278.1	241.3	156.1	القروض
2,874.9	30.0	80.3	120.9	519.8	المساهمة في رأس المال
11,799.9	205.9	383.9	405.0	100.6	الإجارة
22,855.6	4,573.8	3,392.6	2,378.1	1,676.6	البيع الأجل
344.3	0.0	0.0	0.0	0.0	خطوط التمويل المختلفة
168.3	0.0	0.0	0.0	0.0	المشاركة
19,876.4	0.0	0.0	0.0	51.5	الاستئعام
1,160.7	0.0	0.0	0.0	0.0	المقاربة
2.6	0.0	0.0	0.0	1.6	المساعدة الفنية
66,892.3	5,106.1	4,134.9	3,145.3	2,506.2	المجموع الجزئي
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص					
1,455.5	0.0	6.8	0.0	15.6	المساهمة في رأس المال
1,021.6	189.5	43.4	77.9	0.0	الإجارة
125.2	0.0	0.0	0.0	0.0	البيع الأجل
105.4	0.0	0.0	0.0	0.0	الاستئعام
15.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المقاربة
4,860.5	473.5	481.5	447.9	228.0	التجارة (المرابحة)
7,583.2	663.0	531.7	525.8	243.6	المجموع الجزئي
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة					
81,739.4	7,308.2	6,917.2	6,812.5	6,448.3	المرابحة
د. أخرى					
992.2	0.0	0.0	0.0	0.0	مناديق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
152.6	0.2	1.5	0.0	14.8	مندوق تهمير ممتلكات الأوقاف
7.7	0.0	0.0	0.0	0.0	العلوم والتكنولوجيا والابتكار
828.3	3.8	8.0	2.9	6.7	عمليات المعونة الخاصة
1,278.2	46.6	56.1	40.9	56.2	مندوق التظامن الإسلامي للتنمية
3,151.3	21.1	62.3	66.3	91.7	المناديق الاستثمارية
805.8	23.7	13.5	11.3	8.1	الوقف
31,413.4	0.0	0.0	0.0	0.0	التجارة قبل إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (برنامج تمويل العادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وعمليات تمويل الواردات)
38,629.6	95.3	141.3	121.4	177.5	المجموع الجزئي
194,844.6	13,172.6	11,725.1	10,605.0	9,375.6	
ملاحظة:					
هـ. عمليات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار والتهمان العادرات" خلال السنوات الخمس الماضية، ومجموع عملياتها منذ إنشائها (بملايين الدولارات الأمريكية)					
GRAND TOTAL ²	2024	2023	2022	2021	
66,678.9	5,331.3	4,278.7	4,005.1	3,153.1	الاتفاقات التأمينية المهدنية الجديدة
121,174.7	12,904.9	13,317.6	11,642.7	9,797.4	الأعمال المؤقتة

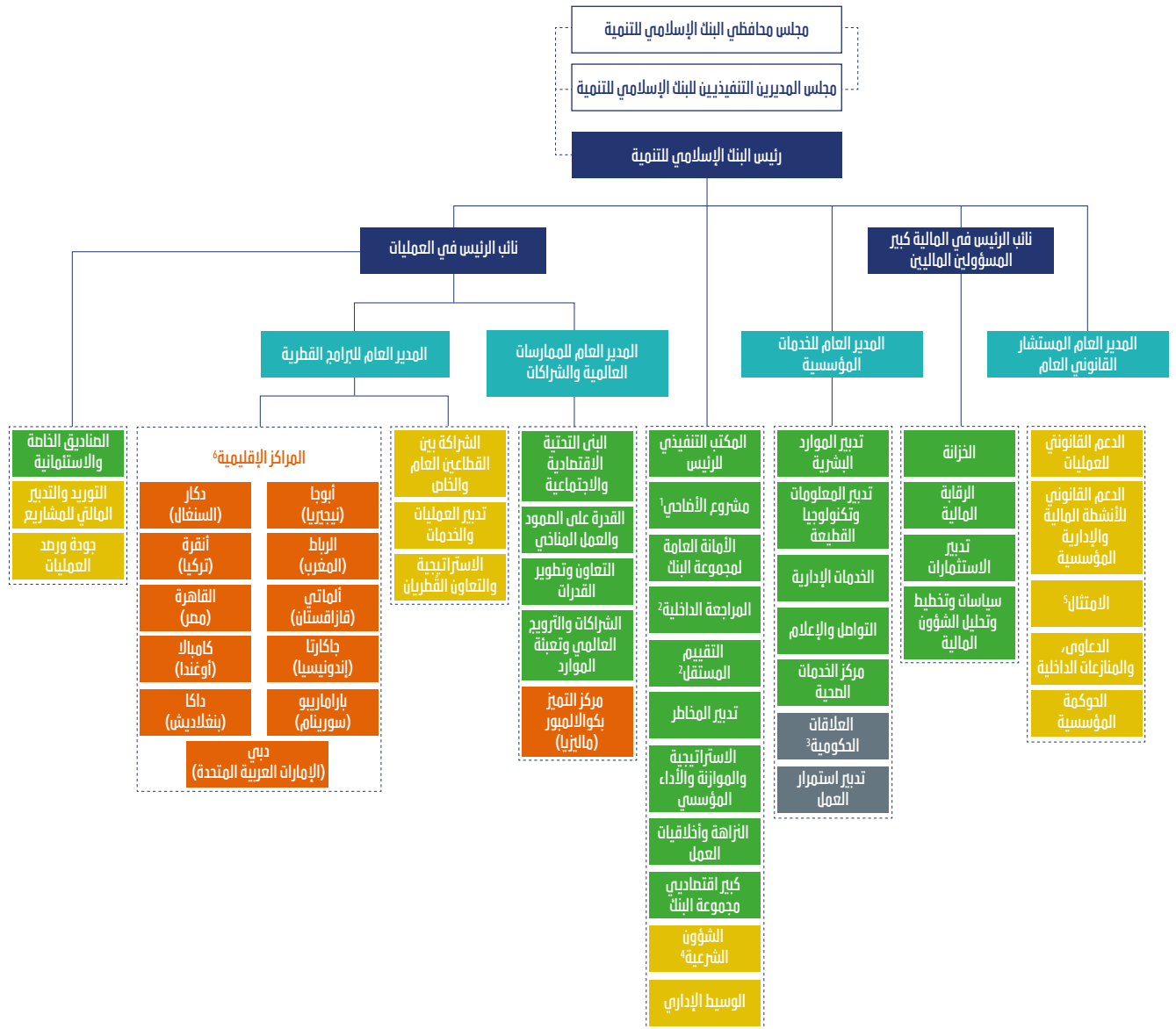
1 يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2024.
2 الاعتمادات التراكمية منذ التأسيس سنة 1975.
المصدر: إدارة كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك

الملحق 11: العقود الممنوحة سنة 2024 بحسب أهل المقاول أو المورد أو الاستشاري



ر.ت. #	البلد	عدد العقود	المبلغ الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية)
1	إندونيسيا	38	231.3
2	غيانا	4	160.1
3	كويت ديقوار	83	135.9
4	الإمارات العربية المتحدة	2	133.9
5	الهند	11	131.2
6	نيجيريا	81	80.5
7	إيران	14	62.0
8	تونس	61	55.9
9	غينيا	29	53.1
10	البحرين	2	44.9
11	سلطنة عمان	3	32.3
12	الكاميرون	47	30.0
13	السفاح	48	29.8
14	إسبانيا	2	26.9
15	الولايات المتحدة الأمريكية	5	26.6
16	موريتانيا	30	22.7
17	جمهورية قرقيزستان	5	20.6
18	أوغندا	16	20.0
19	أوزبكستان	12	17.2
20	سريالون	20	12.9
21	بوركينافاسو	35	11.4
22	بلد غير محدد	2	10.9
23	بلجيكا	2	9.8
24	تركيا	9	8.9
25	النيجر	54	8.4
26	طاجيكستان	27	6.8
27	مالي	8	6.4
28	إيطاليا	1	6.3
29	تشاد	8	5.2
30	المغرب	2	4.7
31	المملكة العربية السعودية	1	4.3
32	سورينام	5	3.8
33	غامبيا	16	3.4
34	النمسا	2	2.4
35	توغو	8	2.3
36	بنين	14	2.2
37	فرنسا	2	1.5
38	كينيا	4	1.4
39	بنغلاديش	21	1.3
40	هولندا	1	1.3
41	جيبوتي	2	0.9
42	الدنمارك	2	0.3
43	أذربيجان	1	0.1
44	غينيا بيساو	6	0.1
45	الأردن	2	0.02
46	جزر المالديف	1	0.02
47	الاتحاد القمري	2	0.01
المجموع العام		751	1.43 مليار دولار أمريكي

الملحق 12: الهيكل التنظيمي العام للبنك الإسلامي للتنمية



^١ يشرف كبير المساعدين التنفيذيين للرئيس على مشروع الأضاحي.
^٢ يتبع كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة التقييم المستقل مجلس المديرين التنفيذيين من الناحية الوظيفية، والرئيس من الناحية الإدارية.
^٣ يتبع قسم العلاقات الحكومية الرئيس من الناحية الوظيفية، والمدير العام للخدمات المؤسسية من الناحية الإدارية.
^٤ تتبع شعبة الشؤون الشرعية الهيئة الشرعية من الناحية الوظيفية، والرئيس من الناحية الإدارية.
^٥ تتبع شعبة الامتثال الرئيس من الناحية الوظيفية، والمدير العام للمستشار القانوني العام من الناحية الإدارية.
^٦ يكون على رأس المراكز الإقليمية موظفون برتبة مدير شعبة، إلا إذا قرر الرئيس خلاف ذلك.

المفتاح

مكتب (نائب الرئيس)	مديرية (مدير عام)	إدارة (مدير الإدارة)	شعبة (مدير الشعبة)	قسم (مدير معاون أو موظف راند)	مركز إقليمي / مركز تميز
--------------------	-------------------	----------------------	--------------------	-------------------------------	-------------------------

الملحق 13: أين نعمل



أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

- | | |
|--------------|-------------------|
| 49 مالي | 38 بنين |
| 50 موريتانيا | 39 بوركينا فاسو |
| 51 النيجر | 40 الكاميرون |
| 52 نيجيريا | 41 تشاد |
| 53 السنغال | 42 الاتحاد القمري |
| 54 سيراليون | 43 كوت ديفوار |
| 55 الصومال | 44 جيبوتي |
| 56 توغو | 45 الغابون |
| 57 أوغندا | 46 غامبيا |
| | 47 غينيا |
| | 48 غينيا بيساو |

آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا

- | | |
|-----------------|----------------------|
| 31 جزر المالديف | 20 أفغانستان |
| 32 باكستان | 21 ألبانيا |
| 33 سوريا | 22 أذربيجان |
| 34 طاجيكستان | 23 بنغلاديش |
| 35 تركيا | 24 برونائي |
| 36 تركمانستان | 25 غيانا |
| 37 أوزبكستان | 26 إندونيسيا |
| | 27 إيران |
| | 28 قازاقستان |
| | 29 جمهورية قرقيزستان |
| | 30 ماليزيا |

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- | | |
|----------------|--------------------|
| 1 الجزائر | 12 فلسطين |
| 2 البحرين | 13 دولة قطر |
| 3 مصر | 14 المملكة العربية |
| 4 العراق | السعودية |
| 5 الأردن | 15 السودان |
| 6 الكويت | 16 سوريا |
| 7 لبنان | 17 تونس |
| 8 ليبيا | 18 دولة الإمارات |
| 9 موريتانيا | العربية المتحدة |
| 10 المغرب | 19 اليمن |
| 11 سلطنة عُمان | |





في سنة 2024، حققت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية («مجموعة البنك») تقدماً كبيراً. فقد بلغت الاعتمادات الصافية التراكمية 194.8 مليار دولار أمريكي مقابل 150.0 مليار دولار أمريكي سنة 2020. وكانت لهذه الاعتمادات المالية تأثيرات إيجابية سواءً على البلدان الأعضاء أو على الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، وذلك لأنها ساهمت في تذليل مختلف الصعوبات المتعلقة بالتنمية البشرية والقدرة على الصمود والاستدامة.

د. محمد سليمان الجاسر

رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين



يرمي "إعلان الخمسينية في الرياض" - الذي صدر في شهر مايو 2024 احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك - إلى تطوير الحوكمة، ورفع مستوى التمويل الميسر من أجل سدّ الاحتياجات التمويلية المتزايدة للبلدان الأعضاء، وزيادة حجم المنح المالية بفضل الشراكات، وترسيخ دور مجموعة البنك في القطاع المالي الإسلامي، وتوطيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

د. محمد سليمان الجاسر

رئيس البنك الإسلامي للتنمية
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

البنك الإسلامي للتنمية
شارع الملك خالد 8111
النزلة اليمنية
الوحدة 1 جدة 22332-2444
المملكة العربية السعودية

+966-12 636 1400 📞
+966-12 636 6871 📠
idbarchives@isdb.org ✉️
www.isdb.org 🌐

isdbgroup 📺

isdb_group ✖️

isdb_stories 📷

company/islamic-development-bank 🌐

IslamicDevelopmentBankGroup 📺

